

المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

دراسة استرشادية

ملخص تنفيذي



قائمة المحتويات

- 14 نظرة على الأداء العام للمرأة في المنطقة العربية في أهداف التنمية المستدامة
- 19 الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات
- 25 الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- 30 الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار
- 35 الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- 40 الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- 46 الهدف الحادي عشر: استدامة المدن والمجتمعات
- 51 الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
- 59 الهدف الثاني: القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة
- 63 الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها
- 67 الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
- 69 الهدف السابع عشر " تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة
- 73 الهدف السادس: ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارة مستدامة
- 75 الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- 79 الهدف التاسع: إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار
- 83 الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- 86 الهدف الرابع عشر: تحقيق الاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار، والموارد البحرية للتنمية المستدامة
- 90 الهدف الخامس عشر: تحقيق الاستخدام المستدام للأرض

تمهيد

1- الهدف العام للدراسة:

وتحمل الأهداف نظرة مستقبلية قوامها تحقيق تنمية تستجيب لاحتياجات الحاضر، دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة للحصول على احتياجاتها. وتحت شعار شديد الإنسانية (هو: "الطريق للكرامة بحلول 2030: إنهاء الفقر، وتغيير حياة الناس للأفضل، وحماية الكوكب")؛ حملت الأجنحة دعوات قيمة حول تحقيق العدالة والمساواة، والتوزيع الأفضل للموارد، وتجسير الفجوة بين الأجنحة الحقوقية وبين مثلتها التنموية.

في هذا الإطار تنطلق الدراسة التي بين أيدينا من فرضية أساسية؛ قوامها الارتباط العميق بين قضية المساواة بين الجنسين، وبين جميع أهداف/قطاعات الأجنحة الدولية للتنمية المستدامة؛ فالأمر لا يتعلق فقط بقضية أخلاقية تعبر عنها شعارات الأجنحة حول مرحلة تنموية "شاملة وتشاركية"؛ "لا تستثنى أحداً" و"لا تخلف أحداً بعيداً عن الركب"، وتقوم بإدماج جميع فئات المجتمع موفرة العدل والمساواة للجميع؛ وإنما يتعلق بواقع فعلي؛ أساسه أن المرأة ليست مجرد قضية أو قطاعاً ما؛ إنما هي نصف المجتمع، نصف الفاعلين، ونصف المورد البشري، ونصف المساهمين في التنمية بسائر قطاعاتها، ونصف المستفيدين منها؛ وبالتالي فإن الحديث عنها وعن قضاياها يتقاطع عرضياً مع سائر القضايا المجتمعية التي تعبر عنها أجنحة التنمية. ونظراً لهذا التشابك؛ فلا يمكن طرح أي هدف تنموي دون التعرض لموقع المرأة فيه؛ ويصبح وضع المرأة بالتالي؛ أحد الشروط الأساسية لتحقيق الأجنحة التنموية.

تتوجه هذه الدراسة للمنطقة العربية؛ بما يهدف إلى تعريف المعنيين لاسيما مصممي السياسات وصانعي القرار؛ بالأجنحة الدولية للتنمية المستدامة (2015-2030) بوجه عام، مع التركيز بشكل أساسي على إبراز موقع قضية المساواة بين الجنسين داخلها، والقاء الضوء على وضع المرأة داخل كل من واقع وسياسات التنمية في المنطقة العربية، والوقوف على الفجوات التي تعترض المساواة بين الجنسين في المنطقة؛ فيما يخص الأهداف التنموية كافة، والمساهمة في تقليص هذه الفجوات؛ من خلال عرض تجارب عربية ودولية ناجحة يمكن الاسترشاد بها، وتقديم توصيات مباشرة حول الإدماج الشامل والكفاء للمرأة في التنمية المستدامة. وتسعى الدراسة -من خلال تحقيق ذلك- لأن تكون وثيقة استرشادية للحكومات العربية، وصناع القرار، وسائر الشركاء المعنيين (المتمثلين في الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، والباحثين، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية، والهيئات المانحة) حول تضمين المساواة بين الجنسين في كافة السياسات المحلية المتبعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

2- المنطلقات:

دخلت أجنحة التنمية المستدامة بأهدافها السبعة عشر حيز التنفيذ بداية من يناير 2016، ساعية إلى إحداث تغيير إيجابي عالمي بحلول عام 2030 في العديد من المجالات. وقد تعددت تعريفاتها لتشمل أبعاداً سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وصحية، وبيئية؛ تدور كلها حول نوعية الحياة الإنسانية، وقدرة وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن هذه الحياة.

3- الشركاء:

تتعاون منظمة المرأة العربية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار هذه الدراسة؛ التي تعتبر ترجمة لجزء من طموحات الجهتين في إدماج شامل للمرأة من حيث احتياجاتها، وأدوارها، وسائر فئاتها العمرية والاجتماعية والاقتصادية؛ وذلك في التطبيق الوطني للأجندة العالمية للتنمية المستدامة.

وقد كانت منظمة المرأة العربية -بصفتها المؤسسة الإقليمية المعنية بتنسيق العمل من أجل النهوض بالمرأة في المنطقة العربية- قد أخذت المبادرة نحو التعريف بالأجندة عربياً فور صدورها في سبتمبر 2015؛ حيث عقدت المنظمة مؤتمراً علمياً موسعاً بعنوان "المرأة العربية في أجندة التنمية المستدامة 2030"، التأم في القاهرة في شهر نوفمبر من العام نفسه، واستهدف إبراز قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين ضمن سائر مكونات الأجندة، وداخل أهدافها الـ17 كلها؛ وليس فقط ضمن الهدف الخامس. وقد كان هذا المؤتمر باكورة برنامج عمل ممتد؛ يستهدف حث الدول العربية على إدماج المساواة بين الجنسين في جهودها التنموية من ناحية، ويعنى من ناحية أخرى بقياس وتقييم هذه الجهود دورياً.

ومن جهته ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأهداف التنمية المستدامة بوصفها المحرك الأساسي لسياساته خلال السنوات الخمسة عشرة المقبلة؛ وذلك بوصفه الوكالة المتخصصة بمجال التنمية في منظومة الأمم المتحدة؛ حيث يعنى البرنامج بتقديم الدعم للحكومات؛ لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها، وسياساتها الإنمائية الوطنية، كما أنه -في هذا الإطار- يولي اهتماماً كبيراً لوضع المرأة في أجندة التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛ كجزء أساسي من اهتمامه الأصيل بقضايا التنمية في المنطقة. ودائماً ما اعتبر البرنامج أن عدم تمكين المرأة هو أحد أبرز معوقات التنمية في المنطقة؛ مع التأكيد -في الآن نفسه- على أن إدماج المرأة هو شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة بالمعنى الدقيق لها. وقد سبق أن شارك البرنامج منظمة المرأة العربية في تنظيم المؤتمر المشار إليه أعلاه.

ونحن هنا ننظر للمرأة من زاويتين؛ الزاوية الأولى هي المرأة كموضوع من حيث مناقشة قضاياها واحتياجاته وحقوقه ومطالبه في كل هدف، والزاوية الثانية هي المرأة كفاعل؛ أي كشريك أساسي ضمن من يقع على عاتقهم تنفيذ التنمية على الأرض؛ وهنا يأتي الحديث عن دور المرأة، وعن معوقات هذا الدور وسبل تعزيزه. وفي الوقت الذي تشكل فيه النساء نصف سكان العالم؛ فإن فجوة حقيقية تفصلها عن المساواة الكاملة في الحقوق مع الرجل؛ تقاس زمنياً بمئات السنين؛ فجوة تجعلها الأقل امتلاكاً للموارد، والأكثر هشاشة، والأضعف مرونة في مواجهة المشاكل والأزمات؛ لكن العمليات الحسابية البسيطة تكشف أن الاستثمار في تحسين وضع المرأة؛ يمكنه أن يرتب آثاراً إيجابية مضاعفة على مستويات المعيشة، وجودة الحياة والتنمية بوجه عام؛ في حين أن الاستمرار في تجاهل فجوة المساواة بين الجنسين؛ يؤثر تأثيراً شديداً سلبياً على المجتمع وعلى عمليات التنمية.

وقد أثبت الواقع أن تطبيق سياسات تنموية لا تراعي المساواة بين الجنسين، وتعمى عن دور واحتياجات المرأة؛ هو أمر يرتبط طردياً باتساع فجوة المساواة في كافة المجالات. وعليه؛ يصبح من الضروري تحليل تأثير أي سياسة تنموية على كل من الرجل والمرأة بشكل منفصل منذ المراحل الأولى في التخطيط، ومتابعة الآثار المترتبة عند التنفيذ. وإذا كانت هذه السياسات تؤدي إلى التمييز بين الرجل وبين المرأة؛ فيجب مراجعة هذه السياسات لتكون أكثر حساسية لبعد المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات التكميلية لإزالة آثار هذا التمييز؛ ولا يتم ذلك دون توفير أرضية صلبة ورصينة من المعلومات والبيانات الإحصائية الحساسة لبعد المساواة بين الجنسين.

4- منهجية إعداد الدراسة :

- عرض عدد من التجارب الناجحة الإقليمية والدولية في مجال تطبيق الهدف.
- استعراض كيفية استخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة في دعم تطبيق الهدف.
- تقديم توصيات قابلة للتنفيذ في مجال تحقيق الهدف.

5- تقسيم الدراسة:

تغطي مؤشرات التنمية المستدامة نطاقا واسعا من الأهداف والغايات والمؤشرات؛ فقد حددت الأجنحة 17 هدفا يتم تحقيقها من خلال 169 غاية، ويساهم في قياس نتائجها 230 مؤشرا.

وبمراجعة أهداف التنمية المستدامة طبقا لمدى إدماج مؤشرات المساواة بين الجنسين في كل هدف؛ فقد تم رصد 54 مؤشرا؛ وذلك بنسبة 22% من إجمالي الأهداف، وهناك 6 أهداف بدون مؤشرات للمساواة بين الجنسين.

أعد هذه الدراسة فريق عمل مكون من مجموعة خبراء في مختلف مجالات التنمية، وقد أعد كل واحد منهم فصلا بحسب مجال تخصصه، وتم الارتكان بشكل أساسي على البيانات الواردة في قاعدة أهداف التنمية المستدامة التابعة للبنك الدولي، بالإضافة إلى التقارير والدراسات التي أعدتها المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال. وقد اعتمد الفريق إطار عمل مرجعي التزمت به الفصول كافة يتضمن الآتي:

- التعريف بالوضع الراهن لأوضاع المرأة في المنطقة العربية؛ فيما يتعلق بالهدف التنموي محور الفصل.
- استعراض المؤشرات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين في كل هدف، وعرض البيانات المتاحة الخاصة بها وتحليلها.
- تحديد التحديات التي تواجه المرأة، وكذا الفرص التي يمكن الاستفادة منها في مجال تحقيق الهدف.

جدول يبين الكفاية الإحصائية لمؤشرات قياس أوضاع المرأة في ظل أهداف التنمية المستدامة

الهدف	إجمالي عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المتعلقة بالمرأة	نسبة المؤشرات المتعلقة بالمرأة
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات	14	14	100%
الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .	14	6	43%
الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.	27	6	22%
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.	11	8	73%
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.	17	7	41%
الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وأمنة وقادرة على الصمود، ومستدامة.	15	3	20%
الهدف 16: السلام، والعدل، والمؤسسات.	23	6	26%
الهدف 2: القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.	13	1	8%
الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها.	11	1	9%
الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، وآثاره.	10	1	10%
الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.	25	1	4%

الهدف 6: ضمان توفر المياه، وخدمات الصرف الصحي للجميع.	11	0	%0
الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.	6	0	%0
الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.	12	0	%0
الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.	13	0	%0
الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	8	0	%0
الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.	14	0	%0
الإجمالي	244	54	%22

تحقيق التنمية المستدامة، وأن يدعم كذلك تحسن فرص حياتها بشكل مباشر، ومن نافلة القول إن هذه المجموعة من الأهداف؛ هي التي تشمل أكبر عدد من مؤشرات القياس ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.

المجموعة الثانية: أهداف مكملة، ولها دور غير مباشر في تعزيز دور المرأة في قيادة أهداف التنمية المستدامة؛ وهي:
الهدف 2 - القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.
الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها.

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. وتوصف هذه الأهداف بأنها مكملة من منظور المساواة بين الجنسين؛ لأن تحققها من شأنه تحسين البيئة المحيطة بتعزيز مشاركة المرأة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بعبارة أخرى؛ تدعم هذه الأهداف المرأة ولكن بشكل غير مباشر؛ عبر تحسين الفرص المحيطة بها. وتتسم أهداف هذه المجموعة بأن كلا منها يشمل على الأقل مؤشرا واحدا يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

المجموعة الثالثة: أهداف إضافية لتعزيز دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وهي:
الهدف 6 - ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

واستنادا إلى حجم المؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في كل هدف؛ قامت الدراسة التي بين أيدينا؛ بإعادة تصنيف واستعراض الأهداف التنموية السبعة عشر؛ بطريقة تميز بين الأهداف فيما يتعلق بحجم تأثيرها المباشر أو غير المباشر على المرأة. وفي هذا الإطار تم تقسيم الأهداف إلى ثلاثة أطر أو مجموعات:

المجموعة الأولى: أهداف أساسية لها دور مباشر في تعزيز مشاركة فعالة للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة؛ وهي:
الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف 3 - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وأمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات.

وتعتبر هذه الأهداف أساسية عند تناول قضية المساواة بين الجنسين؛ لأن تحققها من شأنه أن يعزز مشاركة المرأة في

إطار القياس. وفي حين رصدت دراسات أن عام 2017 قد شهد -للأسف- تراجعاً في الجهود الدولية الساعية لتقليل الفجوة بين الجنسين؛ بما يشمل فجوة المشاركة السياسية، والصحة، والتعليم، والعمل، والتمكين الاقتصادي؛ فقد أدت الأحداث التي عصفت بالمنطقة في السنوات الأخيرة -لاسيما النزاعات المسلحة والهجمات الإرهابية- إلى إبطاء الجهود العربية في مجال سد فجوة عدم المساواة بين الجنسين إلى حد كبير.

ثانياً: إن هناك تبايناً ملموساً فيما بين الدول العربية على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أو مدى النجاح في إدماج المساواة بين النوعين في التطبيق الوطني لأجندة التنمية. وتكشف إحصائيات دولية عن تحقيق عدد من الدول العربية لتقدم حقيقي على صعيد التنمية المستدامة بوجه عام، وقد ترافق هذا التقدم مع تحسن المؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين. وتكشف الإحصائيات كذلك أن أكثر الدول التي تواجه تحديات حقيقية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وبالمساواة بين الجنسين؛ هي الدول التي عانت من ظروف النزاعات المسلحة.

ويجري قياس عدم المساواة بين الجنسين -حسب الجدول الموضح أعلاه- بمؤشر يشتمل على قياس عدة مؤشرات فرعية؛ على رأسها وفيات الأمهات، والولادات الناتجة عن زواج مبكر، وعدد مقاعد المرأة في البرلمان، بالإضافة إلى تعليم الإناث حتى المرحلة الثانوية، ومشاركة المرأة في سوق العمل. وتتراوح قيمة المؤشر ما بين (0) و(1)؛ فأعلى قيمة وهي (1)؛ تعبر عن أعلى درجة للمساواة بين الجنسين في جميع المجالات، بينما تعبر أقل قيمة (0) عن وجود ترجيح للذكور على الإناث بشكل كلي في جميع المجالات في "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين" الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً؛ والذي يقيس الفجوة بين الجنسين في أربعة مجالات رئيسية (وهي: التحصيل التعليمي، والصحة والبقاء على قيد الحياة، والفرص الاقتصادية، والتمكين السياسي)؛ حازت منطقة الشرق الأوسط ومتقدمة عن باقي الوطن العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بينما تحتل العراق والسودان مراتب متأخرة في

الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.
الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
الهدف 15 - حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

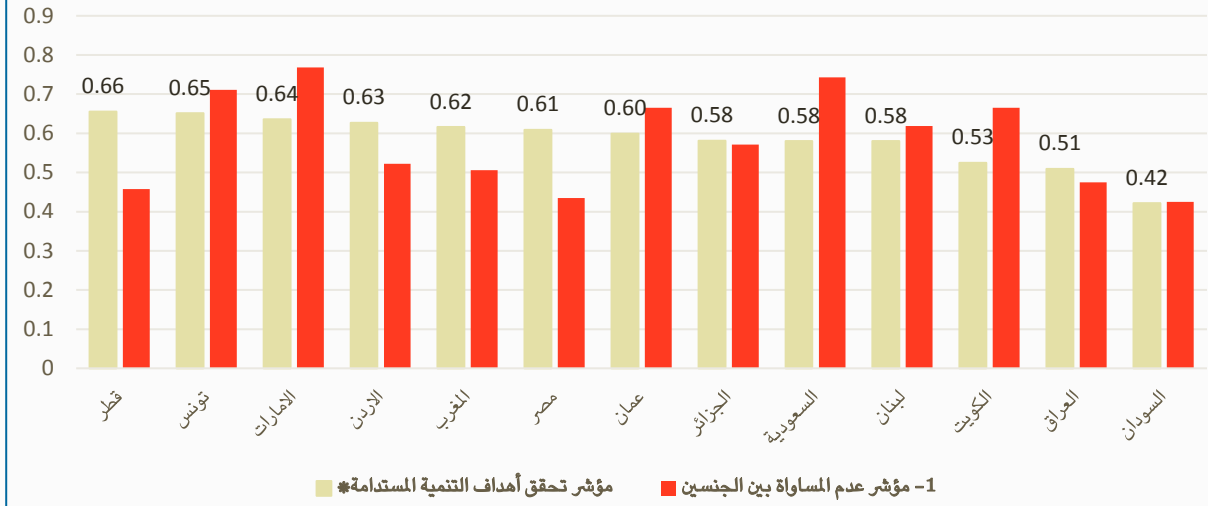
وتساعد هذه المجموعة من الأهداف في تحقيق فرص أفضل للمرأة بشكل غير مباشر أيضاً؛ لكنها تتسم بالأساس بأنها أهداف مشتركة بين الدول، أو ذات بعد يرتبط بالمشاركة العالمية، وتخضع عملية التحسن فيها للإطار المشترك بين عدة دول، أو تحتاج لإنفاق إضافي خارج مقدرة الدولة الواحدة، وهذه الأهداف لا يوجد بها أي مؤشر ذي صلة بالمساواة بين الجنسين.

6- واقع المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة في المنطقة العربية :

عند الحديث عن الصورة الواقعية للمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة في المنطقة العربية؛ تبرز عدة حقائق ترصدها الدراسة:

أولاً: يبدو من الصعوبة بمكان تقييم مسألة مثل تنفيذ التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ناهيك عن مدى مراعاتها لبعدها المساواة بين الجنسين. وترجع الصعوبة إلى أكثر من عامل؛ أولها غياب صورة كاملة للإحصائيات ذات الصلة، فضلاً عن غياب إحصائيات مراعية لبعدها المساواة بين الجنسين، أما العامل الثاني فيتمثل في النزاعات المسلحة، وظروف عدم الاستقرار التي جعلت الأوضاع في المنطقة خارج

شكل يوضح العلاقة بين أداء الدول العربية في مؤشر التنمية المستدامة 2016 والمساواة بين الجنسين 2016



لأغراض المقارنة تم قسمة مؤشر أداء التنمية المستدامة على 100 كما تم حساب القيم الكاملة لمؤشر إنعدام المساواة بين الجنسين (1- قيمة مؤشر انعدام المساواة) المصدر: زاكس، جيه وآخرون، مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات - التقرير العالمي. نيويورك: مؤسسة برتلسمان وشبكة حلول التنمية المستدامة، (2016) <http://www.sdgindex.org/assets/files/SDG-Index-AR-V2.pdf>

Source: Gender Inequality Index, UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME, 2016

أن الكثير من الدول أجرت إصلاحات قانونية ودستورية عديدة تشجع على زيادة تمثيل المرأة في الحياة السياسية والمجال العام، وقد بدا ذلك واضحا في الدول التي خاضت ثورات شعبية، وحتى في الدول التي لم تشهد ثورات؛ فقد شهدت تعديلات ديموقراطية في إطار حركة إصلاحات قادتها الحكومات. ويبلغ متوسط نسبة مشاركة المرأة في البرلمانات العربية حوالي 19%؛ وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي؛ والذي بلغ 23,65% في عام 2017 .

وفيما يتعلق بالهدف الثامن (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)؛ والذي تشمل قضاياها ما يتعلق بالبطالة بين الإناث؛ نجد أن معدل البطالة بين النساء في المنطقة العربية شهد انخفاضا طفيفا من 22,4% إلى 19,96% بين عامي 2000 و2015. ورغم ذلك؛ تظل الفجوة كبيرة بين الرجال والنساء في هذا المجال؛ حيث بلغ معدل البطالة بين الرجال في المنطقة في العام نفسه 8,96%، بينما بلغ المعدل العالمي للبطالة 6,2% لنفس العام. وبحسب بيانات البنك الدولي؛ فإن نسبة البطالة بين النساء في الدول العربية قد انخفضت لتبلغ 18,2% في عام 2017؛ ولكن ما تزال النسبة مرتفعة جدا،

تحقيق تلك الأهداف. وفي تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول عدم مساواة شمال أفريقيا عام 2017 على أدنى ترتيب في المؤشر؛ حيث بلغت الفجوة بين الجنسين 40% في المنطقة؛ بما يتطلب ما يقرب من 157 عاما لسدها.

وجاءت تونس بحسب نتائج هذا التقرير في المرتبة الأولى عربيا (في الترتيب 117 عالميا ضمن 144 دولة شملها هذا التقرير)، تليها الإمارات العربية المتحدة (المركز 120 عالميا)، والبحرين (المركز 126 عالميا)، وجاءت كل من اليمن (المركز 144 عالميا) وسوريا (المركز 142 عالميا) في المرتبتين الأخيرتين عربيا.

ثالثا: إن هناك جهدا عاما إيجابيا في الدول العربية نحو تعزيز المساواة بين الجنسين؛ وإن بقي دون الطموح؛ فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالغاية الخامسة في الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (والتي تنص على: "كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة، وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية، ونسبة توليها للمناصب الإدارية")؛ يلحظ المراقب للمنطقة العربية

وفيما يؤكد الهدف السادس عشر "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، وشاملة للجميع على جميع المستويات"؛ فقد شهدت المنطقة العربية للأسف حوالي 18% من الصراعات التي حدثت بين عامي 1948 و2014 على مستوى العالم؛ رغم أن عدد سكان المنطقة العربية لا يتجاوز 5% من إجمالي سكان العالم. وفي عام 2014 كانت المنطقة العربية الموطن الرئيسي لحوالي 47% من مجموع النازحين داخليا، وحوالي 57,5% من اللاجئين في العالم كله؛ الذين نزحوا قسرا بسبب النزاعات والعنف، وفي نفس العام شهدت المنطقة العربية 45% من الهجمات الإرهابية و68% من الوفيات المرتبطة بالمعارك على المستوى العالمي. وترتب هذه السياقات الكثير من التحديات أمام المرأة؛ حيث إن النساء والأطفال من أكثر المتضررين بالنزاعات، وتمثل المرأة حوالي 44% من إجمالي اللاجئين في المنطقة العربية الذين يقدر عددهم بحوالي 8.1 ملايين لاجئ ولاجئة.

7- الفرص والتحديات :

وقد رصدت الدراسة عددا أساسيا من التحديات التي تواجه المرأة في المجتمعات العربية، متسببة في الحفاظ على أوضاع عدم المساواة الهيكلية؛ يأتي على رأس هذه التحديات تلك المتعلقة بالثقافة السائدة، والموروث الاجتماعي للمرأة. إن الثقافة المجتمعية القائمة على العادات والتقاليد والتي تلقي بتأثيراتها القوية على التأويلات الدينية -لتشكل بدورها رافدا مهما في تلك الثقافة- هي أهم قيد يواجه تحقيق المساواة بين الجنسين. وتزداد هيمنة هذه الثقافة التقليدية في الريف والبادية، والتجمعات السكانية الشعبية، والمناطق النائية والمهمشة؛ فرغم أن المرأة تبذل جهودا كبرى داخل هذه المجتمعات؛ إلا أن هذه الجهود لا يتم تقديرها، وتبقى أسيرة لنظرة محافظة؛ تضع المرأة في إطار المجال الخاص المتعلقة بخدمة المنزل والعائلة الممتدة فحسب؛ دون المجال العام بما يشمل من عمليات صنع واتخاذ القرار، وتنتج هذه الثقافة بالمثل توزيعا غير عادل للموارد المجتمعية؛ إذ تميل إلى تركيز الثروات في يد الذكور دون

وتمثل فاقدا كبيرا في رأس المال العربي، وتؤدي للكثير من الظواهر غير المرغوب فيها على المستوى الاجتماعي؛ كالزواج المبكر. كذلك تشير بيانات البنك الدولي إلى أن مشاركة المرأة في سوق العمل في المنطقة العربية لا تتعدى (23%)؛ وهي نسبة متدنية مقارنة بمنطقة شرق آسيا (65%)، ودول منظمة التعاون الاقتصادي (59%).

ووفقا لدراسة أجراها معهد ماكينزي العالمي؛ فإنه إذا شاركت المرأة في العمل بمقدار مماثل تماما للرجل؛ يزيد الناتج الإجمالي العالمي بمقدار 28 تريليون دولار أمريكي؛ أي زيادة بواقع 26% عن الزيادة المتوقعة إذا ظلت نسب مشاركة المرأة كما هي. وبالنظر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ فإن سد الفجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة في أسواق العمل؛ يمكن أن يزيد الناتج الإجمالي لهذه المنطقة بواقع 47%.

وفيما يتعلق بمؤشر الشمول المالي؛ الذي يقوم على أن إتاحة الخدمات المالية الرسمية بتكلفة مناسبة، وتشجيع استخدامها هو من أهم الأولويات الرئيسية لدفع عجلة التنمية؛ فتشير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 - على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- أن نسبة الرجال الذين يمتلكون حسابا مصرفيا تبلغ 52%، بينما تقل النسبة إلى 35% فقط بالنسبة للنساء؛ أي إن الفجوة تتسع لتبلغ 17%؛ وهي الفجوة الأعلى بين جميع المناطق.

وفيما يتعلق بالهدف الحادي عشر (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)؛ والذي تضم مؤشراته إنهاء العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ نجد أن أغلب الدول العربية تعمل على مكافحة هذا النوع من العنف، ويتبنى عدد متزايد من هذه الدول قوانين واستراتيجيات لمكافحة العنف ضد المرأة؛ فهناك 5 دول عربية (هي: الأردن، والبحرين، وتونس، ولبنان، والمغرب) لديها بالفعل قوانين لمناهضة العنف ضد المرأة، أو العنف الأسري، فضلا عن إقليم كردستان العراق؛ ومع ذلك تظل ظاهرة العنف واقعا يوميا تعانيه المرأة؛ وهو يزيد في مناطق عدم الاستقرار، وبين ضحايا النزاعات المسلحة.

مجتمعية صديقة للمرأة، ومؤيدة لحقوقها القانونية، ومساعدة على إنفاذ القوانين، وعدم حبسها داخل الأوراق دون الواقع .

ترصد الدراسة كذلك التحدي الخاص بغياب البيانات الكافية عن التنمية المستدامة بوجه عام، وعن أوضاع النساء بوجه خاص؛ الأمر الذي يعد قيدياً على عمليات تطوير حقيقية في أوضاع المرأة. ولعل أهم تحد يواجه المرأة العربية في الآونة الراهنة -والذي ما فتئت الدراسة تشير إليه- هو التحدي المرتبط بالنزاعات المسلحة والإرهاب، وعدم الاستقرار، فضلاً عن تحدي الاحتلال المستمر في فلسطين؛ فلا شك أن لهذه الأزمات الضخمة آثاراً سلبية عميقة على المنطقة العربية ككل، وعلى النساء بصفة خاصة؛ بصفتهم أهم الضحايا بامتياز. والراصد لأوضاع النساء في وضع اللجوء أو النزوح؛ سيلمس كيف أنهن أكثر تعرضاً لأنواع متنوعة من العنف القائم على النوع، فضلاً عن إجبار الفتيات على الزواج المبكر؛ حفاظاً على شرفهن، أو توفيراً لنفقاتهن، فضلاً عن حجم التسرب الكبير من صفوف الدراسة؛ والذي يزيد معدلاته لجميع الأطفال؛ لاسيما الفتيات الصغار.

في المقابل ترصد الدراسة مجموعة من الفرص؛ التي يمكن استغلالها لدعم وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ من ذلك المناخ السياسي المساند لدور المرأة؛ والذي يشمل إلى جانب الأطر الدستورية والتشريعية فتح المجال للمرأة لتولي أعلى المناصب، ومن الفرص المهمة أيضاً تحسن فرص تعليم الفتيات؛ وخاصة فرصهن في الوصول للتعليم الجامعي، والظهور المتزايد لمنصات ريادة الأعمال؛ التي ساهمت في إعطاء فرصة غير مسبوقه للنساء صاحبات المشروعات والمبدعات لأن تتلقى أفكارهن الدعم المالي، والتدريب، والدعم الفني اللازم لتحويل تلك الأفكار إلى مبادرات ومشروعات .

تشير الدراسة كذلك إلى فرصة مهمة؛ قوامها حركة إحياء الوعي بقضايا المرأة؛ التي توفرها بشكل خاص المنظمات الدولية، والوطنية العامة والأهلية العاملة في مجال المرأة؛ حيث تتميز جهودها بالتنوع؛ فهي توفر العديد من البيانات، والدراسات، والتدخلات حول قضايا المرأة، وتسعى بشكل

الإناث؛ بحكم ما تمنحه للرجال من حرية للحركة، واتخاذ القرار دون النساء.

ورغم ما ترصده الدراسة من تحسن كمي في مستويات تعليم المرأة، وازدياد معدلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية؛ إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة؛ مما يؤكد ضرورة تطوير محتوى ثقافي وتعليمي متطور؛ يتم تصميمه لمواجهة الثقافة المجتمعية التمييزية، وضربها من الجذور .

ولا شك أن هذه الثقافة التمييزية التي تميل إلى تجريد النساء من الموارد؛ تؤدي إلى خلق نوع من الهشاشة العامة لدى النساء؛ ليصبحن أكثر تأثراً بالأزمات بوجه عام. وفي مجتمعات تعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة؛ تصبح النساء هن الأفقر بين الفقراء؛ وهو ما نعرفه بظاهرة تأنيث الفقر. وتمثل هذه الظاهرة بدورها تحدياً آخر مهماً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، وتفرض ضرورة تصميم سياسات تنموية مراعية للظروف الخاصة بالفقيرات، ساعية لتوزيع عادل لثمار التنمية.

واتصالاً بالنقطة السابقة؛ ترصد الدراسة كذلك تحديات تتصل بسياسات الاندماج الاقتصادي والإصلاح الهيكلي؛ فالأزمات الاقتصادية غالباً ما يقع عبؤها الأكبر على الإناث في سوق العمل؛ سواء في الأجلين القصير والطويل؛ فهن الطرف الأكثر خضوعاً لإكراهات الطرد من سوق العمل، والأكثر تعرضاً لظروف العمل غير العادلة، والأكثر لجوءاً للقطاع غير الرسمي الذي تغيب فيه الحقوق إلى حد كبير. ويشير الواقع إلى تركيز عمل الإناث في قطاعات الزراعة، والخدمات الاجتماعية والشخصية والحكومية، والصناعات التحويلية، والتجارة؛ وذلك على عكس الذكور الذين يتنوع هيكل التشغيل الخاص بهم.

ورغم ما تشهده الساحة العربية من تطور مهم على صعيد تطوير قوانين وتشريعات ودساتير تعزز النهوض بالمرأة في المنطقة؛ يبقى نجاح هذه الأطر التنظيمية والتشريعية مرهوناً بترافقها مع إجراءات ردة فاعلة ونافذة لمظاهر التمييز والعنف ضد المرأة، وكذا بترافقها مع برامج توعوية للمرأة لتعريفها بحقوقها، وكذا برامج موسعة لنشر ثقافة

العامة؛ مما أدى إلى تحقيق طفرات نسب مشاركة المرأة في المؤسسات كافة.

وعلى صعيد التمكين الاقتصادي؛ لفتت الدراسة النظر إلى تجربة بنجلاديش الناجحة في مجال التمويل متناهي الصغر الموجه للمرأة؛ حيث تم خلال التجربة تأهيل السيدات لمدة ستة أشهر على كيفية إدارة المشاريع والأموال، قبل إعطائهن الدفعات الأولى من التمويل، ونتج عن هذا البرنامج زيادة ملحوظة في دخل السيدات المشاركات. وكذا تجربة مدغشقر؛ التي استطاعت برامج التحويلات النقدية المشروطة فيها؛ أن تحد من الفقر المدقع الذي يصيب 70% من السكان؛ حيث اشترطت تلك التحويلات على الأمهات المستفيدات الالتزام بضوابط غذائية لأطفالهن في مراحل الطفولة المبكرة، كما اشترطت حضور السيدات برامج إعداد لمختلف الأعمال، وتدريبات على مهارات القيادة، والتخطيط المالي، وتطوير أنشطة الأعمال، وزيادة الوعي بالتغذية الصحية؛ بهدف تغيير النهج السلوكي للمرأة، وتجربة السودان في تأسيس صندوق لضمان المشروعات الصغيرة في عام 2007؛ لتوجيه 30% من القروض الائتمانية في مجال التمويل متناهي الصغر إلى النساء في مشروعات تغطي مجالات اقتصادية وبيئية واجتماعية.

وعلى صعيد المساواة في التعليم؛ ساقته الدراسة تجربة بيرو بين عامي 2009 و2015؛ حيث حققت بعض أسرع معدلات للنمو في نواتج التعليم الإجمالية؛ فقد وضعت امتحانات موحدة بغرض قياس مستوى التعليم في المدارس، ثم ركزت على رفع مستوى الطلاب في المناطق الأقل جودة، وأدى ذلك إلى تحسن مهارات القراءة في الصفوف الدراسية الأولى تحسنا كبيرا؛ حيث وصلت نسبة الطلاب المحققين للمستوى المعرفي المرجو من المناهج إلى 26% في عام 2015 مقارنة بـ7% عام 2007. وأيضا تجارب دول؛ مثل البرازيل، والمكسيك؛ اللتين استخدمتا صيغا تمويلية مبتكرة لتحسين وتوفير التعليم، واستهداف فئات محددة؛ لاسيما من الفتيات والطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، وتغطية تكاليف المدارس الصغيرة والنائية، وتطوير برامج تعليمية شاملة، والتدريب الخاص للمعلمين في المدارس. وفي مجال مناهضة العنف؛ ساقته الدراسة تجربة كوريا الجنوبية في

حثيث إلى الوصول إلى تمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؛ وهي جهود يتوقع أن تثمر حال استمرارها.

وتلقت الدراسة بوجه خاص إلى سياق مهم؛ يعتبر في حد ذاته فرصة كبيرة لتحقيق المساواة بين الجنسين، ودعم دور المرأة في التنمية، وكذا دعم دمج احتياجات المرأة وأدوارها في التنمية؛ ألا وهو التطور التكنولوجي؛ الذي يحمل ملامح عديدة. وتقوم التكنولوجيا كما تظهر الدراسة بأدوار عديدة؛ نذكر منها التكنولوجيا كوسيط في التعليم والتوعية، والتكنولوجيا كأداة اتصال وترويج ومناصرة وحشد للدعم، والتكنولوجيا كأداة اقتصادية؛ مثل الصيرفة الإلكترونية، والتسويق الإلكتروني... إلخ. وعلى سبيل المثال لفتت الدراسة النظر في غير موطن إلى الدور الذي تلعبه تكنولوجيا التواصل الاجتماعي كأداة لتعزيز الجهود الجماعية للدفاع عن حقوق النساء؛ نظرا لما تمثله المنصات الاجتماعية من دعم لأصوات النساء في التعبير عن قضاياهن داخل المجتمع، وداخل أماكن العمل؛ وما تمثله من منفذ لإلقاء الضوء على حالات التمييز ضد النساء.

8- أفضل الممارسات في المنطقة العربية والعالم:

قامت الدراسة بحشد عدد كبير من الممارسات الجيدة فيما يتعلق بكفاءة إدماج المساواة بين الجنسين في التنمية، وقد تضمن كل فصل مجموعة من التجارب الناجحة ذات الصلة بالهدف المعني.

فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بمؤشر التمكين السياسي للمرأة؛ ساقته الدراسة تجربة أيسلندا التي احتلت الترتيب الأول عالميا في سد فجوة النوع خلال عام 2016؛ حيث قامت الحكومة والاتحادات النسائية بتعزيز التمكين السياسي للمرأة؛ من خلال دعم فرص المرأة في الفوز بالانتخابات التشريعية، وكذا تجربة نيكاراغوا التي اعتمدت قانونا يلزم الأحزاب أن يكون 50% من مرشحيهم نساء؛ مما زاد عدد عضوات البرلمان إلى نسبة 46%، وأيضا ما قامت به دول مثل؛ رواندا، وبوروندي، وبنين، وناميبيا، وغينيا، وبوتسوانا؛ التي خصصت حصصا للمرأة في مختلف المناصب والوظائف

البرمجة، أو إعداد التقارير الصحفية؛ لا تحتاج إلا لامتلاك جهاز إلكتروني موصول بالإنترنت، وحساب بنكي فقط.

وتلعب منصات التوظيف الإلكترونية دورا غير مسبوق في توفير فرص عمل للمرأة، وبعضها أصبح يحدد وظائف يراها أفضل للإناث من الذكور، وعلى رأسها وظائف خدمة العملاء، والعلاقات العامة، والتعامل مع الجمهور في خدمات البيع والشراء.

ويمكن أن يوفر الإنترنت فرصا تعليمية للمرأة التي تعاني من صعوبات اجتماعية في التحرك والانتقال لمواقع الفصول والمدارس؛ سواء في مراحل تعليم الكبار، أو للحد من تداعيات الارتداد للأمية في حالات التسرب من التعليم. ويمكن صياغة الكثير من البرامج التوعوية في جميع المجالات، وبثها للمرأة في سائر السياقات الاجتماعية والجغرافية؛ عبر منصات إلكترونية.

وفي الآونة الأخيرة ظهرت تطبيقات إلكترونية متاحة على الهواتف الذكية؛ تعمل على مواجهة العنف والتحرش، وبعض هذه التطبيقات يكتفي بنشر الوعي حول هذه القضايا، وبعضها يقدم حولا لإسعاف المرأة إذا ما واجهت أي حالة لمحاولة تحرش أو اغتصاب.

ويمكن من خلال التطورات التكنولوجية الحالية؛ إنشاء حملات على مواقع التواصل الاجتماعي لمواجهة الأفكار المتطرفة، ومواجهة العنف ضد النساء، كما يمكن من خلالها إنشاء منصات تدريب للنساء منخفضة التكلفة؛ لرفع وعيهن بخصوص حقوقهن، أو تطوير مهارتهن في مجالات بعينها. هذه مجرد أمثلة محدودة على إمكانيات التكنولوجيا في تحقيق هدف المساواة؛ إلا أن استفادة النساء من تكنولوجيا المعلومات؛ ترتبط بالتأكيد بتوافر المهارات الأساسية لاستخدام التكنولوجيا؛ مما يتطلب ضرورة تضمين التعريف بالمبادئ الأساسية لاستخدام الحاسب الإلكتروني في البرامج الموجهة للنساء المهمشات بكافة أنماطهن.

تطبيق نظام شامل؛ يمكن ضحايا العنف الجنسي من الإبلاغ عن الجرائم، والحصول على الحماية؛ من خلال الخطوط الساخنة على مدار 24 ساعة طوال الأسبوع، ومراكز الخدمة المتكاملة، والمجموعات الاستشارية القانونية والطبية.

وأبرزت الدراسة تجربة البرازيل والمكسيك ومصر في تخصيص سيارات للإناث فقط في وسائل النقل العام؛ مثل مترو الأنفاق، والقطارات المحلية، والحافلات، وسيارات الأجرة (في بعض الوقت، أو في كل وقت)، وتجربة مصر في الاستعانة بمجموعات من عناصر الشرطة النسائية من أجل حماية النساء في الأماكن العامة -خاصة مناطق الازدحام- من التحرش كذلك أبرزت الدراسة تجربة المغرب الرائدة في مراجعة قوانين الأحوال الشخصية والأسرة، وإصدار ما يعرف بالمدونة؛ التي كانت خطوة أساسية في تحقيق المساواة بين الجنسين.

وتتضمن الدراسة عشرات الأمثلة للتجارب والممارسات الجيدة؛ التي يمكن أن تشكل دليلا للحكومات ومتخذي القرار في مجال دعم المرأة وحمايتها، وتعزيز المساواة بين الجنسين.

9- دور التكنولوجيا في دعم إدماج المساواة بين

الجنسين في التنمية المستدامة:

حرصت الدراسة على إفراد جزء مستقل في ذيل كل فصل؛ لإبراز دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الهدف محل الفصل، وبصفة خاصة دورها في تعزيز المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال ركزت الدراسة على دور التكنولوجيا (التطورات التكنولوجية بوجه عام، أو التطبيقات التكنولوجية التي يمكن أن تستخدمها المرأة) في دعم المرأة الفقيرة، ودعم المرأة في سوق العمل.

ومن ضمن الأمثلة التي طرحتها الدراسة من الواقع العملي قدرة التكنولوجيا على توفير عمل للمرأة؛ مثل نشاط بيع المنتجات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فلا شك أن الإنترنت يقدم فرصا واسعة لتسويق منتجات المرأة، فضلا عن أن أنشطة مثل الكتابة وإجراء البحوث، والترجمة، أو

10- الأجنحة التنموية واتفاقية القضاء على

جميع أشكال التمييز ضد المرأة:

تعتبر الجهود الراهنة في مجال دعم المساواة بين الجنسين، ودمجها في أجنحة التنمية المستدامة (في مستويات؛ التخطيط، والتنفيذ، والتقييم) جهودا تراكمية؛ تبنى فوق الجهود الدولية المتواصلة منذ عقود لتكريس حقوق الإنسان بوجه عام، وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة بوجه خاص. في هذا الإطار؛ تضع الدراسة بين يدي القارئ مرفقا يمثل بيانا توضيحيا للعلاقة بين أهداف وغايات الأجنحة الدولية للتنمية المستدامة -والتي أصبحت الوثيقة المرجعية فيما يتعلق بجهود التنمية الدولية- وبين مواد ونصوص الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة؛ التي تعتبر بدورها الوثيقة المرجعية في ميدان المساواة بين الجنسين.

ويؤكد هذا الربط أصالة وأهمية المطلب الذي تعبر عنه النصوص المختلفة، كما ييسر على المعنيين بقضايا المرأة - بصفة خاصة- الربط بين عملهم المتخصص، وبين الأجنحة التنموية؛ بوصفها الإطار الأشمل للعمل التنموي في المجتمع، كذلك يدعم هذا الربط عملية إدماج المساواة بين الجنسين في أجنحة التنمية المستدامة؛ كونه يقدم شروحا توضيحية لكل غاية تنموية من منظور المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وباستخدام اللغة الخاصة بتمكين المرأة

نظرة على الأداء العام للمرأة في المنطقة العربية في أهداف التنمية المستدامة

التعليمية، والإثنيات العرقية؛ وحتى حالة الهجرة، كما أننا لا يمكن أن ننكر تأثير حالة عدم استقرار الاقتصاد العالمي، ودورها في زيادة الضغوط على الفقراء؛ خاصة على النساء اللاتي يصبحن أكثر عرضة لفقدان الوظائف في ظل تلك الضغوط، وهناك أيضا تأثير التغير المناخي والتصحر على حالة الأراضي الزراعية؛ التي يعمل بها معظم النساء أعمالا غير مدفوعة، أيضا تأثير الحروب وحالات عدم الاستقرار السياسي؛ التي تعصف بالنساء والأطفال والأسر، وتجبر النساء وأطفالهن على الهجرة القسرية، ومواجهة خطر الموت.

إن علاقة المرأة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ هي علاقة أكثر محورية مما تبدو عليه؛ فعندما تواجه الأسرة خطر الجوع؛ تعطي الأم الأولوية لإطعام أطفالها وزوجها على حساب طعامها، كما أن سعي الفتيات المستمر والمضني في الحصول على فرص تعليم أفضل؛ لا يضمن حصولهن على فرص متساوية في سوق العمل، ورغم الجهد المبذول من جانب النساء لضمان حقهن في المشاركة السياسية؛ لا تتعدى نسبة تمثيلهن 23.7% في جميع البرلمانات على مستوى العالم، أما النساء العاملات؛ فإنهن يحتجن 68 عاما على الأقل للقضاء على فجوة الأجر غير المتساوي بين الرجال وبين النساء، وعلى مستوى العالم تقوم المرأة بما يوازي 2.6% من الأعمال غير مدفوعة الأجر مقابل الرجل، كما تعمل النساء على توفير مياه الشرب للأسر غير المتصلة بمرفق مياه، كما تقوم بجمع الحطب أيضا للأسر غير المتصلة بمصدر طاقة مستمر. وتلعب النساء دورا محوريا في الإستهلاك المستدام؛ حيث تقوم عادة بمعظم عمليات الشراء للمنتجات والأجهزة التي تحتاجها الأسرة، كما تلعب دورا رئيسيا في تدوير المخلفات؛ ورغم كل ذلك فإننا نجد أنها لا تحظى بالمشاركة الكافية لتعزيز دورها في تحقيق تلك الأهداف.

تواجه المرأة في المنطقة العربية العديد من التحديات على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ بيد أن التحدي الرئيسي الذي يواجهها في هذا السياق هو ما تعكسه الصورة السائدة في المجتمع عنها وعن دورها في المجتمع، وأثر هذه الصورة على رؤية المرأة لذاتها، وإدارتها لإمكانياتها، وقدرتها على اقتناص الفرص المتاحة أمامها، وعلى مطالبتها بحقوقها على النحو الذي يحقق لها المساواة الكاملة في مجتمعها. ولا يمكن للمرأة أن تتغلب على هذا التحدي دون إدراك الدول والحكومات للدور المحوري الذي تقوم به المرأة، وعملها على تبني سياسات من شأنها تمكين النساء من اكتساب تلك الحقوق.

وتعد قضية انعدام المساواة بين الجنسين عائقا حقيقيا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فالنساء هن الفئة الأقل في الوصول للموارد، كما أنهن يمثلن الحلقة الأضعف في التنمية؛ ويتضح ذلك عند مراجعة أداء الجنسين داخل أي مؤشر؛ حيث نرى أن نصيب المرأة هو الأقل بلا استثناء؛ ومن هنا فإن التحسن في الأداء التنموي بشكل عام؛ يرتبط بالتحسن في أوضاع المساواة بين الجنسين؛ إذ إن النساء يمثلن نصف السكان، ويلعبن أدوارا مهمة داخل المجتمعات.

وبالرجوع إلى أداء مؤشر المساواة بين الجنسين؛ فإننا نجد ارتفاعا في نسبة عدم المساواة في الوطن العربي (0.535)، مقارنة بدول أوروبا وآسيا الوسطى (0.279)، ومقارنة بالمتوسط العالمي (0.443)¹؛ حيث يواجه دور المرأة -في المنطقة العربية- في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ تحديات متعددة الأبعاد؛ تشمل بعد النوع الاجتماعي، والعمر، والطبقة الاجتماعية، والمستوى الاقتصادي، والحالة

¹برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر المساواة بين الجنسين.

الأهداف المكتملة لتعزيز مشاركة المرأة في المنطقة العربية، وتشمل الدائرة الثالثة الأهداف الإضافية لتعزيز مشاركة المرأة في المنطقة العربية لتحقيق التنمية المستدامة، وتشمل كل دائرة: مجموعة أهداف من الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة.

ويعتمد التحليل داخل الدراسة على منهجية موحدة؛ تبدأ بربط الهدف بأوضاع النساء في الوطن العربي، وأداء الدول العربية في بعض مؤشرات، ثم تعرض الفرص والتحديات أمام المرأة في المنطقة العربية فيما يتعلق بتحقيقه، ثم تتناول الدراسة التطورات التكنولوجية الداعمة لتحقيق هذا الهدف، وأخيراً تتناول الدراسة أهم التوصيات والآليات والمنهجيات التي يجب على الدول العربية تبنيها؛ لدعم دور المرأة -في المنطقة العربية- في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتختتم الدراسة بالتأكيد على محورية دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ من خلال الإشارة إلى التوافق بين الالتزامات الدولية في مجال المرأة (مثلة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: السيدا) وبين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وتشهد الدول العربية أداء متبايناً فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد يرجع انخفاض الأداء التنموي المستدام في بعض الدول؛ إلى غياب صورة كاملة لإحصائيات المنطقة يمكن البناء عليها، والحكم على الأداء التنموي من خلالها؛ كما أن القياسات أصبحت الآن خارج السياق؛ بسبب تأثر الدول بتغيرات دولية وإقليمية. ويشير مؤشر تحقق أهداف التنمية المستدامة إلى أن دولاً؛ مثل قطر، وتونس، والإمارات؛ تحتل مراتب متقدمة عن باقي الوطن العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ بينما تحتل العراق، والسودان مراتب متأخرة في تحقيق تلك الأهداف.

ويبرز ذلك في تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول عدم المساواة بين الجنسين؛ والذي يقيس الفقد في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة بين الجنسين؛ حيث يجمع بين قياس الصحة الإنجابية، وتمكين المرأة وبين الحالة

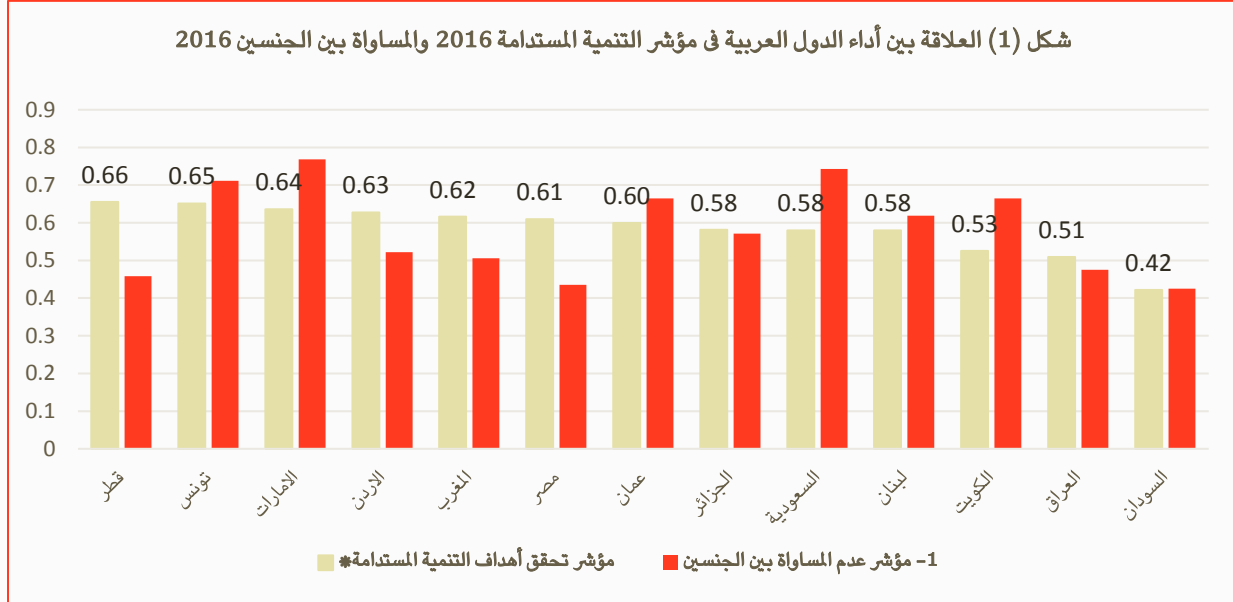
وهكذا فإن دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضروري ومحوري؛ لكنه لا يلقى الدعم الكافي؛ رغم أن جهود النساء وطاقتها تكاد تشمل جميع المناحي في الأسرة، والمجتمع، والدولة، ومساهماتها في هذا الإطار مشهودة؛ لكنها مازالت بحاجة لمن يذلل العقبات أمامها لتزيد من فاعلية هذا الدور.

وقد صممت هذه الدراسة لتكون دليلاً استرشادياً للحكومات العربية، وصناع القرار، وكافة الشركاء المعنيين بدمج عنصر المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في القرارات والسياسات المتخذة في إطار تحقيق الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة.

وتقوم هذه الدراسة على عرض العلاقة بين جميع أهداف التنمية المستدامة وبين المساواة بين الجنسين لكل هدف على حدة، كما تعرض توصيات ومقترحات وآليات لمواجهة الفروق المباشرة وغير المباشرة بين الجنسين في الوطن العربي، وتتسم طريقة التحليل المستخدمة في هذا الدليل بمراعاة الأبعاد الثقافية، والاجتماعية، والأوضاع السياسية التي يتسم بها الوطن العربي؛ ومن ثم تعالج التوصيات القضايا العامة للمرأة، والتحديات الخاصة المتصلة بدول المنطقة.

وقد أعد هذه الدراسة فريق عمل من الخبراء في مختلف مجالات التنمية؛ كل في مجال تخصصه، واعتمد فريق العمل منهجية عمل موحدة في كل أقسام الدراسة، مع استخدام البيانات الواردة بقاعدة أهداف التنمية المستدامة التابعة للبنك الدولي، بالإضافة إلى التقارير والدراسات التي أعدتها المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال.

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث دوائر للتنمية المستدامة، وقد تم اتخاذ معياري توافر البيانات على مستوى النوع الاجتماعي داخل الهدف، وعلاقة الهدف بالاحتياجات الضرورية؛ لتمكين المرأة كأساس للتقسيم، وواقعية الإطار الزمني المتاح حتى 2030. وتشمل الدائرة الأولى الأهداف ذات الصلة المباشرة بأوضاع المرأة في المنطقة العربية، وتشمل الدائرة الثانية



لأغراض المقارنة تم قسمة مؤشر أداء التنمية المستدامة على 100 كما تم حساب القيم المكتملة لمؤشر إنعدام المساواة بين الجنسين (1- قيمة مؤشر انعدام المساواة) المصدر: زاكس، جيه وآخرون، مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات - التقرير العالمي، نيويورك: مؤسسة برتلسمان وشبكة حلول التنمية المستدامة، (2016) <http://www.sdgindex.org/assets/files/SDG-Index-AR-V2.pdf>

Source: Gender Inequality Index, UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME, 2016

وتغطي مؤشرات التنمية المستدامة نطاقاً واسعاً من الأهداف والغايات والمؤشرات؛ والتي تعكس الرؤى الطموحة لمستقبل التنمية في العالم؛ وهي تشمل 17 هدفاً؛ يتم تحقيقها من خلال 169 غاية، ويساهم في قياس نتائجها 244 مؤشراً؛ منها 12 مؤشراً مكررين؛ لذا فقد وصلت إلى 232 مؤشراً. وبمراجعة أهداف التنمية المستدامة طبقاً لمدى إدماج مؤشرات المساواة بين الجنسين بكل هدف؛ تم تحديد 54 مؤشراً كأهداف خاصة بالمساواة بين الجنسين داخل أهداف التنمية المستدامة؛ وذلك بنسبة 22٪ من إجمالي الأهداف؛ كما هو موضح في الجدول التالي. ومن هذه الأهداف توجد 6 أهداف لا تغطيها بيانات على مستوى المساواة بين الجنسين؛ كما هو موضح في الجدول السابق؛ وهي الأهداف: 6، و7، و9، و12، و14، و15.⁴

الاقتصادية². وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و1 كأعلى وأقل قيمة على التوالي؛ فتعبر أعلى قيمة عن المساواة بين الجنسين في جميع الأبعاد، بينما تعبر أقل قيمة على وجود ترجيح بشكل كلي لأحد الجنسين في كل الأبعاد³. وقد عرض المؤشر بشكل تفصيلي وضع المرأة في المنطقة العربية عام 2016؛ حيث أوضح المؤشر أن بعض الدول قد أحرزت مراتب متقدمة في المؤشر؛ منها الإمارات، والبحرين، وليبيا، وكذلك عمان، وتونس، والكويت، والسعودية؛ ولكن دولاً أخرى تواجه تحديات حقيقية في المساواة الاجتماعية؛ على رأسها اليمن، وسوريا؛ لاعتبارات عدم الاستقرار الأمني، وهناك دول أخرى مثل السودان وموريتانيا؛ أخذت مراتب متأخرة أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم وجود علاقة تزامن واضحة بين المؤشرين في بيانات تونس، والإمارات، وعمان، والسودان؛ إلا أن ذلك التزامن غير ملحوظ في بيانات قطر، والأردن، والمغرب.

⁴ ESCAP Sub-regional Workshop on Data and Statistics for the Sustainable Development Goals (SDGs), Monitoring the SDGs from a Gender Perspective: UN Women's contribution, 2016

² <http://hdr.undp.org/en/content/gender-inequality-index-gii>

³ UNDP, Human Development Report 2016, Technical notes: http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2016_technical_notes_0.pdf

جدول (1): الكفاية الإحصائية لمؤشرات قياس أوضاع المرأة في ظل أهداف التنمية المستدامة

الهدف	إجمالي المؤشرات	عدد المؤشرات المتعلقة بالمرأة	نسبة المؤشرات المتعلقة بالمرأة
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات	14	14	%100
الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .	14	6	%43
الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.	27	6	%22
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.	11	8	%73
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.	17	7	%41
الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وأمنة وقادرة على الصمود، ومستدامة.	15	3	%20
الهدف 16: السلام، والعدل، والمؤسسات.	23	6	%26
الهدف 2: القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.	13	1	%8
الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها.	11	1	%9
الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، وآثاره.	10	1	%10
الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.	25	1	%4
الهدف 6: ضمان توفر المياه، وخدمات الصرف الصحي للجميع.	11	0	%0
الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.	6	0	%0
الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.	12	0	%0
الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.	13	0	%0
الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	8	0	%0
الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.	14	0	%0
الإجمالي	244	54	%22

وتشمل الأهداف الأساسية لتعزيز مشاركة المرأة -في المنطقة العربية- في تحقيق التنمية المستدامة؛ مجموعة الأهداف التي تظهر فيها مؤشرات خاصة بتمثيل المرأة؛ بنسبة تزيد عن 20٪؛ وهي الأهداف: 5، 1، 4، 3، 8، و11، و16 بترتيب أهميتها لقضية المرأة.

وتشمل الأهداف المكملة لتعزيز مشاركة المرأة -في المنطقة العربية- في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ تلك الأهداف التي تبلغ فيها مؤشرات المرأة ما بين 20٪ إلى 1٪، وقد صيغت أهداف المجموعة الثانية؛ لتشمل الأهداف التي بها مؤشر على الأقل للمساواة بين الجنسين؛ وهي الأهداف 2، و10، و13، و17.

وتشمل الأهداف الإضافية لتعزيز مشاركة المرأة -في المنطقة العربية- في تحقيق التنمية المستدامة؛ الأهداف التي تمثل أهدافا مشتركة بين الدول، أو ذات بعد يرتبط بالمشاركة العالمية، وتساعد في تحقيق فرص أفضل للمرأة بشكل غير مباشر، وتخضع عملية التحسن فيها للإطار المشترك بين عدة دول؛ وهذه الأهداف لا يوجد بها مؤشر واحد يقيس علاقة الهدف بالمساواة بين الجنسين؛ وهي الأهداف: 6، و7، و9، و12، و14، و15.

وبالنسبة لقضية توفر البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة؛ يتم تصنيف المؤشرات إلى ثلاثة أطر استنادا إلى مستوى طورها المنهجي، وتوفر البيانات، ويمثل اكتمال وحدائة البيانات قيدا حقيقيا على متابعة أهداف التنمية المستدامة؛ لذا فمن الضروري العمل على تطوير الإطار المنهجي لجمع البيانات؛ على النحو الذي يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قد يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو المطروح دوليا إلى نطاق زمني يتخطى عام 2030، خاصة أن الوقت المتبقي للوصول لعام 2030 بات قريبا جدا (في حدود اثني عشر عاما من الآن). ومع الأخذ في الاعتبار أبعاد فاعلية تحقق الأهداف بالنسبة للمرأة؛ فيقترح أن تصوغ المرأة في الوطن العربي أولوياتها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة على النحو التالي:

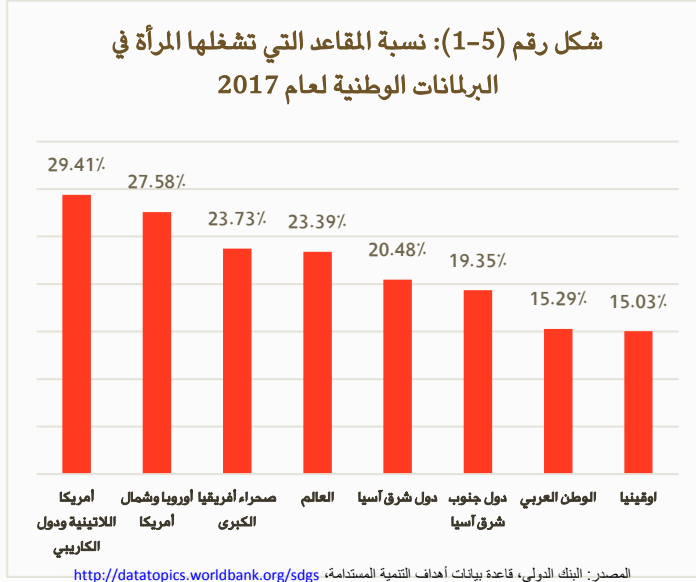
- **الدائرة الأولى: أهداف أساسية لها دور مباشر في تعزيز مشاركة فعالة للمرأة في المنطقة العربية في تحقيق التنمية المستدامة.**
- **الدائرة الثانية: أهداف مكملة، ولها دور غير مباشر في تعزيز دور المرأة في المنطقة العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
- **الدائرة الثالثة: أهداف إضافية لتعزيز دور المرأة في المنطقة العربية؛ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

الإطار	عدد المؤشرات	الوضع الحالي	الإتاحة على المستوى العربي
الإطار الأول	93	المؤشر واضح من الناحية المفاهيمية، والمنهجية، والمعايير المقررة المتاحة، والبيانات التي تصدرها البلدان بانتظام.	بيانات الإطار متاحة لمعظم الدول؛ ولكن البيانات بعضها قديم نسبيا؛ حيث يعود إلى عام 2012.
الإطار الثاني	66	المؤشر واضح من الناحية المفاهيمية، والمنهجية، والمعايير المقررة المتاحة؛ ولكن البيانات لا يتم جمعها بانتظام من قبل البلدان.	بيانات الإطار متاحة لبعض الدول؛ ولكن البيانات قديمة نسبيا؛ حيث تعود إلى عام 2008.
الإطار الثالث	68	المؤشر لا توجد فيه منهجية، أو معايير محددة؛ فالمنهجية والمعايير يجري تطويرها.	جميع بيانات الإطار غير متاحة؛ عدا مؤشر واحد فقط؛ هو 10، 16، 1؛ فهو متاح لبعض الدول.
أخرى	5	لم يحدد موقفها	

الأهداف الأساسية

<p>0 المساواة بين الجنسين</p> 	<p>الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين. وتمكين جميع النساء والفتيات</p>
<p>1 القضاء على الفقر</p> 	<p>الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان</p>
<p>3 الصحة الجيدة والرفاه</p> 	<p>الهدف الثالث: ضمان تم تع الجميع بأنماط عيش صحية. وبالرفاهية في جميع الأعمار</p>
<p>4 التعليم الجيد</p> 	<p>الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع. وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع</p>
<p>8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد</p> 	<p>الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام. والعمالة الكاملة والمنتجة. وتوفير العمل اللائق للجميع</p>
<p>11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة</p> 	<p>الهدف الحادي عشر: استدامة المدن والمجتمعات</p>
<p>16 السلام والعدل والمؤسسات القوية</p> 	<p>الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية</p>

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين. وتمكين جميع النساء والفتيات

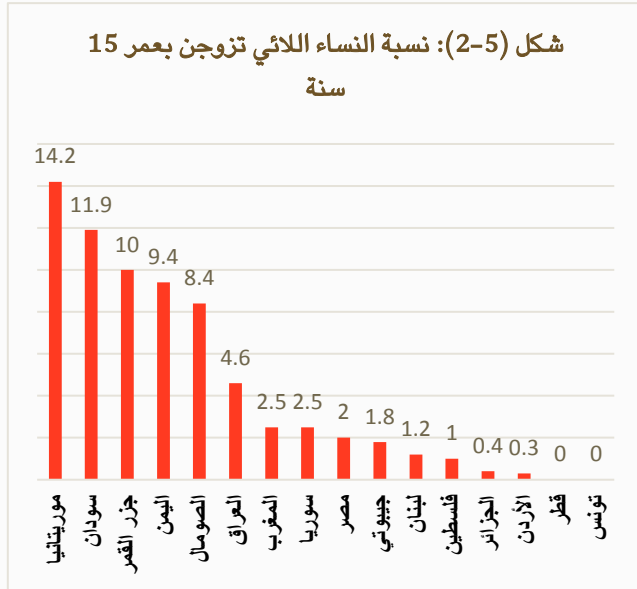


نجحت الدول العربية خلال الأعوام الماضية في تحقيق بعض التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات؛ خاصة



فيما يتعلق بسد الفجوات بين الجنسين في مجالي التعليم، والرعاية الصحية⁵؛ لكنها رغم ذلك ما تزال تواجه العديد من المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيقها لنجاحات حاسمة في هذا السياق.

وفي ضوء تدني مستويات المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة العربية⁶؛ كما هو موضح في الشكل رقم (5-1)، ونظرا لتشابك قضايا المرأة بالضرورة مع كافة قضايا التنمية؛ فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مرهون بإدراج قضايا المرأة ضمن الخطط التنموية بالدول العربية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التعامل مع هذه الاهداف التنموية بشكل تكاملي وشامل.



وترجع التقديرات أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتاج إلى ما يقرب من 157 عاما لسد الفجوة بين الجنسين⁷؛ ولهذا تحتل المنطقة العربية (ممثلة في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا) مرتبة متدنية في مؤشر فجوة المساواة بين الجنسين.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فوائد عدة تترتب على تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد الاقتصادي والتنموي؛ فعلى سبيل المثال يسهم عمل المرأة بدوام كامل بزيادة قدرها 25% في دخل الأسرة⁸. وبالتطبيق على الوطن العربي؛

⁷ World Economic Forum. "The Global Gender Gap Report". 2017.

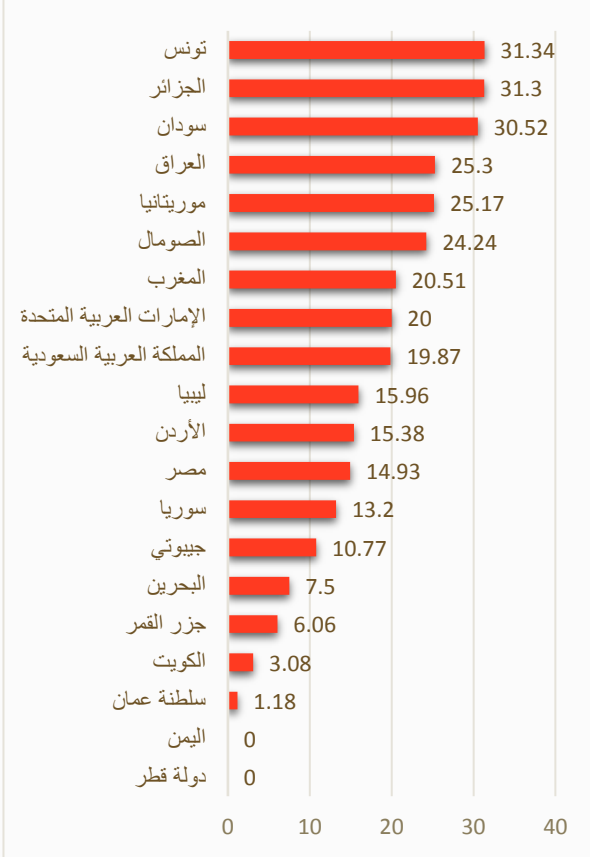
⁸ World Bank. "Gender and Development in the Middle East and North Africa", Washington DC, 2003 <http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20262206/genderoverview.pdf>

⁵ World Bank, MENA Development Report, "Opening Doors : Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa". Washington, DC, 2013. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/12552> License: CC BY 3.0 IGO.

⁶ Ibid.

وفعالة، وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل؛ في جميع مستويات صنع القرار؛ في الحياة السياسية، والاقتصادية، والعامية، ونسبة توليها للمناصب الإدارية) أن تونس هي الدولة الأفضل من حيث مشاركة المرأة في الحياة السياسية؛ إذ إن نسبة مشاركة المرأة في البرلمان التونسي في عام 2017 وصلت إلى نحو 31.34٪، بينما تحتل كل من اليمن وقطر المرتبة الأخيرة في هذا السياق بنسبة 0٪، وتحتل

شكل (3-5): نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية 2017



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، <http://datatopics.worldbank.org/sdgs>

المرأة الفلسطينية الصدارة في تولي مناصب إدارية عليا بنسبة 15.4٪ وفقاً لإحصائيات 2015، تليها تونس، وقطر¹¹.

فإن من المرجح أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي حوالي 12٪ في الإمارات إذا تساوت نسبة توظيف المرأة بالرجال، ويرتفع هذا الترجيح في مصر ليصل إلى نحو 34٪⁹.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الخامس:

فيما يلي نستعرض أهم قضايا المرأة في الوطن العربي المرتبطة والمؤثرة في البعد الخاص بالمساواة بين الجنسين:

- **قضية الزواج المبكر:** يستعرض الشكل (2-5) بيانات مؤشر نسبة النساء المتزوجات قبل سن 15 عاماً، وقبل سن 18 عاماً اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 20، و24 سنة، ويوضح المؤشر أن الصومال تتذيل الترتيب؛ حيث تبلغ نسبة الزواج المبكر (دون 15) 45٪ وفقاً لآخر الإحصائيات عام 2006؛ بينما تحتل تونس ومعها قطر صدارة الترتيب بنتيجة 0٪ وفقاً لإحصائيات 2012¹⁰.

- **قضية الختان:** تتذيل الصومال أيضاً الترتيب فيما يتعلق بختان الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة بنسبة 97.9٪ وفقاً لإحصاء 2006؛ بينما احتلت موريتانيا الصدارة بنسبة (66.6٪) وفقاً لإحصائيات عام 2015.

- **لا توجد بيانات وإحصائيات عربية دقيقة، أو واضحة فيما يتعلق بقضية الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، والعمل المنزلي، وتقديرها؛ من خلال توفير الخدمات العامة، والبنى التحتية، ووضع سياسات الحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسؤولية والعدالة داخل الأسرة المعيشية؛ حسبما يكون ذلك ملائماً على الصعيد الوطني، وما يوجد في هذا الخصوص لا يتعدى بعض الإشارات لهذا الأمر في بعض الخطط التنموية لبعض الدول العربية.**

- **قضية كفاءة مشاركة المرأة السياسية، وتوليها المناصب الإدارية:** توضح البيانات التي تقيس الغاية الخامسة في هذا الهدف (وهي كفاءة مشاركة المرأة مشاركة كاملة

¹⁰ UN Statistics, Sustainable Development Indicators.

¹¹ وبالنسبة للمرأة العمانية طبقاً لمصادر توضيحية قدمت؛ تحتل في مجلس الشورى نسبة 1.18٪، وفي مجلس الدولة تحتل نسبة 17٪؛ وبهذا تكون المشاركة في المجالس البرلمانية للمرأة في السلطنة

⁹ Aguirre, DeAnne et al. "Empowering the Third Billion: Women and the World of Work in 2012". 2012.

http://www.strategyand.pwc.com/media/file/Strategyand_Empowering-the-Third-Billion_Full-Report.pdf.

التوصيات:

نظرا للدور المهم الذي يساهم به تحقيق المساواة بين الجنسين في دعم التقدم في كافة المجالات، وتحقيق التنمية المستدامة؛ يجب على جميع الأطراف الفاعلة في الدول العربية العمل سويا من أجل اتخاذ خطوات جادة؛ من شأنها دعم تحقيق المساواة بين الجنسين. ويمكن تلخيص أهم تلك الخطوات والإجراءات فيما يلي:

▪ **قضية الأجور:** تشارك المرأة العربية في القطاع العام بشكل أكبر من القطاع الخاص؛ وسواء أكانت المرأة في القطاع الحكومي أو القطاع العام؛ فإن الفجوة في الأجور بين الرجال وبين النساء ما تزال متسعة؛ حيث تحصل المرأة على أجر أقل في القطاعين؛ فعلى سبيل المثال؛ تبلغ فجوة الأجور في مصر حوالي 22٪، وتعد المغرب وتونس الدول الأفضل في التعامل مع هذه القضية؛ حيث استطاعتا سد فجوة الأجور بين الجنسين، أما فيما يتعلق بزيادة الأعمال؛ فإن 19٪ من الرجال لديهم مشروعاتهم الخاصة في الدول العربية؛ في مقابل 9٪ فقط من النساء.

▪ **قرارات الإنجاب:** تتوفر البيانات حول نسب النساء (اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة) اللاتي يتخذن قراراتهن بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية الصحية الإنجابية؛ لدولتين فقط؛ هما الأردن، وجزر القمر (عام 2014)؛ حيث تستطيع 72.6٪ من النساء في الأردن اتخاذ قرارات مستقلة بشأن الصحة الإنجابية؛ بينما يستطيع 20٪ من النساء في جزر القمر القيام بذلك¹².

▪ **استخدام الإنترنت** وفقا لإحصائيات 2016: إن الفجوة بين مستخدمي الإنترنت بين الجنسين في الوطن العربي بلغت نحو 20٪. ويعد امتلاك المرأة للهاتف الجوال واحدا من أهم المؤشرات على استخدام المرأة للتكنولوجيا، واستفادتها منها، ورغم أهمية هذا المؤشر؛ فلا تتوفر البيانات الكافية حوله سوى في ثلاث دول فقط، ووفقا لإحصائيات 2015؛ يعد الفرق بين امتلاك النساء والرجال للهواتف الجواله ضئيلا في مصر والمغرب، بينما تتسع الفجوة في فلسطين بنسبة 65.3٪ من النساء في مقابل 81.8٪ من الرجال؛ وذلك عام 2014.

توازي ما يقارب نسبة 18٪، كما تشكل المرأة العمانية نسبة 22٪ في المناصب الإدارية العليا والوسطى.

¹² Ibid.

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسئولة
<ul style="list-style-type: none"> - إقرار استراتيجيات وطنية لمنع التمييز ضد المرأة، وإنشاء أجهزة تنفذ ما ورد بتلك الاستراتيجيات وتتابع تطبيقه. - زيادة مقاعد المرأة في المجالس النيابية؛ من خلال تخصيص حصص مؤقتة لها في البرلمان والمجالس المحلية؛ حيث يمكن أن يكون للمرأة دور فاعل فيما يتعلق بإصلاح التعليم باعتبارها مربية، وكذلك الإعلام باعتبارها رقيبة على ما يشاهده أطفالها. - إنشاء أجهزة وطنية تراقب حالات التمييز ضد المرأة، وتتوسط لحلها بشكل ودي، ثم ترفعها للقضاء حال تطلب الأمر ذلك. - تعزيز الآليات التشريعية التي تضمن الحقوق الاقتصادية للمرأة، وخلق لجان وسيطة ذات طابع مجتمعي؛ تلعب دورا في تسهيل قضايا الميراث، وحقوق ما بعد الطلاق؛ كمؤخر الصداق، ونفقات الأطفال في سن الحضانة. - ضمان المشاركة الفعالة للنساء في عملية إقرار الدساتير الجديدة في الدول قيد التحول السياسي في المنطقة؛ بما يضمن وجود آلية لعدم التمييز ضد المرأة، وضمان تمثيل سياسي مناسب خلال المراحل التالية. 	<p>السلطة التشريعية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تحقيق الإدماج السياسي للمرأة في برامج الأحزاب السياسية، وضمان حد أدنى من تمثيل النساء في عضوية الأحزاب، ومناصبها القيادية. - ضمان حد أدنى من التمثيل للمرأة داخل قيادة الجمعيات الأهلية؛ للتعبير عن قضايا المرأة. - ضمان وصول النساء إلى وسائل الإعلام لطرح القضايا الخاصة بالمساواة بين الجنسين. - تطبيق مبدأ المساواة حين يتعلق الأمر بالبرامج السياسية والفكرية التي تستضيف معظمها رجالا ويقدمها بالمعظم أيضا رجالا. - ضمان وصول المرأة في تلك المناصب القيادية إلى الإعلام؛ للتعبير عن وجهة نظر النساء. 	<p>المجتمع المدني والإعلام</p>
<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد موازنات مراعية لبعد المساواة بين الجنسين في جميع المجالات أو الوزارات؛ سواء أكان في التعليم، أو الصحة، أو الأجر. - اعتماد موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي في البلديات والمجالس المحلية - وضع إطار متابعة وتقييم؛ يضمن تحقيق تكافؤ الفرص في الإنفاق العام، والالتزام بما تم إقراره للمرأة. - استخدام نتائج المتابعة؛ كمؤشر للتخطيط للسنوات التالية، مع اتخاذ إجراءات كفيلة بضمان وصول الخدمات للنساء. 	<p>وزارة المالية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إجراء تعديلات وإصلاحات على المناهج التعليمية، والتأكد من خلال هذه الإصلاحات على ما يمكن تحقيقه إذا تحققت المساواة بين الجنسين في كافة الجوانب. - العمل على التوعية لمحاربة التمييز داخل الصفوف من قبل الأساتذة أو الإدارة لأن بعض الدراسات أثبتت أن الأحكام المسبقة الجندرية موجودة في الممارسات لدى الهيئات التعليمية - العمل على استخدام المؤسسات التعليمية كمنابر لرفع الوعي بين الجيل الجديد فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالمرأة؛ مثل ختان الإناث، والزواج المبكر. 	<p>وزارة التعليم</p>
<ul style="list-style-type: none"> - حصر ومراجعة كافة القوانين التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. - النظر في التعارض بين القوانين الوطنية بعضها مع البعض، والتعارض بين القوانين الوطنية وبين الالتزامات الدولية. - سرعة البت في قضايا العنف ضد المرأة، وتطبيق عقوبات رادعة ضد منفيذها. - الاهتمام بقضايا الحضانة والنفقة، وباقي حقوق المرأة المطلقة وأطفالها؛ إذا كانت المرأة حاضنة لهم. - وضع قيم عادلة مقابل حضانة المرأة للأطفال، والتقصي الكامل حول حالة المطلق المالية، وعدم الاكتفاء بما يقدم من تقارير للمحكمة. - ضمان وجود سكن للمطلقة الحاضنة وأطفالها بشكل مناسب خلال فترة الحضانة. - سرعة البت في قضايا الطلاق والنفقة؛ حيث يمثل ببطء إجراءات التقاضي عائقا أمام النساء في التقدم بمثل ذلك الطلب. - تخصيص دوائر للمرأة تصدر أحكاما في قضايا الحقوق المالية للمرأة. - طلب محامين متطوعين من نقابات المحامين؛ لمساعدة النساء غير القادرات على دفع نفقة محامي لقصيتها. 	<p>وزارة العدل</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إعداد دليل وطني لمكافحة التمييز ضد المرأة؛ بحيث يوضح أشكال التمييز المتوقع أن تواجهها المرأة عند التعامل مع كل مؤسسة تتعامل معها، وكيف تكتشف التمييز وتتغلب عليه. كما يجب وضع إطار استرشادي وطني للمؤسسات العامة والخاصة؛ لتوضيح كيفية تجنبها الوقوع في تلك الأشكال من التمييز. - وضع آلية مركزية للتنسيق والتعاون بين المنظمات العاملة في مجال المرأة؛ لضمان توحيد الجهود وتعظيم النتائج. 	<p>الأجهزة والآليات المعنية بالمرأة</p>

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسئولة
<ul style="list-style-type: none"> - إدخال البلديات والمجالس المحلية كأعضاء فاعلة لنشر الوعي ضد التمييز الجندري وكشريك فاعل في تعزيز التنمية المحلية والحكم الرشيد - إعداد إحصائيات تفصيلية عن فجوات المساواة بين الجنسين؛ لخصر المشكلات بشكل دقيق. - تصميم برامج تدريبية يمكن للمرأة الوصول إليها بطرق سهلة، وبتكلفة مناسبة؛ خاصة المرأة الفقيرة، ويتم من خلال هذه البرامج العمل على رفع قدرات النساء في شتى المجالات؛ خاصة في مجال إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. 	
<ul style="list-style-type: none"> - التوسع في إنشاء المراكز؛ لتعميم برامج إعادة تأهيل النساء اللاتي تعرضن للعنف، وتقديم خدمات الدعم النفسي والصحي لهن. - صياغة برامج تضامنية جديدة؛ تساعد النساء في مواضع الخطر على رعاية الأسرة؛ خاصة في ظل تفاقم ظواهر تعاطي المخدرات أو الجريمة من قبل بعض الأزواج. - منح معاش ضمان اجتماعي مؤقت للنساء في طور الطلاق لها ولأطفالها؛ لحين انتهاء الإجراءات وحصول المرأة على حقوقها المالية. - إنشاء مراكز لدعم النساء في الخطر؛ يقدم المشورة القانونية للنساء المتزوجات من رجال لا يتسمون بالاتزان؛ سواء كانوا من متعاطي المواد المخدرة، أو المجرمين؛ حيث يوفر المركز المعونة القانونية للسيدة، ويتأكد من حالتها، ثم تحصل منه على معاش تضامني مؤقت؛ لحين فصل القضاء في قضيتها؛ حتى لا تترك فريسة للحاجة. 	وزارات الضمان الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> - التوسع في برامج تقديم القروض الميسرة للسيدات؛ للبدء في مشاريع إنتاجية بهدف رفع مستوى معيشتهن. - تصميم برامج إرشادية ودورات تدريبية؛ لتعريف المرأة بمفهوم ريادة الأعمال، وكيفية إعداد دراسات الجدوى للمشروعات والتوسع في مشروعاتهن. - إعطاء أولوية للنساء المعيلات لأسر، والمعرضات للخطر. 	القطاع المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية
<ul style="list-style-type: none"> - إعادة مناقشة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ضوء المستجدات، ومراجعة تحفظات الدول العربية عليها. - صياغة اتفاقية عربية لمنع التمييز ضد المرأة؛ تشمل أوجهها محددة للتمييز، وتعالج أي تحفظات تم توجيهها للاتفاقيات الدولية في هذا المجال، مع وضع آلية للمتابعة للتعرف على مدى الالتزام بتلك الاتفاقية. - صياغة اتفاقية متخصصة للحقوق الاقتصادية للمرأة؛ خاصة ما يتعلق بالرواتب والمعاشات، وكذلك الخدمة الصحية والميراث؛ للتأكيد على الحقوق التي أقرها الإسلام للمرأة، مع إدماج تلك الاتفاقية داخل تشريعات الدول العربية. - التنسيق بين سياسات الدول العربية فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. - اقتراح السياسات والاجراءات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين على الأطراف الفاعلة؛ خاصة الحكومات. - الإعداد لمؤتمر عربي لمراجعة التزامات الدول العربية وتحفظاتها على اتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) 	الجامعة العربية ومنظمة المرأة العربية

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

ظروف العمل؛ مما يتسبب في جعل الأطفال عائقاً في سبيل سعي الأم للحصول على الوظيفة الملائمة.

وبقياس الأداء المتحقق في المنطقة العربية؛ يتبين من الشكل رقم (1-1) أنها من المناطق التي أحرزت تقدماً في مجال مكافحة الفقر بالنسبة للمرأة؛ حيث قلت نسبة النساء تحت خط الفقر الدولي عن 5٪ عام 2016؛ وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء، أو متوسط الفقر بين النساء عالمياً. إلا أن تلك النسبة تكاد تكون مرتفعة مقارنة بنسبة الفقر بين النساء في أوروبا وشمال أمريكا؛ حيث تبلغ نسبة الفقر بين النساء 0.25٪.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الأول:

1- السكان تحت خط الفقر الدولي: يقاس الفقر المدقع بقدرة الفرد الشرائية التي تقل عن ١,٩ دولارات في اليوم. ويمكن تقسيم الوطن العربي من حيث الفقر إلى أربعة مجموعات رئيسية؛ حيث تأتي الدول الخالية من الفقر المدقع في المجموعة الأولى (هي: السعودية، والإمارات، وقطر)، وتشمل المجموعة الثانية الدول العربية التي يقل معدل الفقر المدقع فيها عن ٥٪؛ وهي عشر دول (هي: الجزائر، والعراق، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وفلسطين، والسودان، وسوريا، وتونس)، وتشتمل المجموعة الثالثة على أربع دول بنسبة فقر مدقع تتراوح ما بين ٥٪ و ١٠٪ (هي: مصر، والكويت، وموريتانيا، وعمان)، وأخيراً تتضمن المجموعة الرابعة خمس دول تتسم بأعلى معدلات الفقر المدقع (هي: البحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، والصومال، واليمن)؛ التي تتراوح ما بين ١٠٪ إلى قرابة ٣٠٪ من سكان تلك الدول.

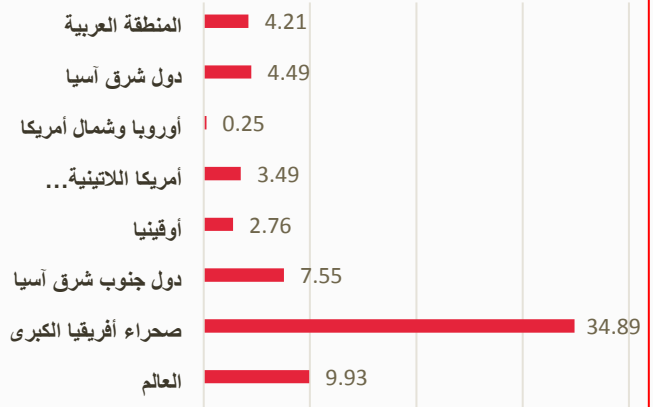
قطعت العديد من الدول العربية شوطاً فيما يتعلق بقضية الفقر؛ لكن انتشار الحروب والصراعات في المنطقة يجعل هناك احتمالات لارتفاع معدلات

الفقر ثانية في المنطقة. وتعتمد إمكانية تحقيق هدف القضاء

القضاء على الفقر



شكل (1-1): نسبة النساء تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.9 دولارات أمريكي في اليوم (2016)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، <http://datatopics.worldbank.org/sdgs>

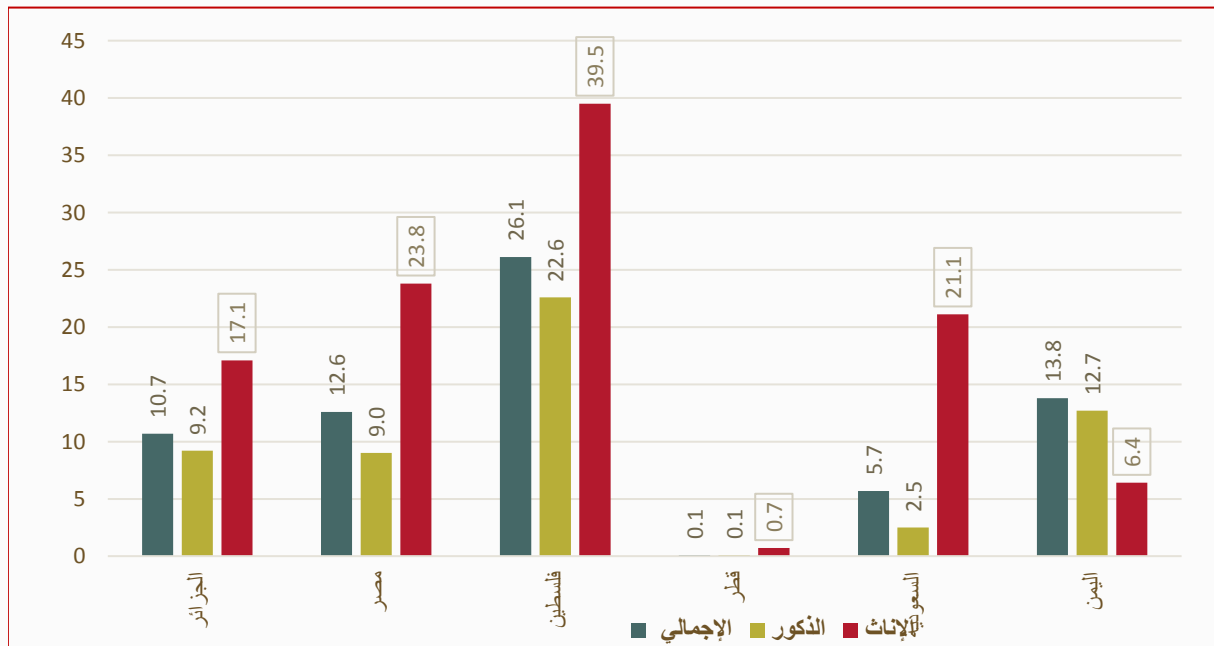
على الفقر بشكل كبير على إنهاء التمييز ضد المرأة؛ ذلك لأن التمييز ضد المرأة بمختلف أشكاله؛ يقلل من قدرة المرأة على الحصول على فرص عمل وأجور متساوية مع الرجل، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التمييز يعد عائقاً في وجه المشروعات التي تمتلكها المرأة؛ بسبب صعوبة حصولها على موارد مالية تمكنها من إنشاء هذه المشروعات، يضاف إلى هذا الطبيعة الخاصة للمرأة -كأم- التي يتم تجاهلها في

كما يتضح من البيانات المتوفرة؛ وجود قصور في التغطية الاجتماعية للمرأة العربية؛ وذلك لأن نسبة كبيرة من النساء العربيات يعملن بشكل غير رسمي؛ مما يعني عدم وجود شبكة حماية اجتماعية تكفلهن، يضاف إلى هذا أيضا عدم وعي المرأة بحقوقها في الحصول على تغطية اجتماعية. وفي المقابل ينتج عن هذه الحالة ضعف في القدرة الاقتصادية والصحية والتعليمية للمرأة العربية؛ بسبب إهدارها لفرصة الحصول على الدعم المادي، أو التغطية الصحية؛ وخاصة المتعلقة بالصحة الإنجابية، وكذلك الدعم المقدم للتعليم.

3- **الحماية الاجتماعية:** لا تتجاوز نسبة النساء المسنات اللاتي يحصلن على معاش تقاعدي 3% في المنطقة العربية، وتبلغ نسبة التفاوت بين الرجال وبين النساء 30%؛ طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي.¹³

2- **السكان تحت خط الفقر الوطني:** يشير خط الفقر الوطني إلى تحقيق الحد الأدنى من مناحي الحياة للفرد داخل إطار مجتمعه المحلي، وتوضح الإحصائيات وجود فارق كبير بين معدلات الفقر الدولية، وبين نظيرتها الوطنية؛ حيث تتراوح معدلات الفقر الوطنية ما بين 0,5% من السكان في الجزائر، و6,5% من السكان في السودان. وتوضح البيانات المتوفرة عن نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني؛ أن نسبة الإناث اللاتي يقعن تحت الخط الوطني؛ تتفوق على نسبة نظرائهن من الذكور في معظم الدول المتوفرة بياناتها؛ فعلى سبيل المثال بلغت نسبة النساء دون خط الفقر الوطني -في عام 2016- في السعودية 21.1%، في حين بلغت النسبة بين الذكور 2.5% فقط؛ وذلك يستدعي بالضرورة ذكر الظاهرة المعروفة بتأنيث الفقر؛ والتي تعني أن حدة مستويات الفقر لدى النساء أعلى منها لدى الرجال، ويعكس ذلك ما تتعرض له المرأة العربية من تمييز في الحصول على الحقوق المادية، والوصول للأصول المالية، كما يعكس أيضا إجماع المرأة عن النزول لسوق العمل والمشاركة فيه؛ بسبب انشغالها في الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر؛ مما يترك الأصول المادية في النهاية تحت سيطرة الرجل.

شكل (1-2): نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني حسب النوع



ملاحظات:

1- البيانات لأعوام: الجزائر، اليمن (2014) - فلسطين (2015) - مصر، قطر، السعودية (2016).

2- الفئة العمرية: من 15 إلى 64 سنة.

المصدر: بيانات الأمم المتحدة عن مؤشرات التنمية المستدامة:

<http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html>

التوصيات:

إن رأس المال البشري العربي لا يمكن أن يتم اختزاله في الرجال؛ إذ إن المرأة في الوطن العربي -التي تشكل تقريبا نصف المجتمعات العربية- لديها القدرة والكفاءة على أن تكون مصدرا للدخل الأسري، وشريكا فاعلا في عمليات التنمية. وفيما يلي عدد من التوصيات لدعم المرأة للقضاء على الفقر:

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة كافة التشريعات الحالية؛ التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالأجور. - العمل على إصدار إقرار تشريع الأجر المتساوي بين الذكور وبين الإناث المشتغلين بنفس الوظيفة؛ وذلك للحيلولة دون حدوث تناقضات بين التشريعات المختلفة؛ مما يعطل العمل بالتشريعات اللاحقة. - من الأهمية بمكان أن يتضمن تشريع الأجر المتساوي إمكانية فرض غرامات وعقوبات مغلظة على الشركات والمؤسسات (الحكومية/ الأهلية / الخاصة) التي لا تلتزم بهذا التشريع، والتي يوجد في سياساتها شبهة التمييز ضد المرأة. - لا بد وأن يتضمن التشريع أيضا إمكانية السماح للنساء اللاتي يتعرضن للتمييز فيما يتعلق بالأجر بالتظلم، وخلق آلية قانونية لذلك؛ على أن تكون هذه الآلية متخصصة في النظر في هذا النوع من القضايا تحديدا، وتشرف عليها جهات معنية بالمرأة؛ مثل المجلس القومي للمرأة في مصر، أو مثيله في باقي الدول العربية. - العمل على اصلاحات تشريعية من أجل إدخال فئة المزارعين والمزارعات ضمن قانون العمل كذلك العاملات المنزليات 	السلطة التشريعية
<ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ برامج المساعدات المالية المشروطة؛ القائمة على توفير دعم مالي للمرأة، في مقابل التزام الأسرة بالحصول على الخدمات الصحية والتعليمية للأبناء(الفتيات منهم على وجه الخصوص)، على أن تستمد الأسرة استمرارية مشاركتها في هذا البرنامج من التزامها باعطاء التطعيمات الدورية للأطفال الصغار، ومتابعة حالتهم الصحية بانتظام، ومن التزام الأطفال بحضور الفصول الدراسية، وتحقيق معدل إنجاز دراسي مناسب. - التمييز الإيجابي لصالح الفئات الأكثر عرضة للخطر والتهميش؛ مثل الأطفال والنساء المعيلات، وأطفال الشوارع، والأطفال في مناطق الحروب، والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد يتحقق ذلك من خلال تقديم الرعاية الصحية والتعليمية لهذه الفئات بأسعار مخفضة، أو دون رسوم؛ مراعاة لظروفهم المعيشية. - صياغة إعانات جديدة للنساء أثناء فترة رعاية الطفل؛ حيث لا تكون المرأة مضطرة للاختيار بين عملها وبين رعاية طفلها، على أن تمنح تلك الإعانة لمدة عامين هي فترة رعاية الطفل؛ لتغطي نفقات المرأة وطفلها خلال هذه الفترة. - تطوير شبكات الضمان الاجتماعي؛ لتوفر مزيدا من الحماية للنساء المعيلات وأطفالهن. 	الوزارات الخدمية (التضامن، والتعليم والصحة):
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير الخدمات العامة للمناطق الفقيرة؛ خاصة شبكات المواصلات والاتصالات؛ مما يمكن النساء الفقيرات من الوصول لأماكن العمل وبيع منتجاتهن، أو التواصل مع عملائهن بسهولة. 	وزارات الإسكان والمرافق والمحليات

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء شبكة مرافق عامة صديقة للنساء؛ تشمل طرقا بها كاميرات مراقبة، ومناطق سير آمنة للنساء والأطفال؛ مضاءة بشكل جيد يسمح للنساء بسهولة التحرك، وللأطفال بالوصول إلى المدارس بأمان، وتسمح للنساء بالوصول للأسواق، وتوجد بها خدمات وحمامات عامة، ومياه شرب وحدائق. - إيصال خدمات الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي للمنازل؛ للتغلب على نقص المياه النظيفة، وتمكين الأطفال من الدراسة ليلا. 	
<ul style="list-style-type: none"> - منح مزايا للمؤسسات والشركات التي تقودها نساء؛ من خلال وضعها ضمن أنشطة الاستثمار التي تتمتع بحوافز وإعفاءات لفترة معينة. - إجراء مراجعة شاملة للأجور في الشركات المختلفة، ومنح شهادات تمييز للشركات التي تلتزم بتعميم سياسة الأجر المتساوي. - إنشاء مراكز ومنصات لدعم المشروعات متناهية الصغر، وتقديم النصائح المطلوبة لضمان استمرارية هذه المشروعات. - التوسع في القيام بحملات توعية موجهة للشركات المختلفة؛ لحثها على ضمان تمثيل المرأة في مجالس الإدارات بتلك الشركات، ويمكن للجهات المعنية متابعة الإجراءات المتخذة من جانب تلك الشركات بشكل دوري؛ بحيث إذا ما وصلت نسبة النساء العاملات في هذه الشركات لحد معين؛ توجب على الشركات إدماج السيدات في مجالس الإدارات؛ ليكون هناك نسبة متناسبة بين عدد الموظفين، وبين من يمثلهم في مجالس الإدارات. - العمل على برامج تمكين الاقتصادي للنساء مع غرف التجارة والصناعة مع ضرورة وضع حصة للنساء داخل مجلس الإدارة - تشجيع تأسيس حضانات الأعمال لتشجيع رواد الأعمال وتدريبهم بشكل عام وتدريب النساء وتشجيعهن بشكل خاص - المشاركة في تعويض المؤسسات التي تشغل النساء عن فترات غياب المرأة لأغراض إجازات الوضع ورعاية الطفل. - منح حوافز لمؤسسات الأعمال التي توظف عددا أكبر من النساء؛ من خلال إعفاءات تأمينية وضريبية. 	وزارة الاستثمار والعمل
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير برامج إغاثية لدعم النساء في مواضع الخطر؛ خاصة في دول الحروب؛ من خلال توفير أماكن الإيواء والملابس والعلاج. - رفع وعي النساء بحقوقهن، وإيجاد فرص عمل منتجة ومربحة من خلال التوسع في دعم المشروعات والمبادرات، والبرامج التدريبية الموجهة لتنمية مهارات النساء. 	المؤسسات المحلية والدولية
<ul style="list-style-type: none"> - توفير التسهيلات البنكية في حالة تقدم امرأة للحصول على قرض؛ لإنشاء نشاط مدر للدخل، وتقديم خدمة الاستشارات لهذه المشروعات. - نشر الوعي عن طريق الحملات والدورات بخصوص كيفية الحصول على قروض بنكية. - العمل على إيجاد بدائل تمويلية مناسبة لاحتياجات الفقراء اللذين لا يمكنهم الارتباط بقروض ذات آجال سداد طويلة، أو أسعار فائدة مرتفعة؛ ولكن تناسبهم القروض التي تمتد لأقل من عام إلى عامين، أو ترتبط بدورة حياة الإنتاج في مشروعاتهم الصغيرة ذات الطابع غير الرسمي. 	البنوك المركزية القطاع المصرفي البنكي قطاعات التوفير بمكاتب البريد الجمعيات المرخص لها

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - طرح أدوات تمويلية جديدة: تجمع بين الإقراض والادخار؛ بحيث تدخر النساء في وقت الوفرة لتعليم الأبناء، أو لشراء معدات لمشروعها، ثم تعاود الحصول على تلك المبالغ وقت الحاجة، مضافا إليها مبلغ القرض. - المراجعة المستمرة لطلبات الاقتراض المرفوضة: للتأكد من عدم وجود معدلات رفض أعلى لطلبات قروض النساء، وإعلان تلك النسب حال وجودها. 	<p>بممارسة الإقراض متناهي الصغر</p>
<ul style="list-style-type: none"> - التوسع في تقديم البرامج التوعوية التي تعظم من أهمية عمل المرأة، ووصولها على أجر متساو مع الرجل: خاصة أن الصورة الذهنية السائدة في المجتمع تنظر للمرأة على أنها أقل كفاءة، ولا تستحق الأجر المتساوي مع الرجل؛ لوضعها في الأسرة. 	<p>الإعلام والمؤسسات الدينية</p>

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية. وبالرفاهية في جميع الأعمار

التمكين الاقتصادي من أهم التحديات التي تواجه المرأة على مستوى العالم؛ بما في ذلك المنطقة العربية؛ التي تعاني من أزمات صحية متتالية في مناطق الحروب؛ خاصة في اليمن وسوريا؛ حيث تواجه الأمهات والأطفال مخاطر صحية حقيقية؛ كالنقص الحاد في الطعام والمياه، وسوء التغذية. أما في باقي دول المنطقة؛ فتواجه المرأة تحديات صحية مرتبطة بنقص المياه، وغياب نظم التأمينات الصحية الكفيلة بتوفير العلاج اللازم.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الثالث:

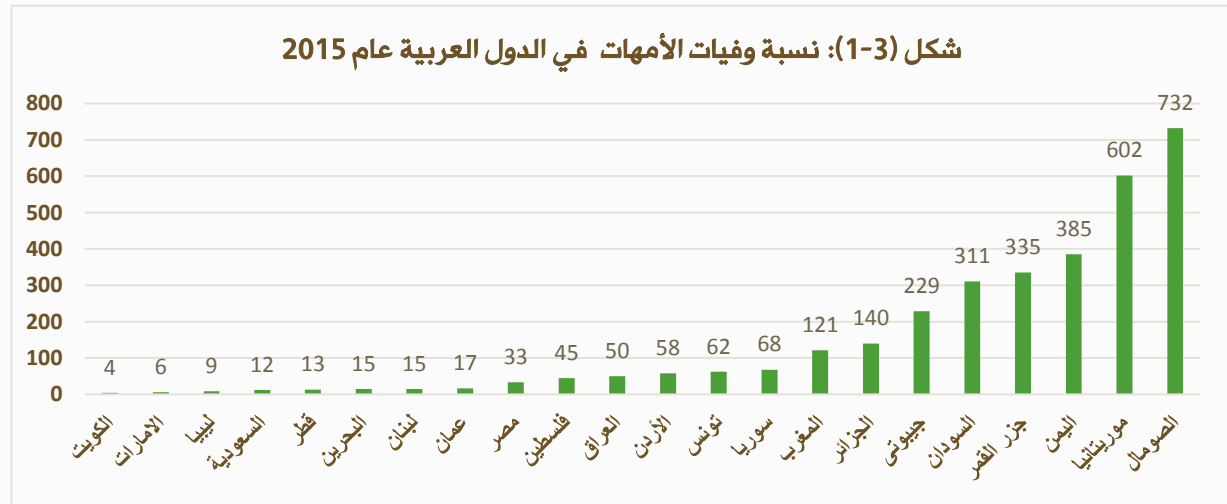
1- **وفيات الأمهات: نسبة وفيات الأمهات (لكل 100,000 مولود حي)؛** نسبة وفيات الأمهات هي عدد السيدات اللاتي يمتن لأسباب متصلة بالحمل (أثناء الحمل، أو في غضون 42 يوما من إنهاء الحمل) لكل 100 000 مولود

تواجه النساء في المنطقة العربية تحديات صحية جمة، ويعد ضمان الحياة الصحية وتحقيق الرفاهية للجميع أحد أهم عناصر التنمية المستدامة؛ وعليه



فقد اتخذ العالم خطوات واسعة صوب زيادة العمر المتوقع، وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة؛ المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات، كما تم تحقيق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالمalaria، والسل، وشلل الأطفال، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك فثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء كلية على مجموعة كبيرة من الأمراض،

شكل (3-1): نسبة وفيات الأمهات في الدول العربية عام 2015



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، <http://datatopics.worldbank.org/sdgs>

حي. ويوضح شكل (3-1) نسبة وفيات الأمهات في الوطن العربي؛ حيث كانت أكبر نسبة لوفيات الأمهات على مستوى الوطن العربي في الصومال وموريتانيا (وصلت إلى 732، 602 حالة لكل 100000 مولود حي)، تليها اليمن وجزر القمر (385، 335 حالة لكل 100000

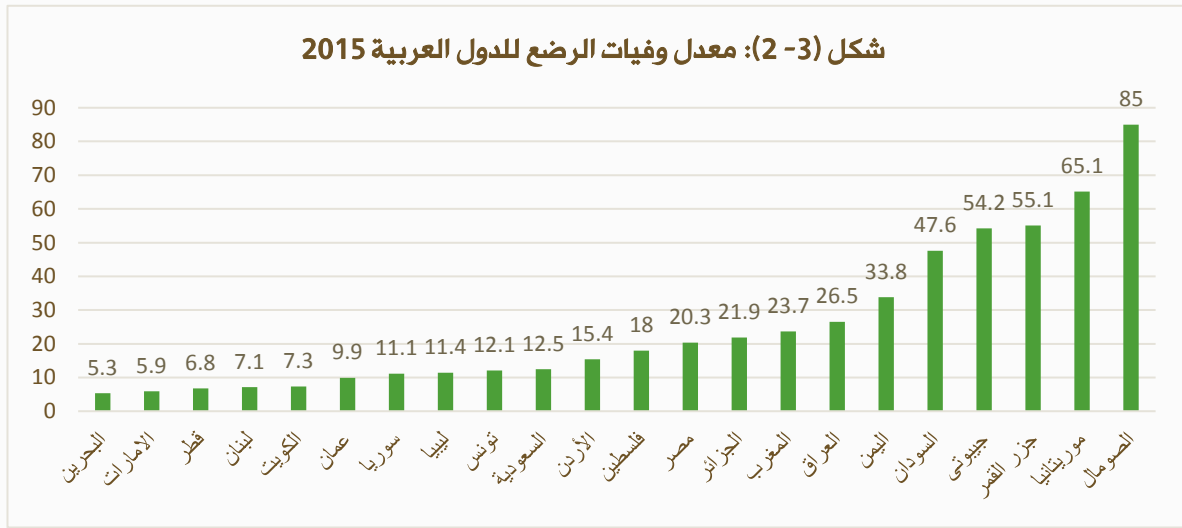
وتصحيح الأوضاع الصحية السائدة.

إن الحق في الرعاية الصحية يجب أن يكون مكفولا لجميع السكان، وللمرأة بصفة خاصة؛ حيث تواجه المرأة تحديات حقيقية فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، وقدرتها على أن تحسن من صحتها وصحة أطفالها. وتعد الصحة إلى جانب

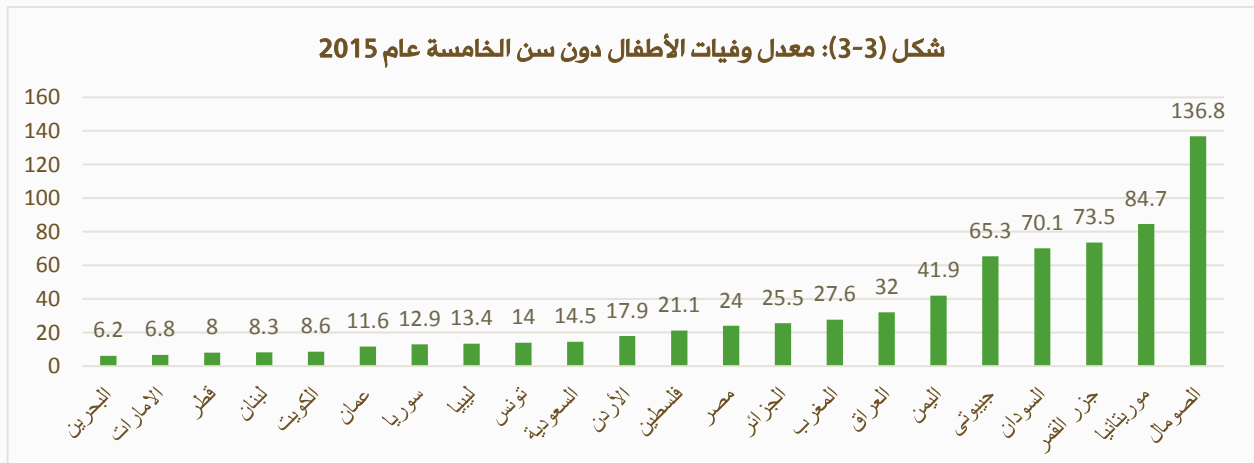
2- **وفيات الرضع:** يوضح الشكل رقم (2-3) معدل وفيات الرضع للدول العربية عام 2015 (لكل 1000 مولود حي)؛ حيث كانت أكبر قيمة للمعدل في الصومال، وموريتانيا، وجزر القمر؛ حيث كان المعدل 85، و65.1، و55.1 حالة على التوالي، بينما كانت البحرين والإمارات وقطر أقل قيمة للمعدل؛ حيث بلغت 5.3 و5.9 و6.8 حالة على التوالي، في حين بلغ المعدل العالمي لهذا المؤشر في نفس العام 31.4؛ مما يعني أن هناك 6 دول عربية تتعدى فيها وفيات الأطفال المتوسط العالمي؛ وهي في معظم دول أفريقية.

مولود حي)، ثم دولتي السودان وجيبوتي (311، 229 حالة لكل 100000 مولود حي)؛ بينما كان أقل مستوى للمعدل في كل من الكويت والإمارات (4، 6 حالة لكل 100000 مولود حي). ويدل انخفاض نسبة وفيات الأمهات في كل من الكويت والإمارات عنها في الصومال وموريتانيا على التقدم الصحي، والرعاية الصحية السليمة للأمهات، وزيادة الوعي في دولتي الكويت والإمارات عنه في الصومال وموريتانيا.

شكل (2-3): معدل وفيات الرضع للدول العربية 2015



شكل (3-3): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عام 2015



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، <http://datatopics.worldbank.org/sdgs>

3- **وفيات الأطفال:** يوضح شكل (3-3) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة للدول العربية عام 2015 (لكل 1000 مولود حي)؛ حيث كانت أكبر قيمة للمعدل في الصومال، وموريتانيا، وجزر القمر (84.7، و136.8، و73.5 حالة على التوالي)؛ بينما كانت البحرين، والإمارات، وقطر؛ أقل قيمة للمعدل؛ حيث كانت القيمة 6.2، و6.8، و8 حالة على التوالي، وفي المقابل بلغ المتوسط العالمي 42.2 طفل بين كل 1000 طفل في

3- **وفيات الأطفال:** يوضح شكل (3-3) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة للدول العربية عام 2015 (لكل 1000 مولود حي)؛ حيث كانت أكبر قيمة للمعدل في الصومال، وموريتانيا، وجزر القمر (84.7، و136.8، و73.5 حالة على التوالي)؛ بينما كانت البحرين، والإمارات، وقطر؛ أقل قيمة للمعدل؛ حيث كانت القيمة 6.2، و6.8، و8 حالة على التوالي، وفي المقابل بلغ المتوسط العالمي 42.2 طفل بين كل 1000 طفل في

الصحة السعودية؛ فقد بلغت نسبة الإصابة بسرطان الثدي في السعودية 20٪ تقريباً من مجموع الإصابات بمرض السرطان، في حين بلغت هذه النسبة 31٪ في قطر، وفي البحرين بلغت 46٪.

ورغم هذه المعدلات المرتفعة؛ إلا أن إحدى الدراسات قد أظهرت تقدماً ملحوظاً في مستويات الرعاية الصحية التي تقدمها الكثير من الدول العربية لمواطنيها؛ حيث أشارت الإحصائيات إلى تقدم لبنان بالنسبة للدول العربية في فرص الرعاية الصحية؛ حيث جاءت في الترتيب 32 عالمياً، تلتها قطر بالترتيب 36، ثم البحرين بالترتيب 40 عالمياً، وفي المقابل تواجه الأردن تحديات في مساعيها لتحسين جودة الخدمة الصحية المقدمة للمواطنين؛ رغم الإنفاق الضخم على القطاع الصحي؛ الذي يضاهاى الإنفاق في بعض الدول الأوروبية.

عام 2015 بشكل عام فيما يتعلق بوفيات الأطفال؛ سواء كانوا رضعاً، أو دون سن الخامسة؛ فرغم انخفاض المعدلات في الفترة من عام 1990 ح تى 2014 بحوالي 50٪؛ إلا أن المعدلات في الدول العربية -خاصة في الدول الأفريقية- ما زالت مرتفعة بالنسبة للوضع الحالي؛ وذلك بسبب وجود العديد من الأمراض التي تتم معالجتها بطرق بدائية في هذه الدول؛ خاصة أنها تعد من الدول الفقيرة.

4- **السيدات في سن الإنجاب اللواتي يحتجن إلى تنظيم الأسرة، ومرضين عن الأساليب الحديثة؛** توضح البيانات المتعلقة بنسبة السيدات في سن الإنجاب (اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و 49 سنة) اللاتي يحتجن إلى تنظيم الأسرة ومرضين عن الأساليب الحديثة؛ حيث كانت أعلى نسبة للسيدات في مصر والجزائر؛ فقد كانت النسبة 80٪ عام 2014، و77.2٪ عام 2013 على التوالي، بينما كانت أقل نسبة في عمان، وجزر القمر؛ حيث وصلت إلى 19.1٪ عام 2008، وإلى 27.8٪ عام 2012.

5- **معدل المواليد للمراهقات (اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 و14 سنة، واللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 وبين 19 سنة) لكل 1000 سيدة في تلك الفئة العمرية؛** توضح الإحصائيات أن معدل المواليد للمراهقات (اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 وبين 14 سنة، واللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 وبين 19 سنة) لكل امرأة في تلك الفئة العمرية؛ حيث كان أعلى معدل في جزر القمر عام 2011؛ حيث كانت القيمة 70 مولوداً لكل 1000 امرأة، تليها اليمن عام 2012 بقيمة 67 مولوداً لكل 1000 امرأة؛ بينما كانت أقل قيمة للمعدل في الكويت عام 2014؛ حيث وصلت إلى 7.78 مولوداً لكل 1000 امرأة.

6- **يعد سرطان الثدي المرض الأكثر انتشاراً في الوطن العربي بين أنواع السرطانات الأخرى بين النساء؛** حيث تشكل الإصابة بمرض سرطان الثدي بين النساء في المنطقة؛ ثلث الإصابات بجميع أنواع السرطان في الدول العربية. وعلى سبيل المثال، وبحسب إحصائيات وزارة

التوصيات:

من خلال دراسة وضع المنطقة العربية في مجال الصحة؛ نوصي بأخذ النقاط الآتية في الاعتبار:

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة التشريعات السابقة فيما يتعلق بمكافحة الزواج المبكر؛ حيث يتم استكمال هذه التشريعات لضمان رفع سن الزواج في جميع الدول العربية إلى 18 عاما لكلا الزوجين، وتجريم من يخالف ذلك. كما يمكن النظر في تغليظ العقوبات للمخالفين؛ حيث يشمل ذلك دفع الغرامات والسجن. - إصدار تشريعات صارمة؛ تجرم ممارسات الختان باعتباره أحد أوجه العنف ضد المرأة، ومراقبته لحين القضاء على الظاهرة في المنطقة؛ على أن يشمل ذلك أهل الفتاة والأطباء ممن قاموا بهذا الفعل. - تغليظ عقوبات الاعتداء الجنسي على المرأة بكافة صورته؛ لما له من آثار صحية نفسية وجسدية على المرأة. ويمكن أن يصل ذلك إلى حد الإعدام في حالة كون المجني عليها طفلة. - العمل على إصدار قانون مكافحة التحرش الجنسي. - النص صراحة في الدساتير على حق النساء والأمهات في تلقي الرعاية الصحية دون تمييز، وتوفير تغطية صحية كاملة للسيدات المعيلات لأسرهن، والعاجزات صحيا، وكبار السن. 	السلطة التشريعية
<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد مقاربة على مسار الحياة للتخطيط للخدمات الصحية المقدمة إلى المرأة في مجال الطب النسائي والتوليد، والطب الوقائي والإرشاد والتثقيف في المجال الصحي، وتطوير استراتيجيات صحية مستدامة؛ تراقب الوضع الصحي للفئات العمرية المختلفة، وتعتمد آليات الكشف المبكر للأمراض، وتعزيز الصحة الوقائية. - وضع برامج تدريبية للنساء؛ خاصة للرائدات الريفيات؛ حتى يعملن على نشر الوعي الصحي، وتوفير أكبر قدر من المعلومات للمجتمع المحيط؛ خاصة في المناطق النائية. - تطوير المراكز الصحية والمستشفيات، وتجهيزها بالصورة التي تتناسب مع خريطة الأمراض في الدول، وتخصيص جزء استشاري في المؤسسات الصحية لتقديم الخدمات الاستشارية للنساء خاصة. - تزويد المرأة بخدمات الرعاية السابقة للولادة، وخدمات الرعاية الماهرة أثناء الولادة، وخدمات الرعاية والدعم المعرفي بدور الأم في الأسابيع التي تلي الولادة؛ وذلك للتصدي لجميع أسباب وفيات الأمهات، وحالات المرض الإنجابية ومراضة الأمهات، وحالات العجز الناجمة عنها. - توفير خدمات صحية متنقلة متخصصة في مجال الصحة الإنجابية والطفولة المبكرة؛ يتم استدعاؤها للمناطق النائية باستخدام الهاتف. - عمل خرائط جغرافية خاصة بتوزيع خدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة؛ وذلك لتحديد الكثافات، ومعرفة أماكن غياب الخدمات لتوفيرها، وتوفير بيانات اتصال بمقدمي الخدمات المتاحة. - عمل خرائط جغرافية بالإعاقات، وأماكن خدمات دعم المعاقين. 	وزارة الصحة
<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد موازنات مراعية لبعد المساواة بين الجنسين في مجال السياسات الصحية. - زيادة المخصصات الصحية للنساء؛ خاصة برامج الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والرعاية الأولية، وبرامج التشخيص المبكر للأورام. 	وزارة المالية

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - العمل على تمتع جميع النساء العاملات بالضمان الاجتماعي خاصة النساء الريفيات والعمل على تعديل كافة القوانين التمييزية ضد المرأة في قانون الضمان الاجتماعي 	وزارات التضامن والدعم الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> - التوسع في القيام بالبحوث -خاصة الميدانية منها- التي تتعلق بشئون المرأة؛ لسد الفجوات المعرفية الأنية حول الموضوعات التي تضعها المرأة العربية على رأس أولوياتها؛ لضمان توافق ما تقدمه الجهات المعنية، مع الاحتياجات الحقيقية لها. ولعل أهم الموضوعات التي تحتاج لزيادة الحصيلة المعرفية عنها: الاضطرابات النفسية، والإدمان على العقاقير، والختان، وحصول النساء المتقدمات في السن على الرعاية الصحية. - التوسع في حملات التوعية الموجهة؛ للتحذير من مخاطر الختان وغيره من الممارسات الصحية الخاطئة، وكذلك التوعية ضد الزواج المبكر لجميع الفتيات؛ بداية من سن 14 سنة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق وضع مواد تثقيفية في وسائل الإعلام المختلفة، وتطوير المناهج المدرسية بما يساهم في رفع الوعي لدى الفتيات. - تفعيل دور رجال الدين في مكافحة الختان وغيره من الممارسات غير الصحية. - توعية النساء بمخاطر الحمل المتتابع على صحتها وصحة أطفالها. 	المجتمع المدني والجهات البحثية
<ul style="list-style-type: none"> - إعداد تقرير صحي عربي سنوي؛ يحدد الأولويات الصحية المطلوب تنفيذها في المنطقة؛ بناء على بيانات العام السابق له؛ مما يساهم في تحديد توجهات المستشفيات، وشركات الأدوية، ويعزز جاهزيتها. 	الحكومات والجامعة العربية

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع. وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الرابع:

1- المشاركة في التعليم النظامي: ما تزال النسبة المئوية للمشاركة في التعليم المنظم -في مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدارس الابتدائية- في الوطن العربي أقل من المعدلات العالمية، وقد تبين أن التعليم المنظم قبل بداية التعليم الابتدائي الرسمي؛ يعزز النمو الاجتماعي والعاطفي والفكري للطفل، ويدعم استعداده للتعليم الابتدائي والتعلم في المستقبل. وفي عام 2014، التحق ثلثا الأطفال في جميع أنحاء العالم بالتعليم قبل الابتدائي، في حين حظي نصف الأطفال فقط بفرصة مماثلة في الوطن العربي؛ بمعدل متوسط (55.3٪)، أيضا هناك تباين كبير بين دول الوطن العربي في هذا الإطار؛ ففي الوقت الذي تحقق فيه بعض الدول نسب مشاركة مرتفعة؛ كالإمارات (99٪)، وقطر (90٪)، ولبنان (93٪)؛ نجد نسبة متدنية في دول أخرى؛ مثل اليمن (4٪)، وجيبوتي (7٪)، والمملكة العربية السعودية (14٪). وبالنظر إلى المتوسط العالمي لعام 2017 (وهو 67٪¹⁵) يتضح من الشكل (4-1) أن 8 دول عربية فقط من إجمالي 22 دولة؛ تخطت هذا المتوسط، ويظل نحو ثلثي الوطن العربي أقل من المتوسط العالمي.

يحقق التعليم قدرا من الإنصاف والعدالة والمساواة بين الذكور وبين الإناث، وكذلك فإن ضمان جودة التعليم المقدم تمثل هي الأخرى ركيزة لتمكين



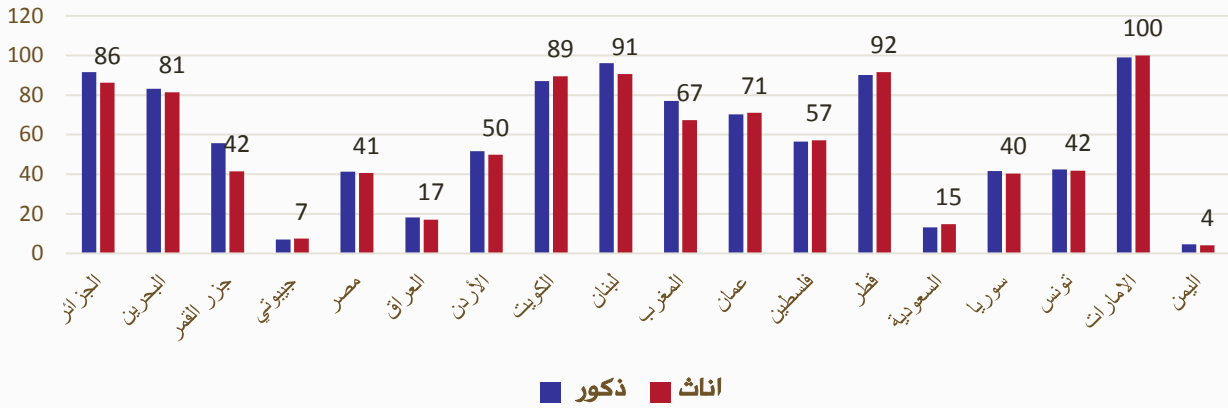
المرأة، وقد بلغت نسبة الأمية في الوطن العربي في عام 2015 حوالي 19٪، وقد كانت النسبة الأعلى بين الدول في موريتانيا؛ التي بلغت نسبة الأمية فيها 48٪، في حين أن أقل نسبة كانت 2٪ في قطر. وعلى صعيد المرأة؛ بلغت نسبة انتشار الأمية بين النساء في الوطن العربي 46٪ في عام 2016، في حين أن النسبة بين الذكور لم تتعد 25٪. وقد وصلت النسبة أقصاها في العراق؛ حيث بلغت 61٪، وفي السودان بلغت 50٪، وفي مصر بلغت 42٪. تجدر الإشارة إلى أن جميع الدول التي أحدثت تقدما تنمويا حقيقيا؛ قد بذلت جهودا كبيرة في معدل الالتحاق بالتعليم؛ دون تمييز بين الذكور وبين الإناث؛ حيث يرتبط تعليم الفتيات ارتباطا إيجابيا بخروجهن من الفقر؛ لما يحققه التعليم من فرص أفضل للحصول على عمل، وتكوين أسرة. وفي المنطقة العربية ورغم أن النصوص الدستورية تنص على إلزامية التعليم؛ إلا أن معدلات الالتحاق بالتعليم بالنسبة للفتيات أقل منها للفتيان؛ حيث تتراوح ما بين 0.5٪ و14٪¹⁴.

<https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/?indicator=2.c.1>

¹⁵ تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017، الأمم المتحدة، نيويورك، 2017.

¹⁴ ما لم يذكر غير ذلك فإن جميع البيانات المستخدمة مصدرها أحدث عام متاح على قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

شكل (4-1): معدل الالتحاق بالتعليم النظامي بحسب النوع



حيث تسجل نسبة منخفضة جدا لتدريب المدرسين فيما قبل الابتدائي؛ بواقع نسبة 40% في مصر، وتزايد تدريجيا مع تقدم المراحل التعليمية؛ لتصل إلى نحو 62% في التعليم الثانوي في مصر، و50% في قطر.

4- إنشاء المدارس وتجهيزها: تحقق دول: مثل عمان، وقطر، ومصر، وتونس المستهدفات الكلية (100%) لإمداد المدارس في مختلف المراحل بالكهرباء والمياه، كما تحرز دول أخرى تقدما بنسب تتراوح بين 90% إلى أعلى؛ مثل المغرب، والجزائر، والأردن، ثم تقل النسبة في معظم الدول ذاتها فيما يخص توفر دورات مياه منفصلة الاستخدام بناء على النوع، وتوفر مصادر مياه نظيفة بالمدارس؛ فمثلا في تونس تصل النسبة إلى 82.7%، وفي المغرب تصل إلى 80%، وفي السودان تصل إلى 79% فيما يخص مدارس المرحلة الابتدائية التي يتوفر بها مصدر لمياه الشرب النظيفة، وفي المقابل؛ تعاني دول أخرى من نسب ضئيلة في توفر البنية التحتية الممثلة في الكهرباء والمياه، والصرف الصحي في المدارس؛ فمثلا نجد في جزر القمر أن النسبة تصل إلى 13%، وفي موريتانيا تصل إلى 2.4% فقط من مدارس المرحلة الابتدائية التي تتوفر بها الكهرباء، كما أن نسبة 9% فقط من مدارس المرحلة الابتدائية بجزر القمر بها مياه للشرب، ونسبة 3.5% فقط بها دورات مياه منفصلة، والوضع لا يختلف كثيرا

2- تعلم المهارات الأساسية: مع أن عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة في الوقت الحالي أكبر من السابق؛ فإن العديد منهم لا يكتسبون المهارات الأساسية؛ حيث لا تتوفر البيانات الخاصة بإتقان القراءة والرياضيات سوى في دولتين فقط؛ هما الكويت، والإمارات. وبالنسبة للكويت فإن 35% من التلاميذ الإناث يتقنون الرياضيات، مقابل 25% من الذكور، وكذلك تتفوق الإناث في إتقان القراءة بنسبة 68%، مقابل 47% فقط للذكور بنهاية المرحلة الابتدائية، والعكس من هذا في الإمارات؛ حيث يتفوق الذكور على الإناث في إتقان الرياضيات بنسبة 93%، مقابل 65%، ثم تتفوق الإناث بنسبة 70% بالنسبة لإتقان القراءة، مقابل 58% للذكور عند نهاية المرحلة الابتدائية.

3- أما بالنسبة للمعلمين؛ فإن هناك اهتماما متميزا بهم في كل من الأردن وجيبوتي، والإمارات، وفلسطين، وتونس؛ بتدريب المدرسين في كافة المراحل المدرسية بنسبة 100% لكلا الجنسين. وفي المقابل، وفي نفس الوقت تكون النسبة منخفضة في عدد من الدول؛ مثل السودان، وسوريا؛ بنسبة 40% في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، وتزايد تدريجيا مع ملاحظة غياب بعض البيانات في بعض السنوات لتصل إلى حوالي 67% في السودان، و90% في سوريا في المرحلة الثانوية، وهناك دول أخرى لا تعاني من اضطرابات؛ مثل مصر، وقطر؛

العربي؛ بل ويكون مضاعفا لصالح الإناث بقيمة 5.6 في مصر، والأمر يتكرر في المرحلة الابتدائية؛ عدا قطر (0.68)، وتتراوح النسب من الواحد الصحيح (كما في العراق، والأردن، وتونس، والسعودية) إلى 1.06 في جزر القمر، و1.08 في مصر، والأعلى (1.53) في الكويت؛ وهو الحال أيضا في المرحلة الثانوية.

8- **هناك تفاوت كبير في المهارات التكنولوجية الأكثر تطورا؛ وفقا لبعث المساواة بين الجنسين؛ ففي الوطن العربي هناك تفاوت ملحوظ بين الجنسين في هذا المجال؛ حيث تتفوق الإناث في مستوى المهارات البسيطة؛ بنسب 34٪ و 55.8٪ في قطر والبحرين، مقابل 32.9٪ و 53٪ على التوالي للذكور، وبشكل عام تنخفض النسب العامة المتعلقة بالقدرة على كتابة برنامج كمبيوتر باستخدام لغات برمجة متخصصة لكلا الجنسين؛ حيث يتفوق الذكور على الإناث بشكل واضح؛ حيث إن 2.4٪ من الذكور في المغرب يقومون بالبرمجة، مقابل 0.8٪ من الإناث، وبالمثل في مصر؛ بنسبة 0.9٪ للذكور مقابل 0.4٪ للإناث، بينما في قطر تكون النسبة 6.1٪ للإناث، مقابل 5.1٪ للذكور، وتتساوى النسب في البحرين؛ مسجلة 13٪ لكلا الجنسين. لكن هذه النسب تعد نسبا منخفضة عند مقارنتها ببعض دول الاتحاد الأوروبي؛ فعلى سبيل المثال في إيطاليا وألمانيا وهولندا؛ يبلغ عدد الإناث اللاتي يستطعن استخدام الصيغ الحسابية الأساسية في جدول بيانات؛ 75 امرأة لكل 100 رجل¹⁷.**

في المراحل التعليمية الأخرى؛ في دول مثل موريتانيا، وفلسطين.

5- **وجود فجوة في المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم؛ فرغم أن دولاً مثل مصر، وعمان، وفلسطين، وقطر، والسعودية؛ تتقارب فيها نسب الالتحاق بين الجنسين بالتعليم المنظم قبل المرحلة الابتدائية؛ لكن تظل هناك فجوات واضحة في الجزائر (91.6٪ للذكور، و86.2٪ للإناث)، وفي جزر القمر (55.6٪ للذكور، و41.5٪ للإناث)، وفي المغرب (77٪ للذكور، و67.3٪ للإناث)؛ حيث نجد أن مؤشر التكافؤ بين الجنسين¹⁶ يسجل 0.87 في المغرب، و0.87 في اليمن، و0.94 في لبنان، ومع ذلك فإن هناك عددا من الدول تكون فيها قيمة المؤشر في صالح الإناث؛ مثل السعودية (1.12)، وقطر (1.02)، وجيبوتي (1.02). أما بالنسبة للتعليم العالي؛ فإن عدد الإناث أكثر من الذكور في تحصيل التعليم العالي في بلدان المغرب العربي، وبلدان مجلس التعاون الخليجي¹⁷.**

6- **النسبة الأكبر من الأطفال خارج المدرسة في سن التعليم من الفتيات؛ فنجد أن نحو 58٪ من الأطفال العرب خارج المدرسة في سن التعليم؛ هم من الفتيات في الفئة العمرية للتعليم الابتدائي¹⁸.**

7- **المساواة فيما يتعلق بتدريب المدرسات في كافة المراحل التعليمية؛ حيث نجد في المرحلة قبل الابتدائية أن مؤشر التكافؤ يسجل واحدا صحيحا في أغلب الوطن**

¹⁷ التقرير العربي للتنمية المستدامة، الأمم المتحدة، بيروت، 2015.

¹⁸ REGIONAL REPORT ON OUT-OF-SCHOOL CHILDREN, Amman: Jordan, UNICEF MENA Regional Office, 2015

¹⁹ التقرير العالمي لرصد التعليم 2017، اليونسكو، باريس 2017.

¹⁶ يعكس هذا المؤشر مدى التقارب والتباعد في النسب بين الذكور والإناث، فكلما اقترب المؤشر من 1 يعني التقارب، وأقل من 1 يعني التباعد لمصلحة الذكور، والعكس؛ فكلما كانت قيمة المؤشر أكبر من 1 عنى ذلك تباعدا وتباينا في مصلحة الإناث.

التوصيات:

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - التوسع في بناء مدارس صديقة للفتيات؛ حيث تحافظ على خصوصية الفتيات منذ سن مبكر، وحتى آخر المراحل التعليمية؛ فيما يتعلق بوجود حمامات خاصة بالفتيات، ومناطق لعب تحفظ خصوصياتهن دون التعرض لمضايقات، وأماكن لممارسة الأنشطة والهوايات؛ وذلك بالتنسيق مع المحافظات. ويمكن الاعتماد على دليل اليونسكو الخاص بتصميم المدارس الصديقة للأطفال في هذا الإطار²⁰. - أما في المدارس المختلطة؛ فيمكن الحفاظ على خصوصية الفتيات داخل المدرسة وحمايتهن؛ من خلال تخصيص مراحيض خاصة بالفتيات بعيدة عن مراحيض الفتيان، واتباع المعدلات الدولية في ذلك - خاصة للفتيات صغار السن- التي تبلغ مرحاضا على الأقل لكل 24 طفلا. - التأكد من وجود أخصائيين اجتماعيين ونفسيين؛ مؤهلين للتعامل مع الفتيات ومع المشكلات التي يواجهنها مع أسرهن؛ خاصة مشكلات عدم استكمال الفتاة لتعليمها. - التوسع في استخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة، ووسائل الاتصال؛ للتغلب على العقبات المرتبطة بإتاحة التعليم مكانيا في المناطق النائية، وزمانيا؛ بحل التعارض بين ساعات الدراسة للمرأة وبين التزاماتها الأسرية، مع تلقيهن امتحانا عاما مقرونا بشهادات؛ تسمح لهن باستكمال باقي مراحل التعليم. - تطوير مناهج دراسية تعزز المساواة بين الجنسين في كافة مناحي الحياة، وتعزز تكافؤ الفرص في التعليم. - العمل على وضع خطة لتطبيق نظام التعليم عن بعد، والاستعانة بالمجتمع المدني والمنظمات المتخصصة التي لها تجارب في هذا الميدان؛ من أجل تحقيق برنامج كفاء لتوفير التعليم عن بعد. - دعم الأنشطة الطلابية باعتبارها من أكثر الطرق المستخدمة عالميا في تعزيز الدور القيادي للفتيات؛ خاصة الأنشطة الطلابية والرياضية فيما بين سني 12 و16 سنة؛ باعتباره السن الذي تتطور فيه الفتيات سيكولوجيا وعقليا بشكل يجعلها أكثر إدراكا لدورها، وأكثر استعدادية للمشاركة والقيادة. - تعزيز جودة التعليم؛ من خلال تطوير نظم تحسين جودة القراءة والكتابة؛ فيما يعرف ببرامج القرائية في المراحل الابتدائية. - إنشاء لجان حماية داخل المدارس -يمثل فيها أولياء الأمور والمجتمع المدني- تقوم بتتبع الممارسات الضارة، والتحقيق في شكاوى التلاميذ والطلاب منها؛ بما فيها التحرش، والتنمر، وانتشار المخدرات، وغيرها من الممارسات التي تمثل ضغوطا نفسية على الفتيات، وتتسبب في إجهامهن عن الذهاب للمدرسة²¹. - منح الفتيات في التعليم الجامعي نسبة ثابتة من منح الدراسة بالخارج في تخصصات علمية متقدمة؛ خاصة الهندسة والتكنولوجيا. 	<p>وزارتي التعليم والتعليم العالي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - ربط تعليم الأطفال -خاصة الفتيات- وأدائهم الدراسي بأي إعانات أو نظم اجتماعية لرعاية الأسر؛ بحيث يصبح تعليم الأطفال شرطا أساسيا من شروط استمرارية تلك المنح أو الإعانات. 	<p>وزارات التضامن الاجتماعي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مد طرق جديدة لربط المناطق النائية بشبكات المواصلات العامة؛ لتسهيل التنقل للفتيات للالتحاق بالتعليم. - زيادة عدد المدارس لتتسع لعدد الفتيات الراغبات بالالتحاق بالدراسة دون عناء التنقل. - تطوير طرق صديقة للفتيات؛ حيث تكون الطرق بها رصيف مناسب، وبها إضاءة جيدة، وبها إشارات مرور تعمل، وبها مراقبة للسرعات، وإشارة واضحة لوجود مدرسة قريبة، ومراقبة للشوارع بكاميرات. 	<p>وزارات المرافق</p>

²⁰ UNESCO, Child Friendly Schools, https://www.unicef.org/publications/files/Child_Friendly_Schools_Manual_EN_040809.pdf

²¹ Cairo Center for Development Benchmarking, Ensuring Supportive and Safe Quality Education for Girls, 2017.

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء فصول دراسية داخل مخيمات اللاجئين؛ لإعطاء الأطفال فرصة التعليم الأساسي، ورفع مستوى تعليم اللاجئين واللاجئين لتهيئتهم لسوق العمل في الدول المستقبلية. - إنشاء لجان حماية في المخيمات؛ لضمان حماية الأطفال والنساء أثناء التنقل لتلقي التعليم. - تطوير نظام معتمد للاختبارات والشهادات عن بعد للأطفال في مواضع الخطر؛ من خلال تطوير مناهج إلكترونية باستخدام التابلت؛ على أن يختار الأطفال في المناطق تحت الحرب أحد المناهج لدراساتها ويتلقون امتحانات إلكترونية؛ على أن تقوم الجامعة العربية من خلال مؤسساتها المتخصصة؛ بتوفير اعتماد لنتائج ذلك الامتحان من إحدى الدول؛ مما يمكن الأطفال من إكمال تعليمهم حتى تستقر الأوضاع؛ على أن تكون الأجهزة المخصصة للدراسة مزودة بشريحة هاتف إنترنت، وأن تأخذ لونا واضحا، أو علامة تؤكد أنها آمنة ولأغراض التعليم، ومعتمدة من الجامعة؛ حتى لا يتعرض حاملوها من الأطفال لمخاطر. - النظر في إمكانية دمج الأطفال اللاجئين في المدارس العامة في الدول المستقبلية؛ حتى لا يكون هناك نوع من التمييز ضد هؤلاء الأطفال؛ خاصة الفتيات منهم. وكذلك النظر في إمكانية خفض تكاليف التحاق هؤلاء بالمدارس العامة؛ لما يعانونه من أحوال معيشية صعبة. 	الحكومات والمنظمات الدولية
<ul style="list-style-type: none"> - التوسع في إنشاء مدارس مجتمعية؛ كنظام تعليمي مواز؛ يكفل فرصا تعليمية أفضل للفتيات المتسربات من التعليم، أو اللاتي ترفض أسرهن تعليمهن في مدارس نظامية. - اضافة التوعية على استعمال وسائل التواصل الاجتماعي وحمايتهم من العنف والتحرش على الانترنت (cyberviolence) 	المجتمع المدني

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

للحصول على التمكين الاقتصادي؛ إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بانتشار البطالة بين الإناث أكثر من الذكور؛ بسبب انخفاض معدلات تعليم الإناث مقارنة بالذكور؛ مما يقلل من قدرتها على الالتحاق بسوق العمل، إضافة إلى هذا؛ فإن المرأة العربية تواجه مشكلة عدم تساوي الأجور مع نظرائها من الرجال. وبسبب الفجوة الموجودة بين الرجل وبين المرأة في المشاركة في سوق العمل؛ فإن المنطقة العربية تفقد حوالي 27٪ من الدخل، وطبقاً لبيانات تقرير فجوة النوع؛ فإن الفجوة الاقتصادية بين الذكور وبين الإناث في المنطقة العربية هي الأسوأ؛ حيث تحتاج إلى 580 عاماً حتى تتمكن المنطقة من سدها.

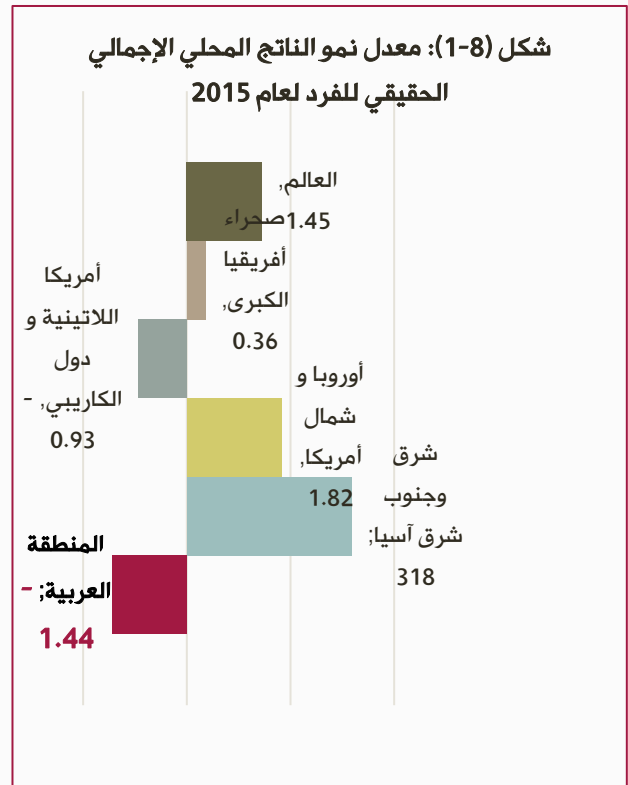
أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الثامن

معدل النمو الاقتصادي: بالنظر إلى معدلات النمو لدى دول الوطن العربي؛ يتضح أن جيبوتي في عام 2015 هي الأعلى عربياً؛ فقد حققت نحو ١٠,٥٪ كمعدل نمو حقيقي (شكل رقم 5-2). وبصفة عامة فهناك نحو 12 دولة عربية تحقق معدلات نمو موجبة، ونحو 10 دول عربية؛ تحقق معدلات تراجع سلبية في الناتج المحلي الإجمالي. وعند النظر إلى أهداف التنمية المستدامة؛ المعنية بالوصول لأعلى مستويات الإنتاجية الممكنة؛ عبر تتبع سبل التطوير التكنولوجي، والتنوع الاقتصادي، والابتكار... إلخ؛ تم تبني مؤشر معدل النمو الحقيقي في نصيب المشتغل في سوق العمل الوطني من الناتج المحلي الإجمالي. ولعل الشكل رقم (5-3) يوضح ثلاثة مجموعات من الدول العربية؛ تتمثل المجموعة الأولى في تسع دول تحقق معدل نمو سالب؛ وهو ما يعني تراجعاً واضحاً في إنتاجية المشتغلين في تلك الدول؛ وهي: مصر، والعراق، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، والسعودية، وسوريا، والإمارات. إن تراجع معدلات النمو في إنتاجية المشتغلين قد يكون جراء مجموعة من العوامل؛ منها تضخم الجهاز الإداري الحكومي في تلك الدول، وعدم الأخذ بالتطور التكنولوجي في عدد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية؛ مما يخفض من

يعد التمكين الاقتصادي للمرأة أحد أهم العناصر اللازم توفرها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛ فقد أثبتت الدراسات أنه إذا تحققت



المساواة بين المرأة وبين الرجل في المشاركة في سوق العمل؛ فسوف يزداد النمو الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال سوف يزداد في الإمارات بمعدل 12٪، بينما في سيزيد في مصر بمعدل 34٪. ورغم هذا إلا أن مشاركة المرأة العربية في سوق العمل هي الأقل على مستوى العالم؛ ففي عام 2017 مثلت المرأة العربية 20.9٪ فقط من القوى العاملة في الوطن العربي، وقد زادت هذه النسبة عما كانت عليه في عام 2000؛



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية

المستدامة، <http://datatopics.worldbank.org/sdgs/>

ولكن بمعدل ضئيل جداً؛ لم يتجاوز النقطة المئوية الواحدة. ورغم أن الالتحاق بسوق العمل هو الفرصة الأهم للمرأة

إن ضعف انخراط المرأة العربية في سوق العمل؛ يمثل على المستوى الاقتصادي فاقدا كبيرا في رأس المال العربي، وعلى المستوى الاجتماعي يعد مصدرا للكثير والكثير من الظواهر الاجتماعية غير المرغوبة؛ مثل الزواج المبكر.

2- المحو الكامل لظاهرة عمالة الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥

من خلال مؤشرات عمالة الفئة العمرية من ٥ إلى ١٧ سنة. ولعل الإحصاء الحديث الوحيد المتوفر في هذا الصدد هو للسودان عن عام ٢٠١٤؛ والذي يبين أن ١٥,٦٪ من الأطفال وصغار السن في الفئة العمرية من ٥ إلى ١٧ سنة في السودان يقومون بأنشطة اقتصادية تضي عليهم صفة المشتغلين.

3- الشمول المالي: ترتفع نسبة النساء اللاتي لديهن

تفاعل مالي ملموس من خلال الحسابات البنكية في الإمارات، والكويت، والسعودية؛ مع الأخذ في الاعتبار أن متوسط نسبة الشمول المالي في المنطقة منخفضة للجنسين.

إنتاجية المشتغلين، بالإضافة إلى عدم تنفيذ السياسات المناسبة لتنويع النشاط الاقتصادي.

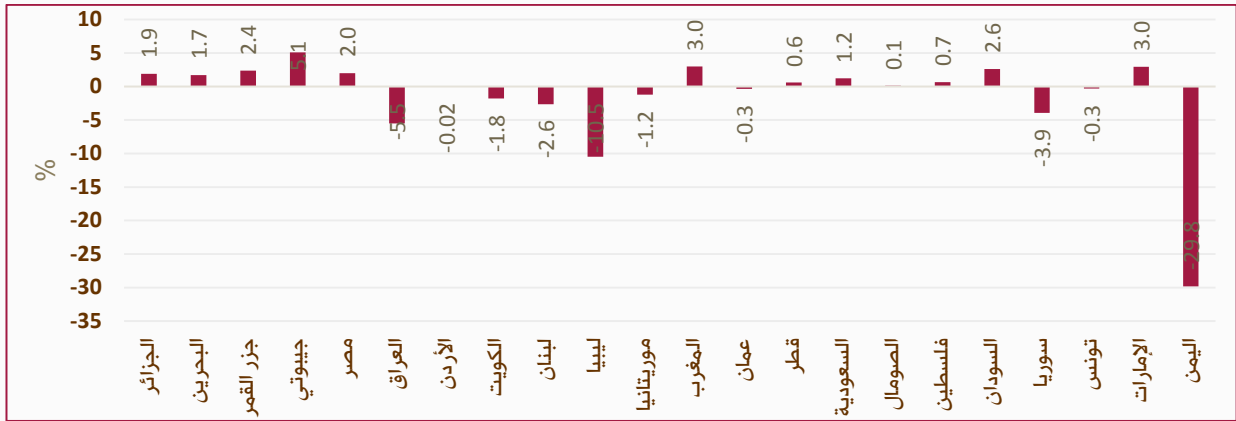
المجموعة الثانية من الدول العربية؛ تتمثل في مجموعة الدول العربية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة؛ وهي البحرين (٧,٢٪)، وتونس (٤,٥٪). أما المجموعة الثالثة؛ فتمثل في منطقة المعدلات الموجبة؛ التي تتوسط المسافة بين دول المجموعتين الأولى والثانية، وقد تراوحت معدلات النمو في تلك المجموعة ما بين ٠,١٪ و ٢,٢٪، وتضم هذه المجموعة باقي الوطن العربي.

على الجانب الآخر من تحليل قدرة الاقتصاد الوطني الكلي؛ هناك ضرورة ملحة وقصوى تتطلب مراجعة الرؤى الوطنية المؤثرة في القدرة الاقتصادية للدول؛ حتى يتم وضع السياسات وإصدار التشريعات التي من شأنها تحقيق مستويات محددة من النمو الاقتصادي.

1- البطالة بين الإناث: إن إحدى مقاصد هذا الهدف تتمثل

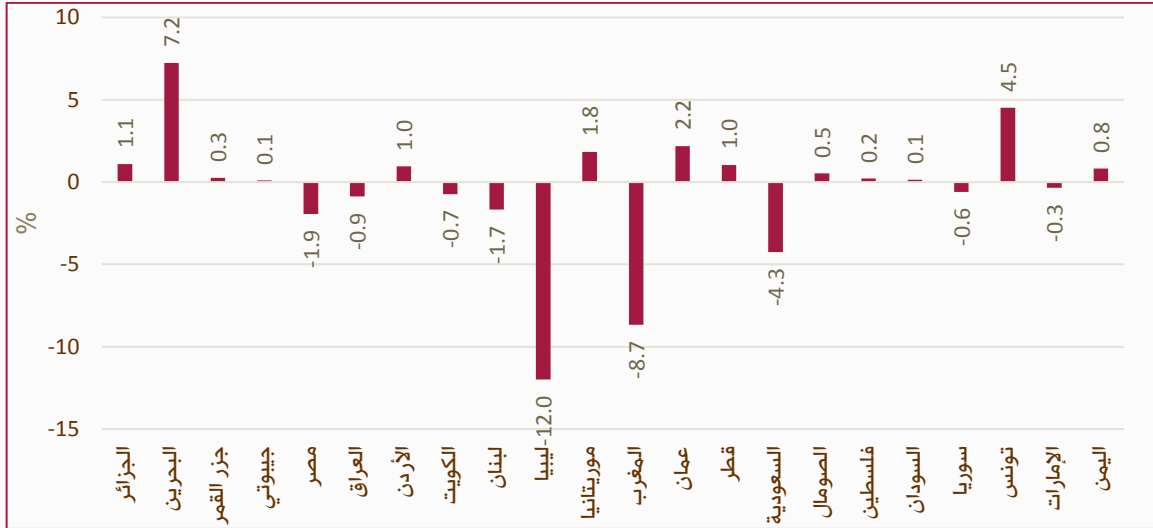
في خفض نسبة الشباب (في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة) غير الملتحقين بالتعليم، ولا التدريب، ولا سوق العمل. وعلى هذا الصعيد بحسب إحصائيات البنك الدولي؛ فإن نسبة البطالة بين النساء في الدول العربية قد بلغت 18.2٪ في عام 2017. وفي ضوء ما توفر لهذا المؤشر من إحصائيات على مستوى الوطن العربي؛ يتضح أن ١٦,١٪ من الشباب في السعودية ليسوا ضمن برامج التعليم، ولا التدريب، وغير منخرطين في سوق العمل، وتصل النسبة في الجزائر إلى ٢١,٢٪، وفي فلسطين تبلغ نحو ٣١,٦٪؛ وذلك عن عام ٢٠١٥. وبذلك على عزوف نسبة ليست بالقليلة من الشباب العربي -أغلبهم من الإناث- عن المشاركة والانخراط في النشاط الاقتصادي، رغم عدم ارتباطه بأي أنشطة للتعليم أو التدريب.

شكل (8-2): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي



ملاحظات: جميع البيانات لعام ٢٠١٥.

شكل (8-3): معدل النمو الحقيقي في نصيب المشتغل في سوق العمل الوطني من الناتج المحلي الإجمالي



ملاحظات: جميع البيانات لعام ٢٠١٦.

التوصيات:

من خلال دراسة وضع المنطقة العربية من منظورها الاقتصادي، نوصي بأخذ النقاط الآتية في الاعتبار:

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
- مراجعة كافة السياسات الاقتصادية والتشريعات؛ لجعلها أكثر مراعاة لبعد المساواة بين الجنسين.	السلطة التشريعية
- تحسين بيئة الأعمال؛ لدعم النمو الاقتصادي؛ من خلال التشريعات الداعمة للاستثمار وجذب المستثمرين.	
- ضرورة تسريع إجراءات فض النزاعات بين المستثمرين، وإنفاذ العقود والتقاضى.	
- صياغة تشريعات تضمن مشاركة المرأة بنسب معينة في وظائف الإدارة بالشركات المساهمة، مع تطبيق تلك التشريعات تدريجياً.	
- سن تشريع يضمن تمثيل النساء في مجلس إدارة الشركات التي توظف أكثر من 50 سيدة.	

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - سن تشريعات تضمن المساواة في فرص الالتحاق بالوظائف بين الجنسين، وتضمن المساواة في الأجور لنفس الوظيفة. - وضع آليات يمكن من خلالها ضمان إنفاذ القوانين الخاصة بوجود دور حضانة في أماكن عمل الأمهات، وكذلك ضمان حصول المرأة على الإجازات التي أقرها لها القانون، بالإضافة إلى الآليات التي تمنع وجود تلاعب فيما يتعلق بهذه القوانين. 	
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير المناهج والبرامج التعليمية الموجهة للطلاب (الإناث منهم على وجه الخصوص)؛ لتتضمن هذه المناهج والتدريبات مواد توعوية عن ريادة الأعمال، والمشاركة في النشاط الاقتصادي منذ الصغر. - التركيز على انتقال الفتيات من التعليم إلى سوق العمل؛ من خلال توفير المعلومات الكافية للباحثين عن عمل (الباحثين الجدد على وجه الخصوص) حول آليات عرض الوظائف والطلب على العمالة؛ مثل التخصصات المطلوبة، والمهارات الأساسية لتلك التخصصات، وغيرها. - الاهتمام بالتعليم للجنسين على حد سواء، ودفن الإناث بصفة خاصة، والشباب العربي بصفة عامة إلى تحقيق عدد مناسب من سنوات التعليم؛ يسمح بالمشاركة في النشاط الاقتصادي. 	وزارات التعليم
<ul style="list-style-type: none"> - تصميم أنظمة معلومات عن أسواق العمل بالدول العربية؛ تتاح إلكترونياً للباحثين عن عمل. - صياغة نظم تأمين اجتماعي جديدة أكثر استجابة لظروف النساء؛ حيث ترتبط برعاية المرأة خلال فترة حياتها خاصة إذا فقدت عملها، وكذلك تستجيب لاحتياجات أسرتها إذا شهدت تعسراً في الصحة أو في تعليم أحد الأبناء، وأكثر استجابة للظروف الطارئة التي قد تمر بها النساء؛ مثل وفاة الزوج، أو الطلاق. - إطلاق برامج لتدريب السيدات المعيلات على الحرف والصناعات اليدوية؛ لتحسين الموارد المالية لأسرهم؛ وذلك بالتعاون مع الجمعيات الأهلية، ووزارات التضامن الاجتماعي. - التوسع في عقد برامج تدريبية عن التواصل وإدارة الأعمال، والقيادة الفعالة، والتسويق للنساء؛ خاصة في الجمعيات الأهلية، والجمعيات التي تهتم بالمرأة. - النظر في إمكانية عمل بعض برامج التوعية التي تستهدف الرجال؛ بغرض إقناعهم بأهمية تمكين زوجاتهم اقتصادياً؛ لما لذلك من آثار إيجابية على الأسرة. - إنشاء مجموعة عمل من المختصين/الخبراء بشؤون المرأة المختلفة؛ بحيث تكون مرجعاً للجمعيات/المشروعات المختلفة؛ متى كان هناك احتياج لذلك، وتكون هذه المجموعة تابعة لوزارات التضامن الاجتماعي أو العمل. 	وزارتي العمل والضمان الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> - تقديم حوافز للشركات ومؤسسات الأعمال التي توظف عدداً معيناً من النساء؛ وذلك لتشجيع تلك المؤسسات على تشغيل عدد أكبر من النساء. وقد تشمل تلك الحوافز ضريبية، أو حوافز فيما يخص التأمينات؛ بتقليل قيمة المبلغ المدفوع عن المرأة داخل منظومة التأمينات. 	وزارات الاستثمار

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز أنشطة ريادة الأعمال، وتعزيز العمل الخاص لدى الفتيات والسيدات؛ وهو من الأعمال المناسبة لطبيعة وظروف المرأة التي لديها أسرة. - منح إعفاءات للمشروعات التي تقودها نساء لمدة معينة. - إنشاء حاضنات أعمال تدعم أصحاب المشروعات في القطاع غير الرسمي؛ بهدف تطويرها وتحويلها إلى القطاع الرسمي خلال فترة معينة. - عقد مسابقات سنوية لاختيار أفضل المشروعات التي تهتم بتمكين المرأة اقتصادياً، والموجهة لتحسين وضعها بشكل عام؛ على أن يحصل القائمون على هذه المشروعات على جوائز مالية. 	
<ul style="list-style-type: none"> - الفصل في النزاعات بين المستثمرين وبين الجهات المختلفة، وإنفاذ العقود، وغيرها من إجراءات قضائية في فترة زمنية قصيرة. - سرعة الفصل في منازعات العمل الخاصة بالنساء. - إصدار تقرير بحالة المنازعات القضائية التي تمثل النساء أحد أطرافها؛ وذلك لتمكين الجهاز التشريعي والجهات المهتمة من دراستها، والوقوف على أوجه التدخلات المطلوبة. 	<p>السلطة القضائية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - توسيع مظلة الشمول المالي؛ لتشمل أصحاب الحسابات البريدية الخاصة بالادخار، إضافة إلى حسابات الاقتراض لدى الجمعيات المرخص لها بممارسة الإقراض الصغير ومتناهي الصغر؛ وذلك لإدماج الفقراء في الشمول المالي؛ الذين سوف يظل امتلاكهم لحسابات بنكية مقيد بارتفاع أسعار الفائدة البنكية، وطول مدد السداد التي تفرضها البنوك؛ في حين تقدم نظم التوفير من خلال حسابات البريد أو الاقتراض من خلال الجمعيات المرخص لها بالإقراض؛ النموذج الأنسب لتعاملاتهم المالية. - دراسة إمكانية خلق أدوات تمويلية جديدة؛ ذات بعد اجتماعي، لها قيم مالية منخفضة، وأجال سداد أقل لتمويل خدمات التعليم والصحة. - تطوير أدوات تمويلية تناسب النساء في القطاع غير الرسمي؛ التي عادة ما تكون مرتبطة بدورة الإنتاج بالمشروع. - إدماج مؤشرات المساواة بين الجنسين عند عرض وتحليل مؤشرات أداء القطاع المصرفي؛ بإبراز نسبة النساء؛ خاصة بيانات أصحاب الحسابات البنكية، وبيانات المودعين، وكذلك حجم القروض، وأعداد المقترضين، وحالة السداد حسب النوع الاجتماعي. - العمل على رفع قدرات المرأة العربية فيما يتعلق بريادة الأعمال، وتوفير دورات لدعم المهارات المطلوبة لسوق العمل. - التوعية المالية للمرأة العربية؛ من خلال برامج تدريبية وندوات تعليمية؛ لإشراك المرأة في القطاع المالي للدول، وإعطائها فرصة الاقتراض والادخار. 	<p>البنوك المركزية والقطاع المصرفي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير البنية الأساسية؛ خاصة الطرق؛ وذلك لتسهيل وصول النساء إلى الأسواق والمدارس، وأماكن العمل بشكل آمن ولائق. 	<p>المحليات ووزارات المرافق</p>

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير أماكن تجمعات السيدات؛ خاصة الأسواق في المناطق النائية والريفية، والتجمعات الصناعية؛ وذلك بتوفير خدمات تسمح للنساء بالوصول إلى مياه نظيفة، ومراحيض عامة، وأماكن تسمح لها بأخذ راحة خلال فترة عملها، ورعاية طفلها؛ بما يحفظ لها حداً أدنى من الخصوصية²². 	
<ul style="list-style-type: none"> - التوعية بحقوق العمل؛ خاصة حق النساء في الإجازات الخاصة بالولادة، ورعاية الأسرة والطفل. - التوعية بحقوق العمل؛ خاصة حق النساء في العمل لساعات محددة، والحق في أجر متساو مع الرجل، وضرورة تلقي الأجر عن ساعات العمل الإضافية، والتعريف بالأنشطة التي لا يجوز فيها تشغيل النساء؛ خاصة الصناعات الخطرة، وتلك التي تتطلب العمل لأوقات متأخرة ليلاً. - التوعية بحق المرأة في عقد عمل مكتوب مقابل أجر محدد، وفي تأمين صحي، وتأمين اجتماعي، وبآليات المفاوضات الجماعية لتلك الحقوق. - إصدار دليل بحقوق المرأة في أماكن العمل؛ يؤكد ضرورة سلامة مكان العمل من الممارسات العنيفة ضد المرأة، والتأكد من اتخاذ إجراءات حال تعرض النساء لأي ضرر. ويرتبط بذلك ضرورة جعل البيئة الآمنة الخالية من التحرش شرطاً رئيسياً لإقرار تصاريح العمل للشركات والمصانع؛ مثلها مثل الأمن الصناعي، وسلامة المنشأة، وإنشاء آلية تسمح للنساء بالشكوى حال وجود ممارسات ضارة. 	<p style="text-align: center;">المجتمع المدني</p>
<ul style="list-style-type: none"> - 	

²² مركز القاهرة لقياسات التنمية، السيدات العاملات في القطاع غير الرسمي: الوضع الراهن والتدخلات المقترحة، القاهرة، 2016.

الهدف الحادي عشر: استدامة المدن والمجتمعات

يعيشون في الأحياء الفقيرة قد انخفضت من 23٪ عام 2000 إلى 22٪ عام 2014.²⁵

كما تواجه المدن العربية عددا من التحديات نتيجة للتغيرات المناخية؛ من حيث ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، وقصر موسم الأمطار، وارتفاع منسوب البحار -لذا سعت العديد من تلك الدول إلى اعتماد استراتيجيات وطنية للتصدي لمخاطر الكوارث وفقا لإطار سندي- أضف إلى هذا ارتفاع نصيب الفرد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، وازدياد كثافة الكربون.²⁶

تزامنا مع ارتفاع معدلات التحضر بالدول، وارتفاع فرص انتقال الأفراد إلى المدن للبحث عن حياة أفضل؛ إلا أن المدن تعاني من التفاوت بين المناطق المختلفة، وتعد المرأة الأكثر تأثرا نتيجة للتفاوت في أوضاع المدن؛ فكثير منهن يقطن في الأحياء الفقيرة بالمدن؛ حيث يسود انعدام الأمان وتزيد معدلات التحرش، بالإضافة إلى انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتدني نسب التعليم، كما يعانون من سوء خدمات النقل العام، أو توفر الخدمات الأساسية؛ مثل المياه النظيفة، ويتضاعف تأثير منظومة العمران على المرأة في الوطن العربي في حالة الطوارئ والكوارث الطبيعية؛ حيث تقتل الكوارث الطبيعية عددا من النساء أكثر من الرجال وأصغر سنا، وتكون المرأة أقل قدرة على التعافي. وتجدر الإشارة إلى أن السيدات يتأثرن بصورة أكبر بالتغيرات المناخية، والكوارث الطبيعية والجفاف؛ حيث تزيد معدلات وفيات النساء الفقيرات من الكوارث الطبيعية؛ لتصل إلى أربع وفيات من النساء مقابل وفاة رجل واحد، وتساهم صعوبات التنقل في زيادة عواقب تلك الكوارث.

تعتبر المدن أحد أهم آليات دعم النساء؛ لما توفره من بيئة آمنة للحياة والعمل، وتعد الدول العربية من الدول عالية التحضر (من حيث نسبة السكان

مدن ومجتمعات محلية مستدامة



بالمناطق الحضرية)؛ حيث يبلغ متوسط نسبة السكان بالمناطق الحضرية نحو 57٪ من مجموع السكان بالمنطقة؛ بما يزيد عن المتوسط العالمي البالغ 53٪؛ وذلك بزيادة قدرها 14.3٪ خلال عام 2015²³، وتجدر الإشارة إلى تفاوت نسبة قاطني المناطق الحضرية بين مجموعات البلدان الأربعة؛ حيث تبلغ نسبة الحضر بدول الخليج العربي 80٪ من مجموع السكان، ونحو 50٪ في بلدان المغرب العربي، وتتفاوت النسبة بين بلدان المشرق العربي ما بين 87٪ في لبنان، و43٪ في مصر، أما البلدان الأقل نموا فإن نسبة الحضر فيها هي الأدنى بالمنطقة؛ حيث تقدر ما بين 30 و40٪.²⁴

ويؤدي القصور في التخطيط العمراني، والزيادة السكانية، وارتفاع معدلات الهجرة إلى الحضر؛ إلى تزايد معدل الإسكان العشوائي بالمناطق الحضرية للدول العربية؛ حيث تصل نسبة قاطني تلك المناطق بدول الجنوب العربي إلى ما بين 91.6 و65.6٪، أما في دول المشرق العربي؛ فتتراوح النسبة بين 10.6٪ في مصر، و53.1٪ في لبنان، وتتراوح النسب بين 13.1 و1٪ في دول المغرب العربي؛ بينما في دول الخليج العربي يقتصر السكن بالمناطق العشوائية على الوافدين واللاجئين. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الحضر الذين

²⁵<https://unhabitat.org/wp-content/uploads/2015/09/Op-Ed-Dr-Clos-Arab-States.pdf>

²⁶World health organization, Global Health Observatory data repository, Accessed At: 10 November 2017, Available online At: <http://apps.who.int/gho/data/view.main.SDGP25116v?lang=en>

²³الأمم المتحدة (الأسكوا)، وآخرين، التقرير العربي الأول للتنمية المستدامة، العدد الأول، 2015، تم الاطلاع بتاريخ 10 نوفمبر 2017، متاح على الموقع الإلكتروني على الرابط

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic_1.pdf

24 دول الخليج العربي؛ هي: الكويت، والإمارات العربية، والسعودية، وقطر، والبحرين، وعمان، ودول المشرق العربي؛ هي: العراق، وسوريا، وفلسطين، والأردن، ولبنان، ومصر، ودول المغرب العربي هي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، ودول الجنوب؛ هي: السودان واليمن، وجزر القمر، وجيبوتي

وتؤثر مشكلات التنقل على عمل المرأة في الوطن العربي؛ حيث تحد من قدرة المرأة على الحصول على فرص عمل ذات رواتب ثابتة، كما تؤدي إلى ضعف اتصاليهن بسوق العمل، وأشارت دراسة عام 2009 باليمن إلى أن نسبة عمالة النساء ترتفع لنحو 15٪ بالأحياء القديمة؛ حيث تتوفر البنية الأساسية للانتقال، بينما لا تتعدى تلك النسبة نحو 8٪ بالأحياء على أطراف المدينة.

2- العنف القائم على النوع: يمثل العنف القائم على النوع (مثل التحرش اللفظي والمادي، والاعتصاب، والخطف،...) أحد أبرز المهددات للمرأة التي تحد من تحركها بحرية داخل المدن، وتشير الدراسات إلى أن تكلفة العنف ضد المرأة تتراوح ما بين 1.4٪ و3.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي²⁹. كما أشار أحد الاستقصاءات حول التحرش في مصر أن ما بين 83٪ و98٪ من النساء اللاتي يعشن في المدن تعرضن للتحرش الجنسي في مكان عام³⁰. ويؤثر انعدام الأمن بالمدن وزيادة معدلات التحرش على واقع المرأة في الوطن العربي؛ من حيث قدرتها على الاتصال بالفرص الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، والصحية.

3- الحروب والنزوح من المدن: تواجه المدن العربية في مناطق الحروب تحديات جمة -خاصة في سوريا، والعراق، والأردن، ولبنان- حيث تؤثر أزمات النزوح على طبيعة المدن؛ فغالبية النازحين قسرا يعيشون خارج المخيمات؛ حيث يقيم ما بين 80٪ و90٪ من النازحين قسرا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المدن والبلدات؛ ونجد هناك تزايدا في نسبة النزوح في المنطقة العربية مقارنة بالمتوسط العالمي للنزوح إلى

إضافة إلى هذا؛ فإن النظم والتقاليد الاجتماعية تشكل قيودا على المرأة في المنطقة العربية؛ فعلى سبيل المثال لا يسمح للمرأة بقيادة الدراجات الهوائية والبخارية في الطرق العامة، بالإضافة إلى أن اشتراط سفر المرأة مع وجود محرم قد يقيد من حركتها خارج المدن.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الحادي

عشر:

1- صعوبة التنقل وارتفاع تكاليف التنقل للمرأة: تؤثر صعوبة التنقل على قدرة الفتيات على الالتحاق بالتعليم، أضف إلى هذا ارتفاع تكاليف التنقل للمرأة بنسبة 50٪ مقارنة بالرجال للذهاب للمدرسة، وتشير التقديرات إلى أن نسبة النساء الأميات تشكل الثلثين في المنطقة العربية²⁷، كما تتحمل النساء تكلفة إضافية تقدر بـ 35٪ عما يتحمله الرجال للوصول إلى الخدمات الصحية. ومن ثم ففي المغرب تضاعفت أعداد الفتيات اللاتي يذهبن إلى المدرسة ثلاثة أضعاف بعد تطوير الطرق القروية؛ لتصل إلى 54٪ مقارنة بالمناطق غير الممهدة²⁸.

وفيما يخص أثر صعوبات التنقل على قدرة النساء على ممارسة الرياضة، والحفاظ على صحتهن؛ نجد أن نسبة النساء المصابات بالتخمة تتراوح ما بين 35 و75٪ (بحسب البلد)؛ وذلك بسبب ندرة الأماكن المتاحة لنشاطهن، وبسبب تحديات الانتقال؛ مما قد يقلص من فرص ممارستهن للرياضة؛ ولذلك أثر كبير على صحة المرأة؛ حيث يكثر تعرضها للأمراض المزمنة في المقام الأول، كما يؤثر على صحتها النفسية في المقام الثاني.

²⁹ Erika Fraser, Kalpanam Violence against Women and Girls, Infrastructure and Cities, Briefing Paper, Infrastructure and Cities for Economic Development (ICED), 31 March 2017.

³⁰ Women and sustainable development goals, available on: <http://www.cpahq.org/cpahq/cpa-docs/2322UN/20Women/20Analysis/20on/20Women/20and/20SDGs.pdf>

²⁷ http://en.unesco.org/gem-report/sites/gem-report/files/regional_overview_AS_ar.pdf

²⁸ World Bank Report, Making Transport Work for Women and Men: Challenges and Opportunities In the Middle East and North Africa Lessons from Case Studies, Middle East and North Africa Region, Transport and Energy Unit, September 2011 available on: <http://siteresources.worldbank.org/EXTTTSR/Resources/463715-1322323559362/Gender-Transport-MENA.pdf>

التقليدية التي تستهدف الأفراد بناء على وضعهم كنازحين أو لاجئين تكفي؛ حيث يصعب التمييز بين أماكن واحتياجات المجتمعات المضيفة وبين النازحين؛ وبالتالي تلعب السياسات المستندة إلى الموقع المكاني دوراً محورياً.³¹

4- **الضغوط على موارد المدن: يفرض النزوح من خارج مدن الحروب ضغوطاً على المدن التي انتقل إليها اللاجئين، وتواجه العراق، والأردن، ولبنان؛ تحديات حقيقية في إدارة حالات اللجوء التي تواجهها؛ وما تسببه من ضغوط على المرافق العامة؛ مثل خدمات التعليم، والمياه، والصحة، وكافة المرافق.**

المدن؛ حيث ارتفعت النسبة من 40% فقط قبل ذلك؛ إلى 60%. ومن المتوقع أن يستمر النزوح القسري لفترات طويلة؛ فأكثر من 80% من أزمات اللاجئين تستمر 10 سنوات على الأقل، وهناك اثنتان من بين كل خمس أزمات تستمران 20 عاماً على الأقل؛ مما يعني التأثير بشكل دائم على طبيعة المدن في المنطقة؛ كما أن هناك تفاوتاً في توزيع اللاجئين والنازحين داخلياً، وفي الوقت الذي يقع التأثير الأكبر على المدن الكبرى؛ نجد أن التأثير على المدن والبلدات الثانوية الواقعة قرب حدود البلدان المتضررة بالصراع هو تأثير أشد وطأة؛ حيث يعيش النازحون قسراً في مخيمات بمناطق معزولة ولا يختلطون بسكان المدن؛ لذلك لم تعد البرامج

التوصيات

في إطار تحسين أوضاع المرأة في الدول العربية في ظل جهود العمران بها، وتحقيق هدف استدامة المدن؛ تأتي تلك التوصيات:

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - إقرار تشريعات تتعلق بتجريم العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة، مع النظر في التشريعات السابقة التي تتعامل مع هذه القضية؛ لضمان عدم التناقض بين التشريعات، والعمل على تغليظ العقوبات ضد المخالفين، لاسيما فيما يتعلق بقضايا التحرش اللفظي والجنسي. - العمل على وضع تشريعات وقوانين من شأنها حماية المرأة المعيلة من الطرد من المسكن في حالة عدم قدرتها على دفع الإيجارات أو في حالات العنف الأسري. 	الجهات التشريعية
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة عدد النساء في الشرطة لأهميتها في تشجيع النساء للإبلاغ والشكوى بما يتعلق بالتحرش الجنسي أو العنف المنزلي وغيره - التشجيع على تطبيق الشرطة المجتمعية التي تأخذ بعين الاعتبار عدة مكونات منها الاستطلاع على الحاجات الأمنية للجميع دون أي تمييز، والعمل على تحقيقها، بالإضافة إلى تعزيز وجود النساء في الشرطة والعمل على تعزيز الأمن للنساء 	أجهزة الشرطة
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير مناهج خاصة بالمساواة بين الجنسين في وسائل التعليم المختلفة، وطرح قضايا المساواة بين الجنسين، وقيم المساواة بين الجنسين، واحترام جسد المرأة. - مراجعة قواعد إنشاء المدارس الابتدائية، ووضع معايير تتفق مع معايير المدارس الصديقة للفتيات؛ التي أصدرت بشأنها منظمة اليونيسكو دليل قواعد إنشائها. - إنشاء لجان حماية مجتمعية تقوم بدور الرقيب على حقوق النساء والأطفال بالمجتمع، وتتواصل مع الجهات المعنية حال حدوث انتهاكات لتلك الحقوق؛ كنوع من المساندة للضحايا. 	وزارة التعليم

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - إشراك المرأة في عمليات التخطيط للمدن والمناطق الحضرية، وتعزيز التخطيط اللامركزي؛ لوضع الخطط المدروسة والمبنية على حاجة المجتمعات المحلية. - تطوير استراتيجيات الإسكان لتضمين احتياجات وأولويات المرأة، وضمان حق المرأة لحيازة المسكن، إلى جانب ابتكار مجموعة من المشاريع السكنية التي تعنى بتمكين المرأة؛ مثال: تخصيص وحدات للمرأة المعيلة بالمشروعات السكنية، ومنح قروض إسكان مخصصة وموجهة للمرأة، وتوفير فراغات عامة بالمدن تسهل على المرأة ممارسة الرياضة، إلى جانب قرب أماكن الخدمات من المسكن؛ مثل الحضانات، والمدارس، والأسواق³². - تخصيص بعض مراكز الشباب أو المنشآت الرياضية للنساء والفتيات؛ بما يسمح لهن بممارسة الرياضة بتكلفة زهيدة، وبطريقة تحترم خصوصياتهن. - العمل على تكامل المساعدات الموجهة للنازحين مع التوجهات الإنمائية المستندة إلى المكان؛ والتي تبنى على الهياكل الإدارية الوطنية والمحلية، وعلى آليات تقديم الخدمة لتحسين تقديم الخدمة للمقيمين كافة. - عند تصميم الأماكن العامة والمشاركة يراعى وجود أماكن مخصصة للمرأة؛ سواء للصلاة، أو لرعاية الأطفال، وأيضاً مراحيض عامة لاستخدام الأطفال والنساء؛ خاصة في مناطق الازدحام. - العمل على زيادة عدد النساء المهندسات ضمن مشاريع تخطيط المدن بالإضافة الى تعيين خبيرة للنوع الإجتماعي في كل مشاريع تخطيط المدن وتخطيط الساحات العامة 	وزارات الإسكان والمحليات
<ul style="list-style-type: none"> - العمل على إقرار موازنات مراعية لبعد المساواة بين الجنسين، وتراعي احتياجات المرأة؛ عند تطوير، أو بناء المدن والمستوطنات. 	وزارة المالية
<ul style="list-style-type: none"> - ضمان حصول النساء والفتيات على نقل آمن ونظيف، وبأسعار معقولة مما ييسر من حصولهن على الفرص والخدمات العامة والسلع، ويتم ذلك من خلال توفير شبكة مواصلات لتغطية كافة أرجاء المدن؛ خاصة بالمناطق النائية. - العمل على تحسين كفاءة وسائل النقل المخصصة للمرأة؛ من خلال توفير أماكن بالمواصلات العامة للنساء الحوامل وكبار السن، ومن لهن أطفال، والتوعية بأولوياتهن في استخدام الأماكن المخصصة لهن. - ضمان تخصيص سيارات خاصة بالنساء داخل القطارات. - توفير أماكن حجز للمواصلات المشتركة خاصة للمرأة، ذات لون مختلف. - ضمان إضاءة الطرق، ووجود كاميرات مراقبة؛ لمتابعة أي حالة إيذاء أو تحرش بالأماكن المزدحمة. - العمل على تخصيص تذاكر واشتراكات مخفضة لوسائل النقل والمواصلات المختلفة للسيدات المعيلات. - مناقشة شركات القطاع الخاص لتوفير وسائل مواصلات خاصة لتقل السيدات العاملات متى أمكن ذلك، أو على الأقل إيجاد وسائل نقل مختلطة آمنة لهن. 	وزارات المواصلات
<ul style="list-style-type: none"> - التوعية باحترام المرأة في المواصلات العامة والشارع؛ من خلال التوسع في حملات التوعية في وسائل الإعلام المختلفة، على أن تتم هذه الحملات بالتعاون بين الجهات الحكومية المعنية وبين منظمات المجتمع المدني كمبادرة خريطة تحرش. - التوقف عن تقديم أي صورة إيجابية للمتحرشين ولو على سبيل الهزل؛ وذلك ضمن المنتجات الإعلامية. - إعداد تقارير سنوية تحدد مدى توافق الأعمال التلفزيونية مع احترام حقوق المرأة في المنطقة العربية. 	المراكز البحثية والمجتمع المدني (المجالس المختصة بالمرأة)

³² دينا كمال الدين شهيبي، الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وأمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة، مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030، (29 نوفمبر -1 ديسمبر) 2015، جمهورية مصر العربية، 2015.

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - تحديد أفضل المنتجات الإعلامية الصديقة للنساء، وتكريمها، مع مجابهة المنتجات المعادية للنساء حتى تتوقف. - دعم محاولات مطوري التكنولوجيا لتصميم وإطلاق تطبيقات سهلة الاستخدام؛ بما يتناسب مع الظروف الخاصة بالمنطقة العربية؛ حيث يمكن من خلالها مواجهة التحرش، والتعامل معه بالشكل المناسب. - إنشاء قواعد معلوماتية لجمع البيانات بشكل منهجي حول العنف الجنسي ضد المرأة في الأماكن العامة؛ لوضع السياسات والإجراءات المناسبة. - العمل على تغيير الثقافة المجتمعية للحد من التحرش، وتوعية الرجال بحقوق المرأة في الحركة والعمل، وعدم انتهاك خصوصياتها، وتشجيع النساء على الإبلاغ عن حوادث الاعتداء الجنسي الذي يشهدهن أو يختبرونه من خلال بعض الآليات؛ لتسهيل عملية الإبلاغ؛ مثل تخصيص خط تليفون ساخن مع الشرطة؛ لتلقي بلاغات التحرش والعنف. - تقديم العون للسيدات ومساعدتهن على التعافي، وضمان المشاركة المجتمعية القوية؛ باستخدام آليات الرصد والتقييم التشاركية. - التأكيد على حرية الحركة للنساء والفتيات، ومحاولة تغيير المفاهيم المجتمعية؛ مثل حرية استخدام المرأة للدراجات البخارية، وغيرها من وسائل التنقل. 	<p>على وجه الخصوص) ووسائل الإعلام</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير وإنشاء مفوضية عربية للاجئين؛ يمتد عملها فترة 30 عاما؛ تدير قضية اللاجئين العرب، وتتواصل مع دول النزوح في أوروبا؛ لتسهيل سبل حياتهم، وحماية حقوقهم الدينية والمدنية، بالإضافة إلى دراسة أوضاعهم، وتنقلهم خارج بلدانهم، وتوفير إحصائيات عن تلك الأوضاع³³ لتخرج عن الإطار الإغاثي في التعامل مع قضايا اللاجئين إلى إطار حقوقي. - دعم معاملة اللاجئين كمواطنين عرب، واتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لدعم وتسهيل سبل العيش لهم وتعليم أبنائهم. 	<p>جامعة الدول العربية</p>

³³ أكسيل بوملر، مدن اللجوء: التصدي لتحدي النزوح القسري من منظور المدن، مدونة البنك الدولي، 2017.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

الدولتان القوانين الجنائية لمنع المرتكب لجرائم الاعتداء الجنسي من الزواج من ضحيته، وعقابه قانونيا بدلا من ذلك؛ وهو ما أقرته الأجهزة التشريعية في البلدين.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف السادس عشر:

حققت الدول العربية بصفة عامة تقدما في بعض المؤشرات الفرعية لهذا الهدف؛ خاصة المؤشرات العامة؛ مثل تسجيل الأطفال دون سن 5 سنوات عند الميلاد، وإنشاء منظمات مستقلة، ومكافحة الفساد والرشوة، وحماية الحريات الرئيسية، وضمان حرية الوصول للمعلومات. من ناحية أخرى هناك تقدم بطيء في تحقيق المؤشرات الخاصة بالمرأة بصورة مباشرة؛ مثل التي تخص العنف بكل صوره، والاتجار، وسوء المعاملة، ومساهمة المرأة في الوطن العربي في جهود تسوية النزاعات والصراعات؛ كما سنعرض فيما يلي.

1- العقاب البدني للأطفال: ترتفع نسبة الأطفال من الجنسين (الذين تتراوح أعمارهم ما بين 1 و 17 سنة) الذين واجهوا عقابا بدنيا، أو اعتداء نفسيا في المنطقة العربية؛ فوفق المسح الخاص بالفترة ما بين 2006 و2015 لعدد 12 دولة عربية³⁵؛ بلغ متوسط نسبة هؤلاء الأطفال 80.6٪، وترتفع النسبة عن هذا المتوسط في الأردن وسوريا والمغرب ومصر، بينما تقل عن هذا المتوسط في كل من قطر واليمن والعراق والسودان وجيبوتي. وارتفاع متوسط هذه النسبة بصفة عامة؛ يؤثر بصورة سلبية على مستقبل هؤلاء الأطفال بعد

يمثل السلام شرطا أساسيا لاكتمال رفاه الشعوب، ودون سلام لا تتحقق التنمية، وتهدر الجهود المبذولة، وهناك عديد من المحاولات التي تبذلها عدة



دول عربية من أجل تمكين المرأة لتحقيق الأمن والسلام المستدام؛ فالدول العربية تعمل على تحقيق هذا الهدف فيما يتفق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325؛ من أجل تأكيد الدور المهم للمرأة في حل النزاعات، وفي محادثات السلام، وعمليات بناء السلام وحفظه³⁴.

وفيما يتعلق بمجال السلام والعدل؛ فإن المرأة العربية تواجه عددا من التحديات؛ على رأسها الحروب المنتشرة في المنطقة، ووقوع المنطقة داخل إطار النفوذ الدولي والإقليمي؛ مما جعل بقاء المرأة مع أسرتها وأولادها محل اختبار؛ حيث يقدر عدد اللاجئين بـ 8.1 ملايين لاجئ في الوطن العربي وحده، وتمثل النساء نسبة 44٪ منهم³⁵. إضافة إلى هذا؛ فإن المرأة العربية تواجه قيودا تشريعية وقانونية كبيرة أمام الجهات القضائية؛ بداية من غياب تنظيم قانوني لقضية المواريث، ومرورا بقوانين الأحوال الشخصية وحضانة الأطفال، وانتهاء بقوانين منع التعرض للإيذاء بكافة أشكاله.

في المقابل استطاعت بعض الدول إحراز تقدم فيما يتعلق بتمكين المرأة في هذا الاطار؛ فقد أحرزت كل من تونس والأردن نجاحا كبيرا فيما يخص حقوق المرأة؛ حيث عدلت

³⁵ "Migration to, from and in the Middle East and North Africa: Data snapshot, Prepared by IOM", Regional Office for the Middle East and North Africa, August 2016: https://www.iom.int/sites/default/files/country/mena/Migration-in-the-Middle-East-and-North-Africa_Data/20Sheet_August2016.pdf

³⁶ هذه الدول هي الأردن، ولبنان، وقطر، وسوريا، واليمن، والعراق، والجزائر، ومصر، والمغرب، والسودان، وتونس، وجيبوتي، وموريتانيا.

³⁴ ومن ذلك الاجتماع الوزاري الأول "المرأة وتحقيق السلام والأمن في المنطقة العربية"؛ والذي عقد في سبتمبر 2015 لتحقيق الخطة الإقليمية الخاصة بقرار مجلس الأمن 1325. كما صدر عن منظمة المرأة العربية منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية في العام 2030، انظر: منظمة المرأة العربية، منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية، (القاهرة: منظمة المرأة العربية، نوفمبر 2015)؛ " نداء بيروت للعمل: رفع أولوية قضايا المرأة والسلام والأمن على الأجندة العربية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، أغسطس 2016.

3.14٪، وتبلغ نسبة الفتيات اللاتي يتزوجن قبل أن يبلغن سن 18 سنة 14٪.⁴¹ ويؤدي استمرار النزاعات المسلحة في المنطقة العربية إلى انتشار ظاهرتين من العنف تتعرض لهما المرأة؛ الظاهرة الأولى هي العنف بسبب الصراعات والنزاعات؛ حيث تعد سوريا هي الأعلى من حيث عدد النساء اللاتي يتعرضن للقتل المؤكد، والخطف؛ من قبل أطراف النزاع، وتحول هذا الأمر إلى موضوع للمقايضة بينهم؛ حيث يتخطى العدد المتوسط العربي الذي يتراوح بين صفر و2 وفق البيانات المتوفرة عن 10 دول عربية. ومع تكرار ظاهرة اختطاف النساء في سوريا؛ سواء المدنيات، أو النساء من أسر الجماعات المسلحة؛ أصبحت الأسرة السورية تواجه خطر التفكك⁴². ويقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان نسبة النساء المعرضات للعنف بسبب الصراع في اليمن بحوالي 2.6 مليون امرأة وفتاة، وتم تسجيل عدد 10 آلاف حالة خلال عام 2016.⁴³ ويلاحظ تطور آخر في اليمن مرتبط بغياب الرعاية الصحية اللازمة للمرأة الحامل؛ خاصة في مناطق اشتعال المواجهات المسلحة بين الحكومة والمعارضة؛ فخلال عام 2016 كان يوجد في مدينة تعز عدد 90 ألف امرأة حامل، ومنهن 4500 معرضات للموت أثناء الولادة، أو للإصابة بأمراض متعددة في الفترة التالية للوضع.⁴⁴ وفي 2017 بلغ عدد النساء الحوامل في اليمن المعرضات للخطر بسبب أزمة الغذاء هناك 352 ألف امرأة.⁴⁵

والظاهرة الثانية المرتبطة باستمرار النزاعات؛ هي تحول المرأة النازحة أو اللاجئة إلى ضحية محتملة للعنف؛ حيث

بلوغهم؛ خاصة الإناث منهم؛ لاسيما في حال عدم تلقيهم العلاج النفسي والجسدي اللازم بعد تعرضهم لسوء المعاملة.

2- **مكافحة الفساد:** يعد متوسط الفساد في المنطقة العربية 38٪؛ وهي المنطقة الأكثر فسادا مقارنة بمناطق أخرى في العالم؛ باستثناء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء؛ التي سجل متوسط الفساد فيها 31٪³⁷. وتشير البيانات المتاحة عن 12 دولة عربية³⁸ إلى أن متوسط نسبة رجال الأعمال الذين قاموا بدفع رشوة لموظف حكومي هو 28.7٪ من إجمالي رجال الأعمال في تلك الدول، وترتفع هذه النسبة عن المتوسط في سوريا، واليمن، والمغرب، والعراق، وموريتانيا. كما تعد كل من العراق، وسوريا، واليمن، وليبيا، والسودان من بين قائمة الدول العشر الأكثر فسادا في العالم؛ حيث تسهم حالة عدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح الذي تعاني منه؛ في ارتفاع معدلات الفساد بصوره المختلفة فيها³⁹.

3- **العنف ضد المرأة:** نسبة ضحايا العنف بكل صوره من النساء تظل مرتفعة في الوطن العربي؛ فهناك 37٪ من النساء العربيات عانين من العنف في حياتهن، وتختلف صور العنف من دولة لأخرى، ويتصدر الختان وزواج من هن دون سن 18 سنة قائمة صور العنف ضد المرأة في الدول الأكثر استقرارا؛ فمثلا في مصر هناك 92٪ من النساء ممن تتراوح أعمارهن ما بين 15 و 49 واجهن عمليات الختان⁴⁰، وتبلغ نسبة النساء اللاتي يتعرضن للعنف الجنسي من سن 18 إلى 29 سنة في جزر القمر

⁴¹ Ibid.

⁴² " تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية"، تقرير حقوق الإنسان 31/68، 11 فبراير 2016، ص 19.

⁴³ " At two-year mark, Yemen's conflict takes heavy toll on women and girls", United Nations Populations Fund, 23 March 2017:

<http://www.unfpa.org/news/two-year-mark-yemens-conflict-takes-heavy-toll-women-and-girls>

⁴⁴ " Pregnant in a city under siege: Yemeni refugees find safety and maternal services in Djibouti", United Nations Populations Fund, 3 May 2016:

<http://www.unfpa.org/news/pregnant-city-under-siege-yemeni-refugees-find-safety-and-maternal-services-djibouti>

⁴⁵ "At two-year mark, Yemen's conflict takes heavy toll on women and girls", United Nations Populations Fund, 23 March 2017:

<http://www.unfpa.org/news/two-year-mark-yemens-conflict-takes-heavy-toll-women-and-girls>

³⁷ Transparency International, Corruption Perceptions Index 2016, pp.6-8.

³⁸ الدول هي العراق، والأردن، ولبنان، وسوريا حتى 2009، واليمن، والجزائر، ومصر، والمغرب، والسودان، وتونس، وجيبوتي، وموريتانيا.

Kinda Hattar, "Middle East And North Africa: A Very Drastic Decline", Transparency International, 25 January 2017:

https://www.transparency.org/news/feature/mena_a_very_drastic_decline

³⁹ المصدر السابق

⁴⁰ "Facts and Figures on Arab States/North Africa", UN Women, accessed Nov 12, 2017: <http://arabstates.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures>

خروجها إلى جيبوتي إلى الولادة في المنزل، أو في أحد الكهوف المنعزلة عن مناطق المواجهات.

ويرى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن حجم الرعاية الصحية الذي يتم تقديمه في جيبوتي للنساء اللاجئات من اليمن في أثناء فترة الحمل؛ يظل بحاجة لتطوير؛ وهو ما يعني عمليا احتمال تعرض النساء اليمنيات أثناء الولادة أو بعدها مباشرة للموت؛ خاصة أن نسبة 60% من حالات الوفاة للأمهات الحوامل عالميا؛ تقع أثناء النزاعات والصراعات.⁴⁸ كما يواجه المواليد الجدد مشكلة عدم تسجيلهم؛ مما ينتج عنه عدم حصولهم على أوراق ثبوت للميلاد، أو لزواج الأهل؛ مما يمنع حصوله على حقوق المواطنة في فترة لاحقة.

4- الاتجار بالبشر: تواجه المنطقة العربية ارتفاعا في الاتجار بالبشر داخليا بين دولها، وتعد دول الخليج⁴⁹ وجهة رئيسية لهذا النوع من الاتجار⁵⁰. ووفق البيانات المتاحة عن أربع دول عربية⁵¹؛ يبلغ عدد ضحايا الاتجار بالبشر في سن 18 سنة وأكثر 96 شخصا لكل 100 ألف نسمة في البحرين، و6 أشخاص في عمان⁵²، بينما يقل كثيرا عدد الضحايا في دول شمال أفريقيا؛ حيث يصل إلى ضحية واحدة في الجزائر، و31 في مصر. كما تشير البيانات المتاحة إلى أن هناك ضحايا للاتجار دون سن 18 سنة في مصر يبلغ عددهم 82 لكل 100 ألف نسمة⁵³. وتشير البيانات المتوفرة عن 8 دول عربية إلى أن 51% من ضحايا الاتجار في المنطقة هم من النساء والفتيات، وتشكل النساء فوق 18 سنة 38%، والفتيات أقل من 18 سنة 13%⁵⁴.

تشير البيانات إلى أن إجمالي اللاجئين في المنطقة العربية بلغ 8.1 مليون؛ بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين، ومنهم 44% نساء⁴⁶. وفي اليمن على سبيل المثال؛ تبلغ نسبة الفتيات النازحات اللاتي يتزوجن قبل بلوغهن سن 18 عاما 52%، واللاتي يتزوجن قبل بلوغهن سن 15 عاما تبلغ نسبتتهن 14%، وفي مدينة تعز هناك 8% من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 12 و17 سنة حوامل؛ وهو ما يفيد بأنهن تعرضن لزواج مبكر قبل بلوغهن سن 18 سنة⁴⁷.

ويرتبط بتحول المرأة إلى لاجئة أو نازحة -عادة- أن تفقد كل أطر الحماية الاجتماعية المتعارف عليها؛ سواء بسبب وفاة الأب، أو الزوج، أو الأخ، أو بسبب التشتت الأسري نتيجة الصراع المسلح؛ وفي كل الأحوال تصبح المرأة أو الفتاة أكثر عرضة للعنف بصوره المختلفة؛ خاصة في حال إقامتها في المخيمات المخصصة للاجئين أو النازحين.

وفي حالة المرأة الحامل؛ فإن نوع العنف الذي يمكن أن تتعرض له في هذه الظروف ذو طبيعة مزدوجة، وفي أحد أبعاده يكون مرتبطا بغياب الرعاية الصحية اللازمة، وفي بعد آخر يتعلق باحتمال تحول طفلها الوليد إلى ضحية للاتجار؛ ففي اليمن على سبيل المثال فإن المرأة الحامل تضطر للجوء إلى دولة مجاورة؛ من أجل الحصول على الرعاية الصحية اللازمة؛ خاصة في ظل استمرار العمليات العسكرية هناك، وما يصاحب ذلك من حصار مستمر أو إغلاق للمنشآت الصحية. وقد رصد صندوق الأمم المتحدة للسكان العديد من الحالات التي فرت من تعز في 2016 إلى جيبوتي، أو التي اضطرت في حال عدم نجاح

⁵⁰ United Nations Office On Drugs And Crime (UNODC), "Global Report On Trafficking, In Persons 2016", United Nations, December 2016, pp.120-121

⁵¹ المعلومات تتوفر عن 4 دول: هي البحرين، وعمان، والجزائر، ومصر.

⁵² وقد أشارت سلطنة عمان في خطاب رسمي إلى أن عدد ضحايا الاتجار بالبشر لا يتجاوز 2 وليس 6 كما هو موضح بتقارير الأمم المتحدة

⁵³ United Nations Office On Drugs And Crime (UNODC), p.118.

⁵⁴ United Nations Office On Drugs And Crime (UNODC), Op.Cit., p.118

⁴⁶ "Migration to, from and in the Middle East and North Africa: Data snapshot, Prepared by IOM", Regional Office for the Middle East and North Africa, August 2016:

https://www.iom.int/sites/default/files/country/mena/Migration-in-the-Middle-East-and-North-Africa_Data/20Sheet_August2016.pdf

⁴⁷ "Yemen: 2017 Humanitarian Needs Overview", UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, p.16.

⁴⁸ "Pregnant in a city under siege: Yemeni refugees find safety and maternal services in Djibouti", Op.Cit.

⁴⁹ تنحصر غالبا هذه العمليات في الاتجار من أجل الإيجار على العمل.

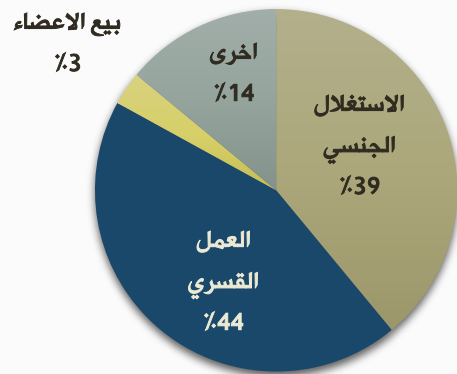
شرعية في مخيم الزعتري الخاص باللاجئين السوريين؛ لتشجيعهم على تسجيل حالات الزواج والطلاق؛ بما يضمن توفير هوية قانونية للمواليد⁵⁷.

5- حماية الحريات الرئيسية، وضمان حرية الوصول للمعلومات:

تتأثر المرأة في الوطن العربي بالتحرك البطيء في تحقيق حماية الحريات الرئيسية، وضمان حرية الوصول للمعلومات؛

خاصة في الدول التي تشهد صراعات؛ حيث يشير تقرير

شكل (16-1) أغراض الاتجار بالبشر في النساء في الوطن العربي



United Nations Office On Drugs And Crime (UNODC), "Global Report On Trafficking In Persons 2016", United Nations, December 2016, pp.120-121

المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الخاص بليبيا؛ إلى تعرض النساء المدافعات عن حقوق المرأة، ومن يمارسن مهنة الصحافة والمحاماة، أو يشغلن مناصباً عاماً في النظام السياسي؛ للاعتداء والعنف والقتل العمد، وسجل التقرير عدة حالات في عامي 2014 و2015. ولاحظ التقرير أنه كلما زاد نشاط المدافعات عن النساء؛ كلما زاد تعرضهن للعنف؛ وذلك فضلاً عن عدم قدرة المرأة على الحصول على الخدمات العامة⁵⁸، ويظل إبلاغ النساء عما يتعرضن له محدوداً؛ نظراً لضعف منظومة العدالة.

ويرتبط ارتفاع الاتجار في النساء والفتيات في المنطقة بالصراعات المشتعلة بصورة رئيسية، وترصد التقارير عدم قدرة النساء والأطفال على الفرار من مناطق سيطرة التنظيم في الرقة ودير الزور مثلاً، ويتم استخدامهم كعبيد، أو يتم الزواج منهم بالإكراه، مع اقتصار أدوارهن في الحياة العامة على دور الزوجة فقط؛ وهو ما يؤثر بصورة سلبية على شخصية الأطفال الذين يقمن بتربيتهم.

ويشير تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بالاتجار في البشر؛ إلى تزايد تحول النساء اللاتي ينتمين لأقليات عرقية معينة إلى ضحية للاتجار⁵⁵، إلى جانب ذلك أصبحت تجمعات المهاجرين واللاجئين السوريين في الدول المجاورة لسوريا مكاناً مثالياً لتعرض المرأة السورية للاتجار بغرض الزواج المؤقت.

4- توفير الهوية القانونية للنساء عند الميلاد:

تستفيد المرأة في الوطن العربي بصفة عامة من التحسن الذي تشهده المنطقة فيما يتعلق بالتسجيل عند الميلاد؛ وهو ما يوفر لها وضعاً قانونياً يسهل عليها الاستفادة من اللجوء للقضاء. ووفقاً لبيانات اليونسيف الخاصة بـ 18 دولة؛ يتم تسجيل النساء دون سن 5 سنوات عند الميلاد بنسبة 100% في كل من لبنان، وتونس، وفي كل من مصر والعراق والأردن بنسبة 99%، وتتصدر الصومال قائمة الدول التي لا توفر للنساء تسجيلاً عند الميلاد بنسبة 97%، تليها موريتانيا بنسبة 42%، ثم اليمن بنسبة 70%⁵⁶.

وتواجه تجمعات اللاجئين في مناطق الصراع في بعض دول الوطن العربي مشكلة خاصة باستخراج شهادات الميلاد للأطفال حديثي الولادة؛ خاصة في حالة فقد الوالدين أوراقهما الثبوتية عند اللجوء، أو اللذين تزوجا في أثناء فترة اللجوء، وقد رصد تقرير لمنظمة المرأة العربية هذه المشكلة، وكيف أصبحت دول الوطن العربي المضيفة للاجئين أكثر قدرة على تطوير آليات لتسهيل عملية تسجيل المواليد الجدد؛ فعلى سبيل المثال قامت الأردن بتأسيس محكمة

⁵⁷ هند مصطفى (محرر)، "وضع اللاجئين والنازحات بالوطن العربي: المرأة في خضم الصراعات"، منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، 2016، ص 26.

⁵⁸ Investigation by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on Libya: detailed findings(A/HRC/31/CRP.3),Feb 23,2016,pp48-

⁵⁵ Office To Monitor And Combat Trafficking In Persons, "Trafficking In Persons Report", Report of 2017:

<https://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/countries/2017/271293.htm>

⁵⁶ UNICEF, Birth registration, Global Databases, May 2016: data.unicef.org

6- مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وبناء السلام:

يلاحظ تدني ترتيبها فيما يتعلق بالتمكين السياسي للمرأة؛ حيث تحتل الترتيب 130 و144 على التوالي⁶¹.

ويلاحظ أن مساهمة المرأة في الوطن العربي -شأنها شأن المرأة في العالم- في جهود التسوية، وبناء السلام محدودة؛ حيث مثلت المرأة عالمياً نسبة 9٪ من المفاوضين بين عامي 1992 و2011⁶²، كما يلاحظ وجود اهتمام من الأمم المتحدة بخلق آليات تسمح للمرأة بأن تقوي دورها في مفاوضات تسوية تلك الصراعات بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن المعروضة في الجدول التالي؛ خاصة قرار مجلس الأمن رقم 1325؛ حيث تم في عام 2016 تشكيل مجلس استشاري للنساء تابع للمبعوث الأممي لسوريا؛ على نحو يضمن تعبير النساء عن أصواتهن في المفاوضات⁶³، وتراوحت نسبة مشاركة النساء في المباحثات الخاصة بمستقبل سوريا ما بين 30 و40٪⁶⁴. ويتميز القرار رقم 1325 للأمم المتحدة أنه القرار الأول من نوعه الذي يناقش في بنده العاشر صراحة مشكلة انتشار العنف على أساس التفرقة الجنسية في مناطق الصراعات⁶⁵.

وفي ظل تلك القرارات؛ قامت جامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية؛ بوضع استراتيجية وخطة عمل إقليمية لتنفيذ هذا القرار ("حماية المرأة في الوطن العربي: السلام والأمن")⁶⁶، بينما قامت ثلاث دول عربية فقط بوضع خطط وطنية لتنفيذ هذا القرار؛ وهي العراق، والأردن، وفلسطين؛ حيث تم اعتماد هذه الخطة في العراق عام 2014؛ بينما لم تقم باقي الدول باعتماد هذه الخطة⁶⁷.

القرار/السنة ⁵⁹	الهدف من القرار
رقم 1325 لسنة 2000	يهدف إلى تمكين المرأة من اتخاذ القرارات أثناء الحروب؛ لتفادي تلك الحروب وتجنبها، وتحقيق السلام، وتقليل العنف ضد المرأة.
رقم 1265 لسنة 1999	يهدف إلى حماية المدنيين في أماكن الصراعات؛ خاصة النساء، والأطفال؛ حيث يكونون أهدافاً للعنف.
رقم 1296 لسنة 2000	يهدف لوضع آلية للتهجير، ونزع الأسلحة، ووصول المعونات الإنسانية في أماكن الصراع، وإعادة تأهيل الأطفال المحاربين والجنود داخل المجتمع.
رقم 1366 لسنة 2000	يهدف إلى القضاء على أسباب بدء الصراعات المسلحة؛ بالتعاون مع الحكومات.
رقم 1460 لسنة 2000	يهدف لحماية الأطفال أثناء الصراعات، والقضاء على تجنيدهم.

هناك اهتمام في الوطن العربي بأن تكون عملية صنع القرار أكثر تشاركية وانفتاحاً على المرأة؛ خاصة في الدول المستقرة التي لا تمر بصراعات مسلحة، ووفق تقرير فجوة المساواة بين الجنسين لعام 2017؛ يتراوح الترتيب العالمي للدول العربية التي لا تمر بصراعات فيما يتعلق بالتمكين السياسي؛ بين 48 في الأراضي الفلسطينية و143 في قطر. وفي حالة الدول التي تمر بصراعات مسلحة مثل سوريا واليمن⁶⁰؛

⁶⁵ Barrow, A., UN Security Council Resolutions 1325 and 1820: constructing gender in armed conflict and international humanitarian law, International Review of the Red Cross, volume 92 number 877, March 2010, link: <https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/irrc-877-barrow.pdf>

⁶⁶ الجهات الفاعلة بالنسبة للمرأة والسلام والأمن: الرصد والمساءلة - الفصل العاشر، الأمم المتحدة، http://wps.unwomen.org/pdf/ar/AR_CH10.pdf

⁶⁷ تلخيص النقاش: تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 المتعلق بموضوع المرأة والأمن والسلام في الوطن العربي، 8 مارس 2016، www.iknowpolitics.org

⁵⁹ Nduwimana, F., United Nations Security Council Resolution 1325 (2000) on Women, Peace and Security, Understanding the Implications, Fulfilling the obligations, Office of the Special Adviser On Gender Issues and Advancement of Women, New York, link: http://www.un.org/womenwatch/osagi/cdrom/documents/Background_Paper_Africa.pdf

⁶⁰ لم يتوفر ترتيب لكل من العراق وليبيا في هذا التقرير.

⁶¹ The World Economic Forum, The Global Gender Gap Report, Report of 2017.

⁶² منظمة المرأة العربية، منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية، (القاهرة: منظمة المرأة العربية، نوفمبر 2015)، ص 63

⁶³ Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Women's Political Representation in the Arab Region, United Nations-Beirut, March 2017, p.7.

⁶⁴ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، 16 أكتوبر 2017، ص 20

في عام 2014 بشأن الحماية من الأذى؛ وهو يهتم بموضوع العنف ضد المرأة، ويدعو قوات الأمن لمنع كل أشكال الاعتداء البدني والجنسي والعاطفي ضد المرأة، أو التهديد لها.⁶⁸

التوصيات

تشترك النساء في الوطن العربي في التعرض لمجموعة من الممارسات التي تتمثل في استمرار تعرضهن للعنف بصورة المختلفة، وتعرضهن للاتجار وسوء المعاملة، وتدني تمثيلهن في عمليات التسوية السياسية للصراعات والنزاعات،⁶⁹ وفيما يلي نوصي ببعض الآليات والسياسات لدعم النساء في الوطن العربي:

7- المرأة في أعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

يتزايد اهتمام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الوطن العربي بإدماج أهداف قرار مجلس الأمن 1325 في السياسات والقوانين الوطنية؛ فمثلاً اهتم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب بمشاركة المرأة في خطة عمله الوطنية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما عمل المجلس القومي للمرأة في مصر على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة؛ حيث أقرت في يونيو 2016، وأنشئت في وزارة الداخلية المصرية وحدة خاصة للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة، وأطلقت حملات متعددة من أجل توعية الشركاء حول العنف ضد المرأة، وتطوير قدراتهم للتعامل مع كل صورته. وفي السعودية صدر مرسوم ملكي

الجهة المسؤولة	المقترح المطلوب تنفيذه
الجهات التشريعية	<ul style="list-style-type: none"> - إجراء مراجعة شاملة لكافة التشريعات الوطنية التي ترتبط بالموضوعات المطروحة في إطار قرار مجلس الأمن 1325؛ المعني بمساهمة المرأة في بناء السلام وتعزيز الأمن؛ حيث يتم التأكد من عدم وجود تناقض بين التشريعات الوطنية وبين القرار 1325 وما تلاه من قرارات. - مراجعة الاتفاقيات الخاصة بالاتجار بالبشر، وتميرها، وإدخالها حيز النفاذ بصورة عاجلة؛ لضمان عدم تعرض السيدات في مناطق النزاع وفي الدول المستضيفة لما قد يهدد أمنهن. ولا بد أن تتضمن تلك التشريعات عقوبات مغلظة على المتورطين في هذا الفعل، مع تشجيع دول الخليج على المبادرة بذلك؛ لكونها وجهة رئيسية للاتجار في البشر. ولا بد أن تشمل هذه التشريعات على آليات لتوفير الرعاية للضحايا. - العمل على زيادة تمثيل المرأة في البرلمانات العربية المختلفة؛ وذلك عن طريق إقرار نسب محددة أو عدد معين من المقاعد للسيدات (التمييز الإيجابي). - ضمان مشاركة النساء في لجان الدفاع والأمن القومي؛ حتى يتسنى لهن المشاركة في السياسات الأمنية، وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات النساء. - حث الأحزاب السياسية على تعيين السيدات في اللجان العليا للأحزاب، والتأكيد على ضرورة تلقيهن الدعم الكافي للوصول للمناصب القيادية في الأحزاب؛ شريطة أن يتمتع هؤلاء النساء بالكفاءة. - إصدار قوانين تضمن وصول المرأة لآليات العدالة؛ بما يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين.
وزارات التخطيط والتعليم	<ul style="list-style-type: none"> - العمل على إدماج العناصر الرئيسية لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في أولويات خطط الوزارات الوطنية، مع تخصيص بنود في الميزانية لنشاطات هذه الوزارات ذات الصلة. - تضمين مواد خاصة بحقوق المرأة ودورها في تحقيق السلام والأمن في المناهج التعليمية.
وزارات التضامن الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> - بناء ملاجئ لاستيعاب النساء المهجرات، وتوفير الحقوق الأساسية من تعليم وخدمات صحية، وتسهيل عمليات التهجير والاستقرار في الدول المستقبلة. - إنشاء وحدة متخصصة وخط ساخن لمساعدة السيدات في التعامل مع المشكلات التي تتعلق بكيفية التعامل مع الأطفال داخل الأسرة (مكافحة التطرف، والإدمان).
وزارة الصحة	<ul style="list-style-type: none"> - الاهتمام برفع نسب الأطفال الذين يتم تسجيلهم في اليمن والصومال، وبحث إمكانية تطوير عملية التسجيل لتتم عبر الإنترنت.

⁶⁹ للمزيد انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص ص 1-2.

⁶⁸ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، "المرأة والسلام والأمن: دور المؤسسات في أوقات السلام والحرب في المنطقة العربية"، الأمم المتحدة، بيروت، يناير 2017، ص ص 4-5.

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - القيام بعدد من حملات التوعية؛ بغرض حث المواطنين في المناطق النائية والعشوائية على تسجيل المواليد والأطفال غير المقيدين؛ لضمان وجود أوراق ثبوتية لهؤلاء؛ حتى يسهل على الدولة حصرهم وإدماجهم في برامجها المختلفة، وقد يتزامن هذا مع قيام الدولة بحملات طرق الأبواب للتأكد من عدم وجود أي مولود أو طفل غير مسجل. 	المجتمع المدني
<ul style="list-style-type: none"> - دعم دور المرأة في الوطن العربي في مكافحة التطرف والإرهاب، وبناء قدراتها حتى لا تقع ضحية له؛ خاصة في الدول التي تشهد صراعات ونزاعات مسلحة؛ وذلك من خلال زيادة الوعي عبر القيام بحملات التوعية الموجهة لهن؛ على أن تعقد تلك الحملات بالتنسيق مع المؤسسات الدينية المختلفة؛ مثل الأزهر؛ لما يساهم به ذلك في تحسين الصورة السلبية عن المرأة في هذه المجالات. - التوسع في عقد التدريبات الموجهة للأمهات؛ والتي تتعلق بكيفية التعامل مع الأطفال داخل الأسرة، ورصد مظاهر التطرف الفكري، وكيفية التعاطي معه. - تعميم خبرة إشراف المرأة الليبية واليمنية في مفاوضات التسوية السلمية للنزاعات هناك؛ على غرار ما هو متحقق في حالة سوريا. 	
<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع الدول العربية على وضع استراتيجيات وطنية بمخصصات مالية محددة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز مشاركتهن في تحقيق العدل والسلام، وبناء مؤسسات قوية؛ بما في ذلك وضع مخصصات مالية لتحقيق استراتيجية "حماية المرأة في الوطن العربي: السلام والأمن" الموضوعية بهدف تنفيذ القانون 1325 لمجلس أمن الأمم المتحدة. - تفعيل التعاون مع المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة؛ والذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2017 للاستفادة منه في سوريا واليمن وليبيا. - دعم مراكز المعلومات في الدول لجمع البيانات بشأن الفجوة الرقمية بين الجنسين، والعوامل التي تحول دون/ أو تؤدي إلى تعزيز وصول النساء والفتيات إلى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات؛ خاصة في الدول المتضررة من النزاعات. 	
<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء شبكة للناشطات في عمليات السلام على الصعيد العربي؛ مما يساهم في ربط المعارف والقدرات في جميع جهود الوساطة المبذولة على الصعيد المحلي والعربي، وتعزيز علاقاتها مع الشبكة الأفريقية للنساء؛ لمنع نشوب النزاعات، والوساطة من أجل السلام؛ والتي تعرف باسم Femwise . - تشجيع المجتمع المدني النسوي والحركات النسوية في الوطن العربي للعمل مع الرجل ليتحرك للدفاع عن حقوق المرأة. 	منظمة المرأة العربية والآليات المختصة بقضايا المرأة
<ul style="list-style-type: none"> - وضع خطط عمل إقليمية واستراتيجيات من أجل تنفيذ القرار 1325. - زيادة عدد السيدات العاملات في المؤسسات الأمنية وإنشاء وحدات متخصصة للتعاطي مع مشكلات النوع بهذه المؤسسات (التوسع في إنشاء شرطة لمكافحة التحرش كما هو الحال في مصر). - عقد تدريبات حول المساواة بين الجنسين للعاملين بالجهات الأمنية؛ حتى تتوفر لديهم الخبرات المطلوبة للاستجابة لمشكلات السيدات؛ بما يتواءم مع احتياجاتهن. 	الجهات التنفيذية
<ul style="list-style-type: none"> - العمل مع المجتمع المدني على توظيف استخدام التكنولوجيا في الوطن العربي من أجل توعية المرأة بصور العنف المختلفة؛ التي يمكن أن تتعرض لها، وبناء قدراتها الخاصة بكيفية التعامل معها، والإبلاغ عنها باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مع إعطاء الأولوية لتجمعات اللاجئين والنازحين. - إنشاء شبكة للأكاديميات المتخصصة في دراسات النوع الاجتماعي لتعزيز البحث العلمي والمؤتمرات المتعلقة بكل الإشكاليات التي ترتبط بالتمييز الجندي - وضع برامج إعلامية للتوعية عن دور المرأة في السلام والقرار 1325 وغيرهم من القرارات 	المنظمات الدولية

الدائرة الثانية: الأهداف المكمله



الهدف الثاني: القضاء على الجوع. وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة. وتعزيز الزراعة المستدامة



الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان. وفيما بينها



الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجله للتصدى لتغير المناخ وآثاره



الهدف السابع عشر " تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الهدف الثاني: القضاء على الجوع. وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة. وتعزيز الزراعة المستدامة

وتشكل المرأة تقريبا 43٪ من حجم العمالة في قطاع الزراعة في الدول النامية، بينما تمثل ما يقرب من 27٪ من القوى العاملة في الزراعة في الدول العربية، وتصل هذه النسبة إلى 92٪ في الصومال، و84٪ في موريتانيا⁷³، وعلى الرغم من هذا فإن مساهمتهن في الأمن الغذائي تظل مقيدة ومحدودة بعدم المساواة في الوصول للأراضي وتملكها، وكذلك بعدم قدرتهن على الوصول للأصول الإنتاجية الأخرى⁷⁴. وتعمل 41٪ من النساء العاملات في مصر في المجال الزراعي، مقابل 84٪ في الصومال و0.2٪ و0.9٪ في لبنان والأردن على التوالي لعام 2017، بمتوسط 29٪ في العالم العربي⁷⁵.

وتمثل المرأة في العربية جزءا مهما في القوى العاملة في القطاعات الغذائية؛ فالنساء العاملات في قطاع الزراعة، أو في صيد الحيوانات أو الأسماك (النساء الناشطات اقتصاديا) بلغت نسبتهن في الجزائر -تقريبا- 33٪ من إجمالي العمالة في هذه المجالات في عام 2010، بينما بلغت نسبتهن في مصر في نفس العام 39.3٪، ووصلت النسبة في المغرب إلى 49.1٪ من إجمالي العمالة في القطاعات الغذائية⁷⁶.

تواجه النساء تحديا حقيقيا في الوصول إلى الأسواق وموارد الزراعة (مثل البذور المحسنة)، وفي معرفة وسائل التعامل مع المبيدات الآمنة⁷⁰، ويتزامن ذلك مع



صعوبة حيازة الأراضي الزراعية؛ نتيجة للقيود الثقافية والاجتماعية، فرغم أن نسبة النساء العاملات في قطاع الزراعة تبلغ في بعض الدول 65٪ -كما هو الحال في السودان- إلا أن الإحصائيات الخاصة بحيازة النساء للملكيات الزراعية تظهر انخفاض نسبة النساء اللاتي يملكن أراض زراعية؛ ففي عام 2014 بلغت نسبة النساء اللاتي يملكن أراض زراعية في مصر نحو 5.2٪ من إجمالي الملك، بينما وصلت النسبة إلى 3٪ في دولة الأردن⁷¹.

ورغم انخفاض عدد الأفراد المصابين بسوء التغذية (ما يقارب 216 مليون شخص) منذ بداية التسعينيات؛ إلا أن هناك ما يقرب من 805 ملايين شخص في العالم ليس لديهم ما يكفي من الغذاء للتمتع بحياة صحية؛ أي إن هناك واحدا من كل 9 أشخاص حول العالم يعاني من الجوع⁷². وتقوم المرأة بإعداد ما يقارب 90٪ من الوجبات حول العالم؛ ولكن عند وجود مصاعب؛ فإن النساء والفتيات هن من يأكلن أقل، ومن الممكن ألا تحصل الأسر التي تعولها نساء على غذاء كاف؛ ذلك لأن النساء يحصلن على دخول أقل من الرجال، كما أن عدم العدالة والمساواة في استهلاك الطعام؛ لا يتناسب مع دور المرأة الكبير في الإنتاج الزراعي.

⁷⁴<http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-2-zero-hunger#notes>

⁷⁵ The World Bank Data Portal, %of Females Working in Agriculture Activities from the Working Women, April 2018.

⁷⁶ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الفقر الريفي 2011 نظرة عامة،

2010.

⁷⁰FAO, WOMEN IN AGRICULTURE: Closing the gender gap for development, 2011

UN FAO, Gender Rights and Land, 2014. ⁷¹

⁷² <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/hunger/>

⁷³ بيانات البنك الدولي، 2017.

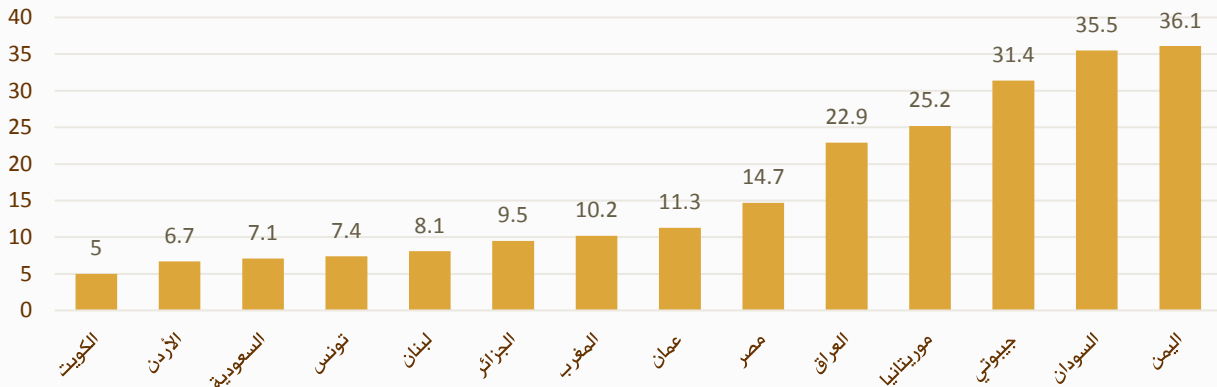
https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.FE.ZS?name_desc=false&view=chart

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الثاني:

وبالنسبة للمؤشرات التي تقيس الهدف الثاني؛ فإن هناك 13 مؤشرا تم وضعها لقياس الغايات الخمسة الأساسية، والثلاثة الفرعية. من ضمن تلك المؤشرات ثلاثة

مؤشر الجوع العالمي؛ فيما يتعلق بمؤشر الجوع العالمي؛ فإن مواقع الدول العربية تتباين حسب البيانات المتوفرة

شكل (1-2) مؤشر الجوع العالمي للدول العربية 2017



مؤشرات من أهم المؤشرات؛ فهي تستخدم بشكل أساسي في احتساب مؤشر الجوع العالمي؛ وهي مؤشرات انتشار سوء التغذية، وانتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة، وكذلك انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة. أما بقية المؤشرات؛ فهي إما أن بياناتها لا تتوفر بالنسبة للدول العربية، أو غير محدثة؛ مما يصعب من الاعتماد عليها في تحليل الوضع في الوطن العربي⁷⁸.

انتشار سوء التغذية: يوضح الشكل البياني التالي المؤشر الأول بين مؤشرات هدف القضاء على الجوع؛ وهو مؤشر انتشار سوء التغذية بين السكان؛ فبينما لا تتوفر بيانات هذا المؤشر لثماني دول عربية؛ فإن هذا المؤشر يبلغ ذروته في اليمن؛ حيث إن ما يقرب من 29% من السكان يعانون من سوء التغذية؛ ومن أهم أسباب الوصول لهذه النتيجة الأوضاع غير المستقرة للبلاد. ونجد أن دولة الكويت سجلت أقل معدل لانتشار سوء التغذية بين الدول العربية؛ حيث يوجد 2.3% فقط من سكانها يعانون من سوء التغذية.

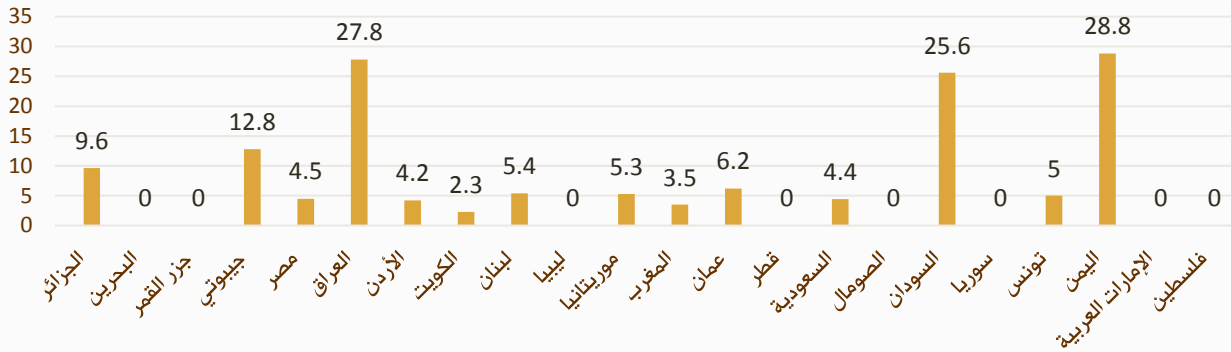
الهزال بين الأطفال: يوضح شكل (2-3) انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية،

عام 2017؛ فقد احتلت دولة الكويت مركزا متقدما؛ فهي من ضمن أفضل 15 دولة بالنسبة لمؤشر الفقر تحديدا؛ حيث جاءت في الترتيب السابع؛ بينما جاءت لبنان، والجزائر، والمغرب، وعمان، ومصر في منتصف الدول؛ حيث تراوح مؤشر الجوع في هذه الدول بين 8.1 و14.7، في حين أن دولتي السودان واليمن تعانيان من مستويات جوع مقلقة ومخيفة؛ فقد احتلتا المركزين 113 و114 من ضمن 119 دولة لديها بيانات في مؤشر الجوع. وبطبيعة الحال فإن النساء والأطفال هم الأكثر عرضة للضرر⁷⁷. ويوضح الشكل (1-2) تطور أداء الدول العربية منذ التسعينيات وحتى عام 2017 في مؤشر الجوع العالمي، ويتضح فيه وجود تقدم ملحوظ في أداء الدول العربية؛ فعلى سبيل المثال في دولة تونس انخفض مؤشر الجوع العالمي بين عامي 1992 و2017 ثماني نقاط؛ حيث انخفض من 15.4 ليصل إلى 7.4

⁷⁸ United Nations Statistics, Tier Classification for Global SDG Indicators 2017, Available online at: <https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/>

⁷⁷ International Food Policy Research Institute, Global hunger Index: The Inequalities of Hunger, 2017.

شكل (2-2) مؤشر 2.1.1: معدل سوء التغذية بين السكان في الدول العربية (متوسط عامي 2014-2016)

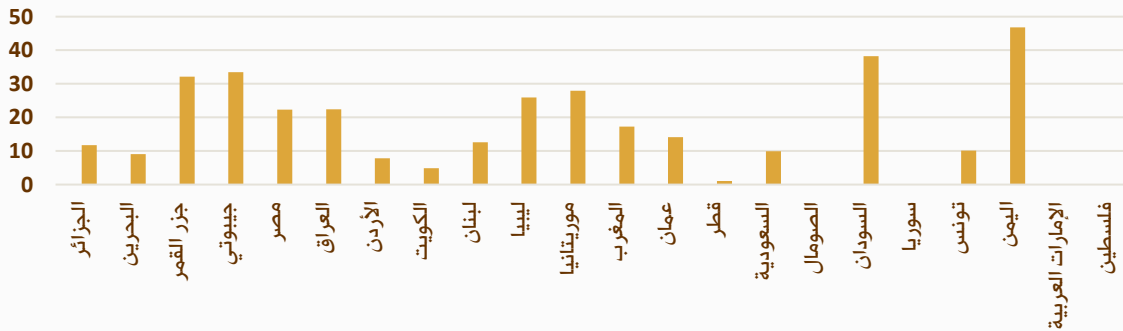


في إنتاج الغذاء وتحضيره، ورعاية الأطفال؛ ولكن بسبب هشاشة أوضاعها الصحية أيضا؛ فالفتيات والنساء اللاتي يعانين من سوء التغذية؛ هن في العادة أكثر الأشخاص عرضة لعدم القدرة على الاستفادة من موارد التنمية؛ مثل التمويل متناهي الصغر، والالتحاق بالمدارس، وكذلك الحصول على وظائف مدفوعة الأجر⁷⁹. وقد يبدو أن الامر لا علاقة له بالجوع ونقص التغذية؛ ولكن عندما تصاب النساء والفتيات بسوء التغذية؛ فإن ذلك يقلل من قدرتهن على العمل؛ بسبب نقص المواد الغذائية اللازمة لتنشيطهن وقيامهن بالأعمال المختلفة، كما أن ذلك يسبب إصابتهن بالأمراض، ويقلل من قدرتهن على السفر للمناطق التي قد تتيح لهن فرصا حقيقية لزيادة دخلهن وتعليمهن؛ فيؤدي ذلك في النهاية إلى تقييد

وتصدر جيبوتي قائمة الدول العربية بمعدل 21.5٪ للأطفال المصابين بالهزال، وتبعها السودان بنسبة 16.3٪ من الأطفال المصابين بالهزال، بينما جاءت أفضل النتائج في قطر والأردن؛ حيث بلغت النسبة 1.9٪ و2.4٪ على الترتيب.

- **التقزم بين الأطفال:** كما هو موضح في الشكل (4-1)؛ فإن اليمن تتصدر الدول العربية فيما يخص نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بالتقزم؛ حيث تصل النسبة فيها إلى 47٪ تقريبا، تليها في القائمة سوريا؛ التي تصل فيها النسبة إلى 38.2٪؛ بينما جاءت قطر والكويت في نهاية القائمة بنسبة جيدة وصلت إلى 1.1٪ و4.9٪ على الترتيب
- ويعتبر القضاء على الجوع، وتحسين التغذية؛ أمرا مهما جدا بالنسبة للمرأة؛ ليس فقط بسبب دورها الأساسي

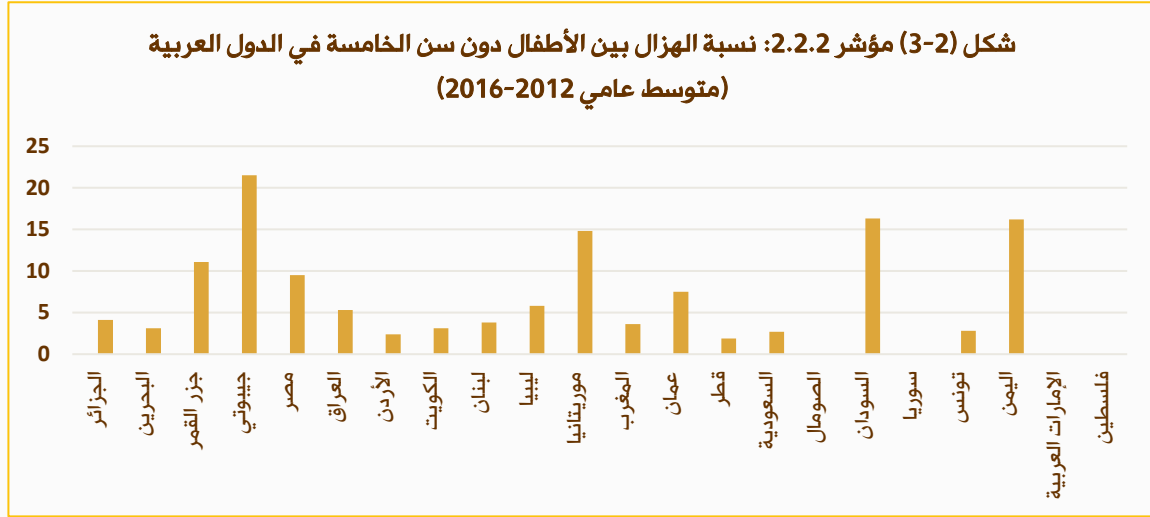
شكل (1-4) مؤشر 2.2.1: نسبة التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية (متوسط عامي 2012-2016)



⁷⁹ UN Women, Women and Sustainable Development Goals, 2017.

الجوع، وتحسين التغذية في المنطقة العربية، وتحقيق الزراعة المستدامة؛ ومن ثم فإن هناك عددا من الحلول التي يجب على الحكومات العربية أخذها في عين الاعتبار لتحقيق ذلك، ويمكن تلخيص أهم هذه النقاط فيما يلي:

قدرة النساء والفتيات على الحصول على المساواة في التعليم والعمل من أجل التنمية المستدامة⁸⁰.
 ▪ وقد ثبت أن تمكين النساء في قطاع الزراعة -عن طريق تدعيمهن وإشراكهن في اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج



الزراعي والدخل- يساعد على تحسين صحة عائلاتهم، وكذلك على تحسين الإنتاج الغذائي، وإذا امتلكت المرأة نفس فرص الرجل للوصول لمدخلات الإنتاج الزراعي والتعليم والأسواق؛ فإن من الممكن تخفيض المؤشر من 100 إلى 150 مليون شخص من الجوعى في 34 دولة⁸¹.

التوصيات:

إن دعم تمكين المرأة في الدول العربية هو أحد الوسائل المهمة لمساعدة الحكومات العربية على تحقيق القضاء على

جهة التنفيذ	التوصية المطلوب تنفيذها
وزارة التضامن الاجتماعي بالتنسيق مع وزارة التعليم	- دعم الأسر الفقيرة من خلال التحويلات النقدية والكوبونات على نطاق واسع؛ لما له من أثر إيجابي على تحسين مستوى معيشة تلك الأسر؛ شريطة أن تستوفي تلك الأسر متطلبات معينة؛ مثل ضمان حضور الأطفال بانتظام للمدرسة، كما يمكن أيضا تقديمها أحيانا مقابل العمل على مشاريع البنية التحتية المحلية. - مساعدة الفئات الأشد فقرا والأقل استقرارا؛ عن طريق التحويلات غير المشروطة، وتخصيص نسبة 50٪ منها للنساء؛ وذلك اعترافا بالدور الذي تقوم به المرأة في كثير من الأحيان في ضمان الأمن الغذائي لأسرتها؛ وخاصة للأطفال ⁸² . - يمكن لوزارة التضامن الاجتماعي بالتنسيق مع وزارة الصحة تنظيم قوافل طبية للمناطق الزراعية النائية؛ للكشف على السيدات والاطفال في تلك المناطق، وإمدادهم بالعلاج المناسب.

⁸² ibid

⁸⁰ Ludovic Mollier and others, OP.Cit

⁸¹ FAO, The State of Food and Agriculture 2010-11: Women in Agriculture, Rome, 2011.

جهة التنفيذ	التوصية المطلوب تنفيذها
وزارة التربية والتعليم	<ul style="list-style-type: none"> - التوسع في إنشاء برامج التغذية المدرسية؛ التي تمثل إحدى شبكات الأمان الاجتماعي الرئيسية؛ التي تستهدف تحسين صحة الأطفال الغذائية، وإمكاناتهم التعليمية. - دعم تقديم المدارس لوجبات ساخنة مغذية، ووجبات خفيفة في منتصف اليوم، وحصص غذائية منزلية؛ حتى يصبح الآباء أكثر استعداداً لإبقاء أطفالهم في المدرسة. - تؤدي التغذية المدرسية إلى زيادة التحاق الفتيات بالمدارس وإكمال تعليمهن⁸³. كما أن تقديم مثل هذه الوجبات يقلل العبء الاقتصادي الملقى على عاتق الأسر الفقيرة؛ خاصة تلك التي تقودها سيدات.
وزارة الزراعة، والبنوك الزراعية	<ul style="list-style-type: none"> - توفير المعدات الزراعية الخاصة بزراعة الأرض وحصانها؛ من خلال برامج غير مكلفة للتأجير التمويلي؛ تسمح للمرأة بأن تؤجر المعدة وقت الحاجة بتكلفة مناسبة. - العمل على وضع برامج تدريبية؛ لرفع قدرات المزارعات فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا في الزراعة. - تصميم نظام إقراض يخصص للمزارعات؛ لتوفير قروض مناسبة لاحتياجاتهن وظروفهن. - عقد دورات تدريبية للمزارعات العربيات؛ لإمدادهن بالمعارف اللازمة عن أساليب الزراعة الحديثة، وكيفية إدارة الموارد، وتسويق الإنتاج. - تحفيز السيدات العربيات - المزارعات منهن خاصة- على التوسع في العمل في المجال الزراعي؛ من خلال عقد مسابقات، وتخصيص جوائز مالية وعينية سنوية لأفضل إنتاج زراعي مقدم من قبلهن. - إنشاء مجموعات دعم من الخبراء والمتخصصين في المجال الزراعي؛ يمكن للمزارعات العربيات الرجوع لها وقت الحاجة. - القيام بعدد من حملات التوعية الموجهة للمزارعين (السيدات والرجال على حد سواء)؛ لإمدادهم بالمعلومات اللازمة عن التغيرات المناخية وأثرها، وكيفية التعامل معها.
البنوك المتخصصة، وجمعيات التمويل متناهي الصغر	<ul style="list-style-type: none"> - توفير برامج إقراض متناهي الصغر؛ تتناسب مع حجم تمويل المشروعات التي تحتاجها النساء الفقيرات، وبمعدلات فائدة صغيرة، وأجال سداد ترتبط بدورة المشروع، وليس بعدد سنوات طويلة ومرهقة.
وزارة العدل والهيئات الدينية	<ul style="list-style-type: none"> - تطبيق الحقوق التي يقرها الدين الإسلامي فيما يتعلق بالميراث؛ من خلال التشريعات والقوانين، وتنفيذها بشكل حازم. - الحض من خلال الهيئات الدينية على أحقية المرأة في ميراثها، وتجرىم وتحريم اغتصاب هذا الحق. - النظر في إمكانية إنشاء دائرة مستقلة للفصل في النزاعات الخاصة بالحيازة والملكية الزراعية الخاصة بالنساء.
المجتمع المدني	<ul style="list-style-type: none"> - التوعية بحقوق النساء في تملك الأرض الزراعية، وحققها في الميراث لدى جميع الدول؛ على النحو الذي يدعم حصول المرأة على تلك الحقوق

⁸³ World Food Programme, <http://www1.wfp.org/school-meals>

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان. وفيما بينها

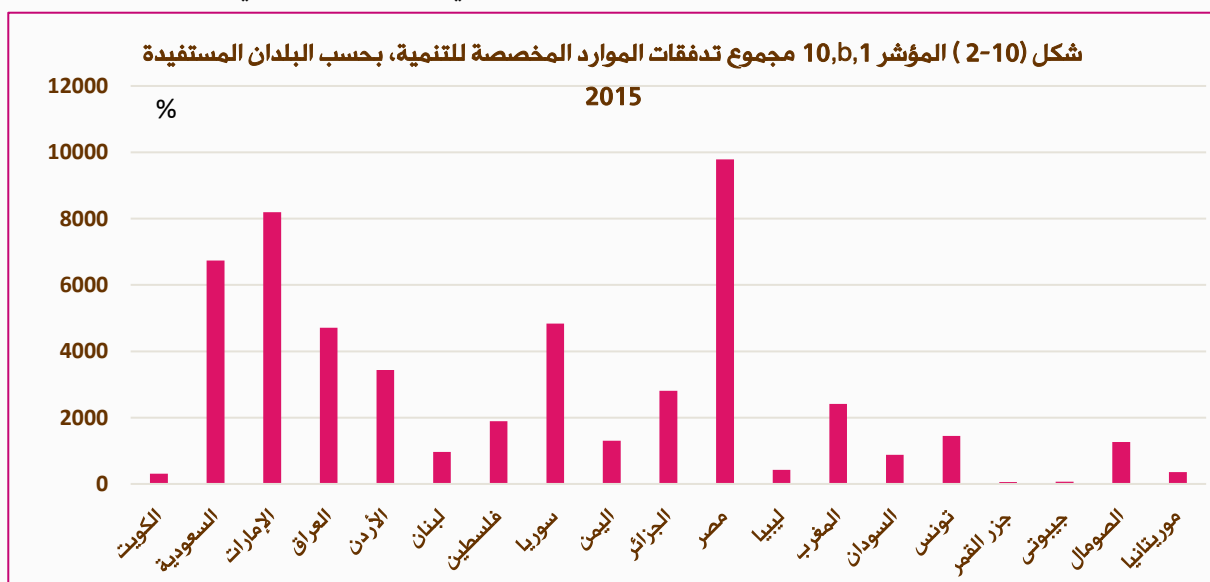
1% من السكان في المنطقة العربية على 25% من الدخل القومي السنوي لها وتبرز مظاهر عدم المساواة في الدخل في المنطقة العربية من خلال وجود دول نفطية غنية، وأخرى فقيرة، إضافة إلى مظاهر عدم المساواة داخل كل دولة. ويرتبط سوء توزيع الدخل في المنطقة بكثافة سكانية عالية: مما يجعل وجود أكثر من 410 ملايين شخص في المنطقة: نذير عدم استقرار؛ وهو ما عبرت عنه ثورات الربيع العربي في المنطقة؛ التي انتهت إلى حروب ونزاعات مسلحة في بعض دول المنطقة.

1- **التفاوت في مستوى الدخل:** من الموثق أن التفاوت في الدخل أخذ في الارتفاع؛ حيث إن أغنى 10% يكسبون ما تصل نسبته إلى 40% من إجمالي الدخل العالمي، وأفقر 10% يكسبون فقط ما بين 2 و7% من إجمالي الدخل العالمي. وقد ازداد التفاوت في البلدان النامية بنسبة 11

تعد النساء من أكثر الفئات تعرضاً للتمييز؛ ومن أهم أشكاله انعدام المساواة الاقتصادية داخل كل بلد، بالإضافة إلى زيادة الفوارق بين بعض دول العالم وبين



بعضها الآخر. ويتناول الهدف العاشر حالات عدم المساواة في الدخل، وسياسات الهجرة والتصويت في المنظمات الدولية، والتدفقات والموارد المخصصة للتنمية. وتواجه المرأة لتحقيق هذا الهدف تحديات مركبة؛ فهي تعاني من عدم المساواة الاقتصادية، وتواجه مشكلات تتعلق بالحركة والهجرة عبر الحدود، بالإضافة إلى تحديات قيمة التحويلات النقدية التي تردها من الخارج، أو التي تقوم هي بها.



% إذا أخذنا بالاعتبار النمو السكاني. وهذه التباينات الآخذة في الاتساع؛ تدعو للعمل على اعتماد سياسات سليمة؛ لتمكين الشريحة السفلى الأقل دخلاً، وتعزيز الاندماج الاقتصادي للجميع؛ بغض النظر عن الجنس، أو الأصل، أو الانتماء العرقي؛ فالتفاوت في الدخل مشكلة

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف العاشر:

وتتسم المنطقة العربية بدرجة مرتفعة من انعدام المساواة في الدخل؛ حيث يحصل أغنى 10% من السكان على 61% من قيمة الدخل القومي للسكان في المنطقة، كما يحصل أغنى

لاجئ. وكما ذكر سابقا فإن 44% من اللاجئين العرب هم من النساء⁸⁶.

3- تدفق الموارد المخصصة للتنمية: تختلف دول المنطقة

من حيث استقبال الموارد المخصصة للتنمية باختلاف حجم وظروف كل بلد عربي. ولكن كلا من مصر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية قد حصلت على نصيب الأسد من تلك الموارد خلال عام

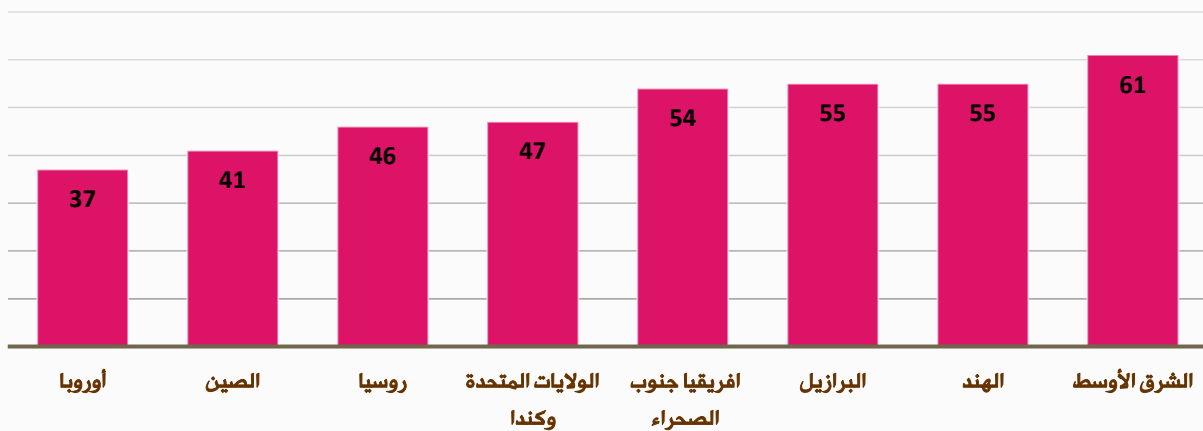
2015⁸⁷

عالمية تتطلب حلولاً عالمية؛ وهذا يشمل تحسين تنظيم ومراقبة الأسواق والمؤسسات المالية، وتشجيع المساعدة الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الأشد حاجة، كما أن تسهيل هجرة وتنقل الناس بشكل آمن يمثل أيضا عنصرا أساسيا في سد الفجوة الآخذة في الاتساع⁸⁴. وعلى صعيد بعد المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية؛ فإن الفجوة في الأجور بين النساء وبين الرجال تقدر بما يقارب 20% إلى 40%. وعلى سبيل المثال؛ فقد بلغ الفارق بين أجر المرأة وبين أجر الرجل لنفس الوظيفة 41% في الأردن.

2- الهجرة: هناك أكثر من 17 مليون مواطن في المنطقة

العربية تم إجبارهم على النزوح من منازلهم بسبب النزاعات؛ من ضمن هؤلاء 7.5 ملايين لاجئ فلسطيني، في حين أن الـ10 ملايين الباقين نازحون داخليا في السودان، والعراق، والصومال، ولبنان، وسوريا، واليمن. وتعد لبنان واحدة من أكثر الدول استقبالا للاجئين؛ حيث تستقبل أكثر من مليون لاجئ داخل حدودها⁸⁵، إضافة إلى هذا؛ فإن الدول العربية -وفقا لبيانات مفوضية اللاجئين- تستقبل ما يقرب من 26% من إجمالي اللاجئين حول العالم، كما بلغ عدد اللاجئين السوريين 5.5 ملايين

شكل (10-1) نسبة الدخل القومي الذي يمتلكه أغنى 10% من السكان في مناطق العالم عام 2016



⁸⁷ World Inequality Lab, Global Inequality Report 2018, <http://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-full-report-english.pdf>, 2018

⁸⁴ <http://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/post-2015/sdg-overview/goal-10.html>

⁸⁵ منظمة الأمم المتحدة، تراجع عدد المهاجرين الذين يغادرون شمال أفريقيا إلى أوروبا عبر البحر، أغسطس 2017.

<https://news.un.org/ar/story/2017/08/281002>

⁸⁶ <http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27540.html>

التوصيات

جهة التنفيذ	التوصية المطلوب تنفيذها
وزارة المالية	- النظر في إمكانية فرض ضرائب تصاعديّة على السكان في الوطن العربي؛ حيث تلعب الضرائب التصاعديّة دوراً مهماً في تقليل الفوارق الاجتماعيّة بين الفئات المختلفة، كما أنها تعزز المساواة في الدخل، وتمثل أحد أهم آليات القضاء على انعدام المساواة الاقتصاديّة.
وزارة المالية والاستثمار	- زيادة قيمة حد الإعفاءات الضريبية لصالح الفئات الفقيرة والمهمشة، وربط ذلك الإعفاء بخط الفقر لكل فرد من أفراد الأسرة. - تبني نظم ضريبية أكثر عدالة؛ لا ترتبط فقط بقيمة الدخل؛ وإنما تأخذ في اعتبارها عدد أفراد الأسرة وأعمارهم، وتراعي كبار السن والأطفال. - مراجعة قوانين الاستثمار الحالية، والعمل على تطويرها لجعلها أكثر جذباً للمستثمرين.
وزارة الهجرة	- التأكيد على سياسات خارجية تدعم المهاجرين العرب ضد التمييز في دول المهجر، والحفاظ على حقوقهم الأساسية، وإقامة حملات من شأنها زيادة توعية المجتمعات الغربية بقدرات المرأة العاملة العربية. - إنشاء قاعدة بيانات تضم المهاجرين (خاصة العمالة الماهرة، والكفاءات العلمية) ومجالات عملهم؛ حتى يتسنى للدولة الاستفادة منهم في عقد المشروعات المشتركة بين الدولة الأم و بين دولة المهجر أو الإقامة.
المجتمع الدولي	- تعديل نظم المنح داخل المؤسسات الدولية والجهات المانحة؛ على النحو الذي يضمن أن يكون 50٪ من المستفيدات من أي تمويل من النساء.
وزارة العمل	- تطبيق نظم الحد الأدنى للأجور في القطاع العام، ومراقبة تطبيقها في القطاع الخاص، مع ربط الحد الأدنى للأجور بالخط الوطني للفقر. - العمل على أن تكون سياسات العمل والتوظيف صديقة للنساء، وأكثر استجابة لمطالبهن.
وزارة الشؤون الاجتماعيّة	- تقديم منح رعاية الطفولة، وربطها بالتقدم في صحة الأطفال وتعليمهم؛ من خلال برامج الإعانات الماليّة المشروطة. - تعزيز التنسيق بين الوزارات من أجل وضع وتطبيق خطة تنموية وطنية يطبق عليها مبدأ التكامل وتكون متعددة المقاربات holistic - أن تكون الخطة التنموية ذات بعد محلي يراعي الاحتياجات والظروف المحليّة ويكون بعد النوع الاجتماعي مدمج بشكل جيد وأن تكون مشاركة المرأة ضرورية في وضع الخطط التنموية المحليّة وفي تنفيذها وتقييمها، ما يتطلب وجود المرأة في مراكز اتخاذ القرار في المجالس المحليّة.
منظمة المرأة العربيّة	- تبني الدول العربيّة سياسات عمل إيجابية، ومتوافقة مع لوائح منظمة العمل الدولية عند التعامل مع العمالة من مواطني الدول الأخرى العربيّة، وكفالة حد أدنى من حقوق العمالة، وإعطاء النساء المهاجرات حقوقاً مماثلة لتلك الموضوعة للنساء العرب؛ من إجازات وضع، ورعاية صحيّة.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

المجتمعات التي تعيش على حرف الصيد والرعي، أو في الأحياء الفقيرة والعشوائيات في المدن⁸⁹.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الثالث عشر:

هناك حوالي 2٪ من السكان يتأثرون بالكوارث في اليمن وفلسطين وفقاً لبيانات سنة 2010 و2013 على الترتيب. أما نسب المفقودين بسبب الكوارث؛ فتقل عن 0.001٪ في الدول العربية، ولا تختلف هذه النسبة فيما يتعلق بالوفيات بسبب الكوارث⁹⁰. ورغم تلك الحقائق التي قد تشير إلى انخفاض عدد ضحايا الكوارث في المنطقة العربية؛ إلا أن المنطقة العربية تعد من أكثر مناطق العالم المهددة بمخاطر تغير المناخ وآثاره؛ التي تشمل -خلاف الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل- على ارتفاع في درجة الحرارة، وتهديد للمناطق الساحلية، وازدياد في حدة الجفاف والتصحر، وشح للموارد المائية، وزيادة في ملوحة المياه الجوفية، وانتشار للأوبئة.

وتلعب المرأة في الدول العربية دوراً كبيراً في انتشار العادات الحسنة أو السيئة التي تؤثر على البيئة؛ فالأم تستطيع أن تكون مصدر تعليم للعادات البيئية السليمة للأسرة؛ كترشيد استهلاك المياه، وخفض حجم النفايات غير القابلة لإعادة التدوير؛ مما يساهم في دعم السياسات البيئية العامة.

وبالنسبة للبيانات المتعلقة بعدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث -تمشياً مع إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة من 2015 إلى 2030- فهناك 12 دولة عربية فقط تعتمد وتنفذ هذه الاستراتيجيات؛

تعاني المنطقة العربية من آثار تغير المناخ؛ التي تظهر في ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع منسوب مياه البحر، وتضاؤل الموارد المائية؛ وهو ما ينعكس بشكل جذري على



قطاعات حيوية كبيرة في تلك الدول؛ خاصة في القطاع الزراعي⁸⁸. وتحذر التقارير من ارتفاع درجات الحرارة في الدول العربية بنحو 3 درجات مئوية بحلول عام 2050، ونقص نسبة هطول الأمطار؛ ومن ثم ستصبح أحوال الطقس المتطرفة سمة من سمات المنطقة؛ التي ستشهد موجات حرارية، وفيضانات مباغتة، إضافة إلى ارتفاع درجة الحرارة، وشح المياه، كما تواجه المنطقة أيضاً مشكلة تملح الأراضي، وانخفاض توفر المياه العذبة، وانخفاض خصوبة الأرض؛ الأمر الذي بدأ يؤثر على نوعية الحياة، وأدى إلى انخفاض نسبة الدخل للفرد في العالم العربي.

وفي المنطقة العربية أثبتت الدراسات أن المرأة قد تضررت بدرجة أكبر من الرجل من مخاطر تغير المناخ؛ بسبب التباين بينها وبين الرجل في الوصول إلى الموارد، إضافة إلى ضعف فرص تحسن معيشتها الحالية، مع بعدها عن المشاركة في صنع القرار في معظم المجتمعات العربية، علاوة على ذلك؛ فإن أفقر الفئات الاجتماعية والاقتصادية عادة ما تكون الأكثر تضرراً، والأقل قدرة على التكيف؛ وحيث إن المرأة هي الأكثر قابلية للفقر من الرجل؛ لذا تشكل في العادة نسبة كبيرة من تلك الفئات؛ سواء وجدت في المجتمعات الريفية، أو عاشت في المجتمعات الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ؛ مثل

⁸⁹ نظرة تحليلية على مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030،

مرجع سبق ذكره.
⁹⁰ بيانات مجمعة.

⁸⁸ أهداف التنمية المستدامة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة على:

<http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/climate-change/>

بذلت العديد من الجهود على المستويين القطري والإقليمي تحت مظلة أجندة أهداف التنمية المستدامة، وهدفت إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

وذلك وفقا للبيانات المتوفرة؛ هذه الدول هي: البحرين، والعراق، والأردن، ولبنان، وقطر، وفلسطين، والإمارات، واليمن، والجزائر، والمغرب، وتونس، وأخيرا جيبوتي. وقد

التوصيات:

جهة التنفيذ	التوصية المطلوب تنفيذها
وزارة التعليم والتعليم العالي	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير المناهج المدرسية لتشمل قضايا البيئة والتغير المناخي، واثرا على المجتمع، وكيفية التعامل معها. - طرح مسابقات لطلبة المدارس للتعبير عن مشكلة تغير المناخ، ووضع مقترحات للوصول إلى حلول لها. وتستهدف تلك الأنشطة خلق حالة من المشاركة المجتمعية؛ وبالتالي رفع مستوى الوعي بما تمثله قضية تغير المناخ من أولوية؛ نظرا لآثارها المتشابكة؛ وذلك بما يحقق تراكما تدريجيا بشأن تخفيف تلك الآثار. - دعم العالقات العربيات العاملات في مجال الدراسات والبحوث البيئية والمناخ؛ من خلال توفير موارد مالية لاستكمال مشاريعهن البحثية؛ التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في الوطن العربي. - العمل على تعزيز "المواطنة البيئية على الصعيد الوطني والمحلي عبر وضع سياسة عامة يشترك فيها الاعلام، وزارة البيئة، المدارس، الجامعات، البلديات والمجتمع المدني ويعمل على تنفيذها من قبل الجميع لنشر التوعية وتعزيز المسؤولية الفردية لحماية البيئة. على أن تشارك النساء في وضع هذه السياسة وفي تنفيذها وتقييمها على حد سواء.
وزارة البيئة بالتنسيق مع المجتمع المدني	<ul style="list-style-type: none"> - تبني سياسة عربية مشتركة لتشجيع الابتكار البيئي؛ بزيادة الاهتمام بأدوات التحفيز على المشاركة في البحث عن حلول لتغير المناخ، ومن خلال زيادة مشاركة المرأة. ومن أمثلة ذلك؛ تشجيع تدوير الزيوت والخامات المستخدمة منزليا
المجتمع المدني	<ul style="list-style-type: none"> - توظيف إنجازات المرأة في الدول العربية من أجل التفاعل والبحث عن حلول لأزمة تغير المناخ، وإنشاء "رابطة العالقات العربيات"؛ لتقوم المرأة في الدول العربية برسم السياسات التي تعبر عنها؛ بالاستفادة من منتجات العلم الحديث.
الجامعة العربية	<ul style="list-style-type: none"> - استخدام الإنتاج السينمائي في تقديم مواد شيقة ترفع الوعي البيئي، والوصول للمناطق البعيدة بالمعرفة؛ من خلال المكتبات المتنقلة، والقوافل الخدمية والتوعوية؛ على أن يتم التركيز على المرأة بجميع أدوارها؛ لأنها تتولى رعاية الأجيال القادمة، وتقوم بأدوار مختلفة، ويرتبط بذلك أيضا الاستفادة مما تنتجه الأمم المتحدة ووكالاتها المتعددة من بيانات ومواد تعريفية خاصة بالبيئة؛ بحيث يتم التنسيق بين وزارات التعليم والمرأة والبيئة في الدول العربية وبين الأمم المتحدة؛ للاستفادة من تلك المواد في رفع الوعي البيئي للمرأة والشباب والأطفال؛ بتنظيم فعاليات في المدارس والجامعات والنوادي، والمنظمات غير الحكومية. - الاستفادة من المنابر العربية المشتركة؛ كجامعة الدول العربية، ومنظمتها للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة المرأة العربية لمساعدة الدول العربية على رسم سياسة تعليم بيئي عربية؛ على غرار ما تبنته منظمة الآسيان - كما سبقت الإشارة - لا تستهدف فقط طلبة المدارس؛ وإنما تتضمن قسما للمرأة العربية التي تقوم بأدوار عدة تجعلها من أكثر الفئات تضررا من تغير المناخ. - دعم تعاون الجنوب/الجنوب بين الدول العربية وبين غيرها من الدول الآسيوية والأفريقية في مجال الحفاظ على البيئة؛ من خلال تبادل الخبرات، وعمل المشروعات المشتركة فيما بينهم.

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المصدرة للنفط إلى 2.3 ٪ عام 2016 مقارنة بنحو 3 ٪ عام 2015، وكذلك التراجع الأقل حدة في الدول المستوردة للنفط؛ التي سجلت نمواً بلغ 3.3 ٪ عام 2016، مقابل 3.6 ٪ للنمو المحقق عام 2015:9 مما يستوجب توفير قدر أكبر من الموارد المقدمة من الأطراف المختلفة العاملة في المجال التنموي؛ بما فيها الحكومات، والقطاع الخاص، والأشخاص

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة شراكات بين الحكومات وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الدولي؛ وهذه



الشراكات الشاملة تبنى على قواعد وقيم، ورؤية وأهداف مشتركة؛ تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود، وتكون على جميع الأصعدة؛ العالمية، والإقليمية، والقطرية، والمحلية.

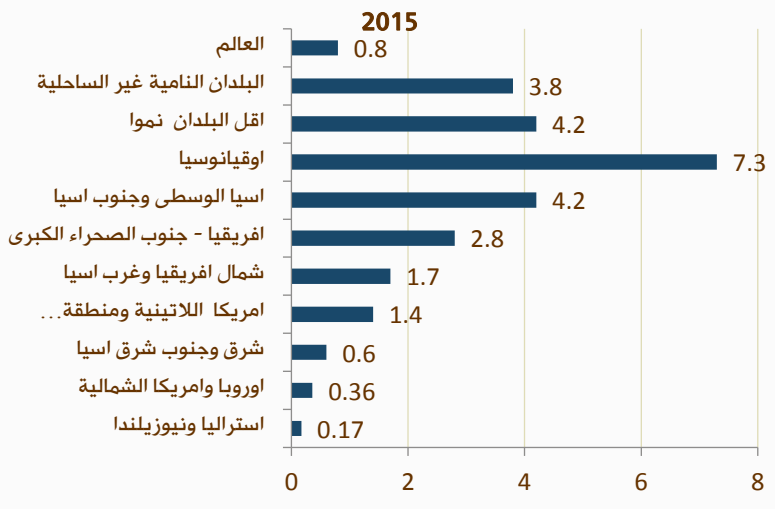
ورغم وجود حاجة حقيقية إلى تعبئة موارد القطاع الخاص، وإعادة توجيه تلك الطاقة، وإطلاق العنان لها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورغم الحاجة إلى استثمارات طويلة الأجل في مختلف البلدان العربية -بما في ذلك الاستثمار الأجنبي

المباشر- إلا أن معظم تمويلات التنمية تتجه إلى مشروعات التنمية، دون النظر لمدى اهتمامها أو أخذها قضايا المساواة بين الجنسين في الاعتبار. وتمثل قضية تعبئة جهود القطاع الخاص والأهلي تحدياً حقيقياً لدى الدول النامية.

الموقف الحالي للدول العربية فيما يتعلق بالهدف السابع عشر:

على صعيد الدول العربية؛ تشير التقديرات إلى تراجع معدل النمو إلى 2.1 ٪ في عام 2016 مقارنة بـ 3.1 ٪ عام 2015؛ وذلك انعكاساً لتراجع معدل نمو مجموعة الدول العربية

شكل (17-1) حجم التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

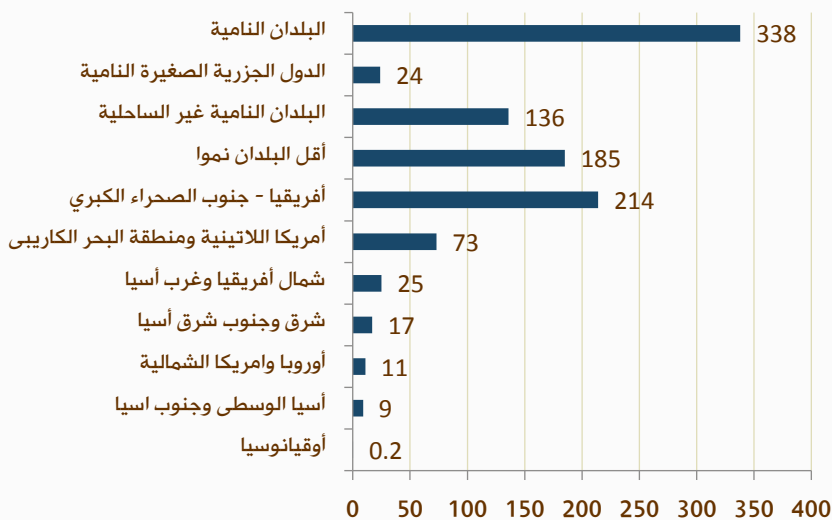


المانحين. وقد انخفضت التحويلات إلى الدول النامية للسنة الثانية على التوالي في عام 2016؛ وهي التحويلات التي يرسلها المهاجرون الدوليون إلى بلدانهم على شكل مدفوعات شخصية، وتعويضات للموظفين؛ ولهذه التحويلات تأثير عميق على الأسر والمجتمعات المحلية والدول؛ ففي عام 2016 بلغ مجموع التحويلات الدولية 575 بليون دولار؛ وقد حصلت الدول النامية على 429 بليون دولار منها، ونجد أن إسهام التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى نسبة 22.77 ٪ في جزر القمر، يليها لبنان بنسبة 15.89 ٪، ثم الأردن بنسبة 14.26 ٪، وفلسطين بنسبة 13.25 ٪؛ لكن انخفاض أسعار النفط، وضعف النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي أديا إلى انخفاض التدفقات إلى شمال أفريقيا⁹².

⁹² تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017، الأمم المتحدة، نيويورك، 2017.

⁹¹ تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، أبريل 2017.

شكل (17-2) مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى المناطق
النامية المكرسة لأنشطة بناء القدرات الإحصائية 2014



وقد وصلت المساعدات الإنمائية الرسمية إلى مستوى عال جديد؛ ولكن المعونة المقدمة إلى أفقر الدول ظلت متباطئة في عام 2016 ، وقد ارتفع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 8.9%؛ ليصل إلى 142.6 بلايين دولار⁹³. وتتصدر دول عربية خليجية قائمة الوطن العربي المانحة للدول النامية؛ حيث تتصدر البحرين القائمة بقيمة 93.848، تليها قطر بقيمة 92.88، ثم الإمارات بقيمة 91.24.

عربية أخرى تفتقر إلى تعداد السكان والمساكن؛ ومنها العراق، وليبيا، وسوريا، وربما يظهر جليا تأثير الاضطرابات والحروب على إمكانية إعداد هذا التعداد. وقد تخطت الدول العربية مجتمعة المتوسط العالمي فيما يخص التسجيل الكامل للمواليد والوفيات؛ محققة 60% على الأقل (الجزائر، والبحرين، ومصر، وعمان، وغيرها) مقارنة بـ56% عالميا؛ في الفترة من عام 2010 إلى عام 2015. وتأتي أهمية التسجيل من أن الطفل غير المسجل عند الولادة؛ يحرم من حقه في هوية رسمية، ومن المرجح أن ينضم إلى الملايين الذين يواجهون التمييز، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية⁹⁵.

التوصيات

وفي ذلك الإطار تقوم منظمة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم منح لدعم المساواة بين الجنسين، وتستفيد 5 دول عربية بتلك المنح؛ وهي الجزائر، ومصر، ولبنان، وفلسطين، واليمن.

وقد أحرز عدد من الدول العربية إنجازا في مجال تعداد السكان والمساكن؛ الذي يعد مصدرا رئيسيا للبيانات التفصيلية اللازمة لصياغة السياسات والبرامج الإنمائية، وتنفيذها ورصدها. وخلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2016 أجرى 89 % من البلدان أو المناطق في جميع أنحاء العالم تعدادا واحدا للسكان والمساكن على الأقل خلال السنوات العشرة الأخيرة⁹⁴، وعربيا؛ فقد أجرت 15 دولة تعدادا واحدا على الأقل خلال السنوات العشرة الأخيرة؛ مثل الأردن (2015)، والسعودية (2010)، وتونس (2014)، في حين ظلت 7 دول

العمل على تحسين بيئة الأعمال؛ من خلال تطوير سياسات وممارسات الاستثمار في البلدان العربية المختلفة؛ لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة مما سيكون له أثر إيجابي في تحقيق أهداف التنمية.

المقترح المطلوب تنفيذه

الجهة

المسئولة

الجهات

التنفيذية

⁹⁵تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017، الأمم المتحدة، نيويورك، 2017.

⁹³تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017، الأمم المتحدة، نيويورك، 2017.

⁹⁴تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017، الأمم المتحدة، نيويورك، 2017.

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - صياغة إطار لمشاركة القطاع الخاص والأهلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطوير الإجراءات والممارسات التي يجب على القطاعين الخاص والأهلي القيام بها لتفعيل دورهم في هذا الإطار. - العمل على خلق آلية للتواصل بين الحكومات وبين تلك القطاعات؛ لضمان عدم وجود ازدواجية أو تضارب بين ما تقوم به الدولة وبين ما تقوم به تلك القطاعات. - مراجعة القوانين والإجراءات المعمول بها لدى الجهات المانحة، ومراجعة أدوات العمل على نحو يعزز من مشاركة المرأة بمنطق الشريك الفعلي في جهود التنمية. - المضي قدما في تنفيذ خارطة طريق لتنفيذ خطة عام 2030 من منظور المساواة بين الجنسين في خمسة مجالات للعمل؛ هي⁹⁶: <ul style="list-style-type: none"> ▪ تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياسية. ▪ تهيئة بيئة مؤاتية لتمويل المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات. ▪ دفع المرأة إلى تولي المراكز القيادية، ومشاركتها الكاملة والمتكافئة في صنع القرار في جميع مجالات التنمية المستدامة. ▪ تحسين جمع البيانات وعمليات المتابعة من منظور المساواة بين الجنسين. ▪ تحسين الأنظمة المؤسسية الوطنية. 	
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الدعم المالي والتقني الموجه لجهات الإحصاء الوطنية لإتاحة بيانات عن المستفيدين من المساعدات والتمويلات الإنمائية من حيث النوع، وكذلك من حيث التوزيع الجغرافي داخل الدول المستقبلية، وذلك لقياس مدى اتساق الإنفاق التنموي على الفئات المستحقة -على رأسها النساء والأطفال- في المناطق المهمشة، وفي مناطق النزاع والاضطرابات والحروب. - إدماج النوع الاجتماعي في كافة الإحصائيات الوطنية، وكافة مؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني. 	الجهات الإحصائية
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير برامج جديدة للشراكة؛ لتعزيز التعاون بين دول الشمال وبين دول الجنوب، وكذلك دول الجنوب/الجنوب في مجالات دعم الابتكار والتكنولوجيا، وتبادل المعلومات والخبرات؛ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁹⁷. - العمل على تأمين الموارد المالية اللازمة لدعم خطط التنمية الوطنية؛ من خلال التواصل الفعال مع الجهات الدولية عن طريق الحملات الدعائية 	وزارات الخارجية والتعاون الدولي

⁹⁶ The Business Case for Women's Economic Empowerment in the Arab States Region, UN Women, 2016.

⁹⁷ تحرير إمكانيات وسائل التنفيذ في المنطقة العربية، المنتدى العربي للتنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، 2017.

الأهداف الإضافية



الهدف السادس: ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع. وإدارتها إدارة مستدامة



الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة



الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار



الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة



الهدف الرابع عشر: تحقيق الاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار. والموارد البحرية للتنمية المستدامة



الهدف الخامس عشر: تحقيق الاستخدام المستدام للأرض

الهدف السادس: ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع. وإدارتها إدارة مستدامة

في الفترة من 1990 إلى 2015؛ تمكن 2.6 مليارات شخص من الحصول على مياه الشرب النظيفة؛ إلا أن هناك 663 مليون شخص ما زالوا يعتمدون على مصادر غير نظيفة؛ مثل الآبار والينابيع غير المحمية، هذا بالإضافة إلى تدهور نوعية المياه؛ بسبب ما شهده العالم من تلوث¹⁰¹. وبالنسبة للنساء؛ فإن نقص إمدادات المياه يشكل أعباء إضافية عليها؛ ففي اليوم الواحد -عبر 25 بلدا من بلدان الصحراء الكبرى الأفريقية- تقضي المرأة ما مجموعه 16 ملايين ساعة في جمع المياه، وغالبا ما يؤثر ذلك سلبا على ذهاب الفتيات إلى المدرسة، أو العمل المدفوع الأجر بالنسبة للمرأة، كما أنهن يتعرضن للمخاطر الصحية المحتملة من تحمل الأعباء الثقيلة مرارا على مسافات طويلة¹⁰².

أداء الدول العربية في تحقيق الهدف السادس

تعاني معظم الدول العربية من شح في المياه؛ وذلك لأنها تقع في المناطق الجافة من العالم، وإذا أضفنا إلى هذا النمو السكاني؛ فإن المشكلة تتزايد بسبب زيادة الطلب على المياه؛ سواء للاستخدام اليومي للأفراد، أو لغرض الصناعة والزراعة والإنتاج. كما أن المشكلة في المنطقة العربية لا تقف عند حد نقص إمداد المياه؛ ولكنها أيضا تمتد لنوعية المياه المتوفرة؛ التي قد تصل إلى مرحلة عدم صلاحيتها للاستخدام¹⁰³. ويشير تقرير الجمعية العربية لمرفق المياه (أكوا) إلى شح

تعتبر المرأة هي المستخدم الأساسي والمباشر للمياه لأغراض المنزلي؛ باعتبارها ربة المنزل. ورغم ذلك لم تحظ بما تستحق من اهتمام



حتى الآن. ولسد هذه الفجوة تم إطلاق العديد من برامج تمكين المرأة؛ لتحقيق إدارة مائية متكاملة ورشيده على جميع المستويات؛ بما في ذلك مجال الأبحاث⁹⁸.

من جانب آخر تتأثر المرأة بنقص المياه النظيفة أو انعدامها، وبعدم الحصول على مرافق صحية؛ ففي بعض المناطق الريفية تقضي الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 6 و14 عاما ما يقارب ساعة يوميا لجمع المياه، مقارنة بـ25 دقيقة يقضيها الفتيان، وفي دولة ملاوي تقضي النساء من أربعة إلى خمسة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال لجمع المياه⁹⁹.

وقد اتضح وفق عدد من الدراسات أن مشروعات المياه تعطي نتائج أفضل عندما تزيد فيها مشاركة النساء؛ فقد قام المركز العالمي للمياه والصرف الصحي بدراسة مشروعات المياه والصرف الصحي في 88 منطقة في 15 دولة حول العالم، وقد جاءت النتائج لتؤكد أن المشروعات التي تم تصميمها وإدارتها بمشاركة كاملة من المرأة كانت أكثر استمرارية وفعالية¹⁰⁰.

Framing, Monitoring, and Capacity Development, 2015, available at: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/6185Role%20of%20Water%20in%20SD%20Draft%20Version%20February%202015.pdf>

¹⁰²UN women, DG 6: Ensure availability and sustainable management of water and sanitation for all <http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-6-clean-water-sanitation>, 2015.

¹⁰³ سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، 1996، متوفر في: file:///C:/Users/noha/Downloads/8_11.pdf

⁹⁸ فداء حداد، ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، 2015، منظمة المرأة العربية

⁹⁹ <http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-6-clean-water-sanitation>

¹⁰⁰ UN Water, Gender, Water and Sanitation: Policy Brief, 2015, available at:

http://www.un.org/waterforlifedecade/pdf/un_water_policy_brief_2_gender.pdf

¹⁰¹ United Nations Department of Economic and Social Affairs, The Critical Role of Water in Achieving the Sustainable Development Goals: Synthesis of Knowledge and Recommendations for Effective

يستخدمون خدمات صرف صحي آمنة ما بين 14٪ في الصومال، و100٪ في الكويت التي حققت الهدف، تليها الإمارات بنسبة 93٪؛ وهي قريبة من تحقيق الهدف، تليها دولة قطر؛ حيث وصلت النسبة فيها إلى 88.5٪.

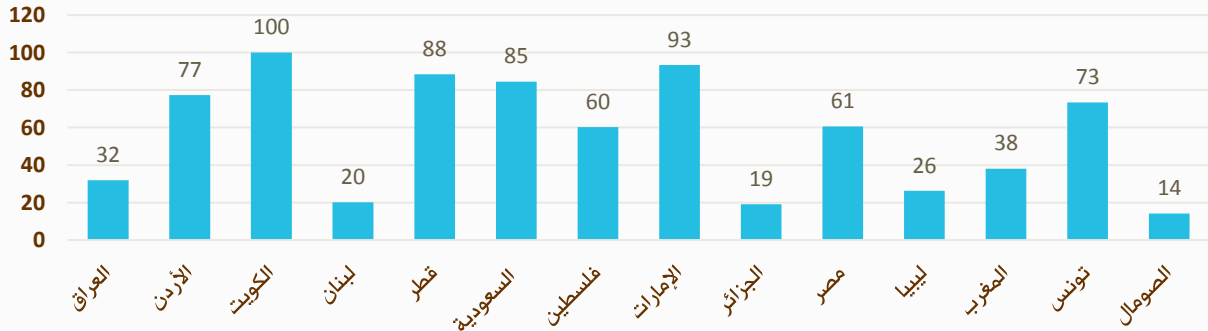
ويوجد أكبر سحب للمياه العذبة في دولة الكويت؛ حيث تبلغ كمية المياه العذبة المسحوبة 2603.5 مترات مكعبة. وبالنسبة لتوفير إدارة متكاملة للموارد المائية؛ فإن الأردن وليبيا هما الدولتين الوحيدتين اللتين نفذتا بالكامل الخطط الوطنية المتكاملة لإدارة الموارد المائية، أو ما يعادلها، بينما المغرب وتونس هما الدولتان الوحيدتان اللتان وصلتا إلى مراحل متقدمة من تنفيذ هذه الخطط؛ ورغم ذلك فإن البيانات الخاصة بهذه الخطط في المغرب وتونس غير متوفرة. أما الدول التي شرعت في تنفيذ خطط وطنية متكاملة لإدارة الموارد المائية، أو ما يعادلها؛ فهي مصر والسودان.

المياه الذي تعانيه معظم البلدان العربية؛ حيث تصل حصة المياه للفرد الواحد إلى أقل من 1,000 متر مكعب سنوياً¹⁰⁴.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بالهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة؛ فإن البيانات لا تتوفر لجميع المؤشرات¹⁰⁵. ويوضح الجدول التالي نسب السكان في بعض الدول العربية التي تتوفر بياناتها- الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تتم إدارتها بطرق آمنة، ويتضح من البيانات أن دولتي البحرين والكويت تحتلان المراكز الأولى؛ حيث يستفيد 99٪ تقريباً و100٪ من السكان -على الترتيب- من خدمات المياه المدارة بشكل آمن، في حين أن دولتي لبنان والمغرب بلغت النسب فيهما مستويات ضعيفة؛ حيث وصلت إلى 47.5٪ و68.8٪ على الترتيب.

أما فيما يخص خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان؛ فإن البيانات توضح أداء الدول العربية فيها؛ حيث يتضح أنه في المجمل أداء غير جيد؛ حيث تراوحت نسبة السكان الذين

شكل (2-6) مؤشر 6.2.1 نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الميسرة بشكل آمن (قيمة المؤشر)



التوصيات

جهة التنفيذ المقترحة	التوصية المطلوب تنفيذها
الجهات التشريعية	تغليظ العقوبات على المصانع والمنشآت التي تلوث الأنهار ومصادر المياه الجارية. وتحويل العقوبات إلى عقوبات مالية كبيرة على الجهات المخالفة.
وزارات الري والموارد المائية	- العمل على ضرورة مشاركة المرأة في وضع السياسات والخطط الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية. - اتباع أساليب ومنظومات ري حديثة؛ مثل منظومات الري بالتنقيط، والري بالرش.

¹⁰⁵ UN Statistics, Tier Classification for Global, 2017.

¹⁰⁴ داخل حسن جريو، أزمة المياه في الوطن العربي، 2010.

جهة التنفيذ المقترحة	التوصية المطلوب تنفيذها
وزارة الزراعة	- عمل استبيانات قبلية وبعديّة حول مشروعات الري المزمع إنشاؤها، والتعرف على رأي السيدات في هذه المشروعات ومقترحاتهن في هذا الصدد؛ بهدف تعظيم الاستفادة من تلك المشروعات.
	- تخزين المياه الفائضة عن الحاجة؛ بإنشاء السدود والخزانات للاستفادة من الفائض.
وزارة الري والموارد المائية والمراكز البحثية	- دعم مشاركة المرأة في صناعة القرارات الخاصة بضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارة مستدامة.
	- التوسع في تجارب الاستمطار الصناعي للمناطق القريبة من البحر.
وزارة الإسكان- الجهات التشريعية	- دعم تربية سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل التي لا تستهلك مياها كثيرة، وتحتمل درجات عالية من الملوحة؛ من أجل ترشيد استخدام المياه المستخدمة للزراعة.
	- دور الجامعات في تعزيز البحث العلمي على إيجاد تكنولوجيا ووسائل تخفف من هدر المياه وتساعد في ترشيدها
وزارة التعليم	- التوسع في دعم المشروعات التي تستهدف استخدام التقنيات الحديثة في الإدارة المتكاملة للمياه، والاستثمار فيها، والاستعانة بالتجارب الدولية والإقليمية والمحلية الرائدة في هذا الإطار (الفلاتر ومنقيات المياه المتنقلة)؛ إذ لا بد للدولة أن تقوم على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل هذه المشروعات.
	- تعديل أكواد البناء المنزلي؛ بحيث يمكن فصل المياه المستخدمة لأغراض الطبخ عن المياه المستخدمة لأغراض الاستحمام؛ حيث تعد الأولى أقل تلوثاً بالمخلفات؛ مما يسهل معالجتها لاحقاً.
وزارة الخارجية	- تقديم حوافز للمنازل التي تعدل من أكواد بنائها؛ بمنحها سعراً أقل لخدمات المياه والمرافق؛ مما يشجع مزيداً من الأسر على التحول إلى كود البناء الجديد.
	- تطوير المناهج وتنظيم حملات للتوعية بين الطلاب؛ لحثهم على ترشيد استهلاك المياه.
المحليات وإدارة المرافق	- تنظيم وعقد الاتفاقيات الدولية بين دول الأنهار المتشاطئة؛ بما يضمن التقسيم العادل لهذه المياه وفق قواعد القانون الدولي.
	- الاستثمار في طرق جمع المخلفات، وإعادة تدويرها على أسس اقتصادية.
المجتمع المدني ووسائل الإعلام	- عقد تدريبات حول الإدارة المتكاملة للمياه في المجتمعات المحلية؛ على أن تكون أغلب هذه التدريبات موجهة للنساء في المناطق الريفية النائية والعشوائيات.
	- التوسع في معالجة مياه الصرف الصحي، وتشجيع استخدامها للأغراض الصناعية والزراعية.
المجلس القومي للمرأة	- تنظيم حملات توعية موجهة للمواطنين حول الاستخدام الأمثل للمياه، وكيفية ترشيد الاستهلاك.
	- التنسيق مع المؤسسات الدينية لتخصيص خطب الجمع والأحاديث وبعض البرامج الدينية؛ للحد من هدر المياه وأهمية ترشيد استهلاك المياه وعدم إهدارها.
	- تنظيم العديد من حملات التوعية الموجهة للوزارات، والجهات المعنية؛ مثل وزارة الموارد المائية والري، ووزارة الزراعة؛ تستهدف وصول النساء إلى المراكز القيادية في تلك الوزارات، وتوليهن الملفات المرتبطة بإدارة وتنمية الموارد المائية. ويشمل هذا أيضاً المحليات والقيادات المحلية.
	- إصدار تقارير سنوية حول مدى مشاركة المرأة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة السياسات المعنية بإدارة الموارد المائية.

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفه ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الرياح، و40 دولارا من الطاقة الشمسية، و52 دولارا من الغاز الطبيعي، و65 دولارا من الفحم؛ لذا فإن المرأة بصفتها المستخدم الرئيسي للطاقة؛ يجب أن تكون مشاركة في جميع السياسات والاستراتيجيات التي تضعها الدول في هذا المجال، كما يجب أن تذلل أمامها العقبات التكنولوجية في مجالات الطاقة النظيفة¹⁰⁶.

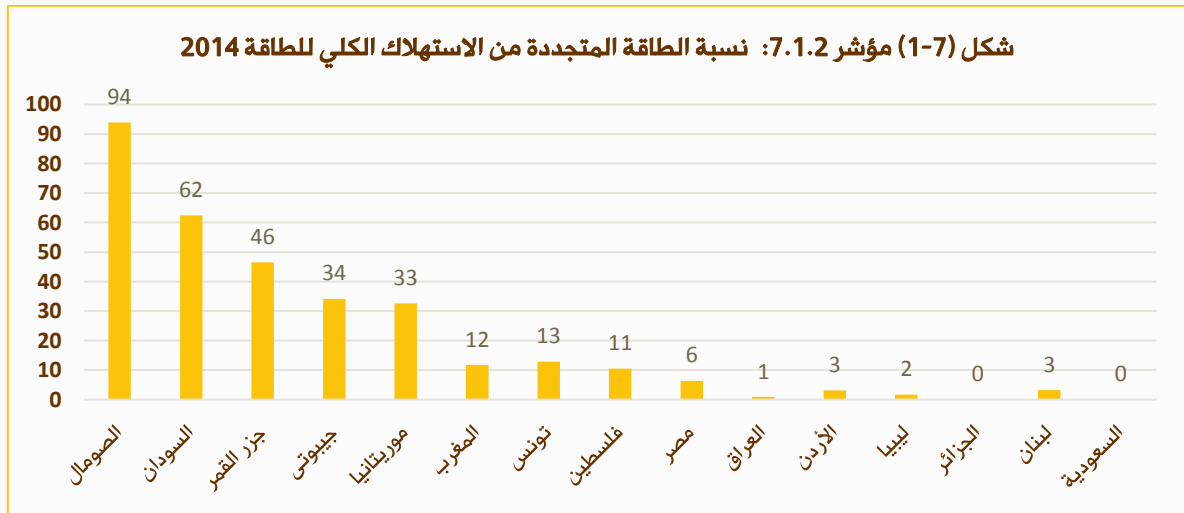
أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف السابع:

- تشير نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من الاستهلاك الكلي للطاقة؛ إلى أن الدول الأكثر فقرا (مثل الصومال، والسودان، وجزر القمر) هي الأكثر اعتمادا على مصادر الطاقة المتجددة من الدول النفطية؛ التي تعتمد على الوقود الأحفوري.

تلعب المرأة دورا رئيسيا فيما يتعلق باستخدام الطاقة؛ حيث تقوم المرأة في المناطق الفقيرة والناحية بجمع الأخشاب والاحتطاب من أجل توفير الأخشاب كمصدر طاقة



لتهي الغذاء والتدفئة، كما تقوم المرأة بإدارة استخدام الطاقة الحديثة داخل المنزل؛ خاصة مياه التدفئة والتهوية والتبريد، وكذلك الإضاءة. ويتسع السوق الدولي للطاقة المتجددة؛ فمن المتوقع أن يصل حجم الاستثمار في الطاقة المتجددة إلى حوالي 900 مليار دولار سنويا حتى عام 2030، ومن المتوقع حاليا أن تتراجع تكلفة الطاقة المتجددة عالميا لتصل تكلفة إنتاج ميجاواط واحد من الكهرباء إلى 22 دولارا من مزارع



المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة.

<http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html>

- يشير مؤشر كثافة الطاقة -مقاسا بنسبة الطاقة الأولية لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي- إلى أن بعض الدول مازال بها معدلات مرتفعة من نسبة

<http://www.skynewsarabia.com/business/909919-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A>

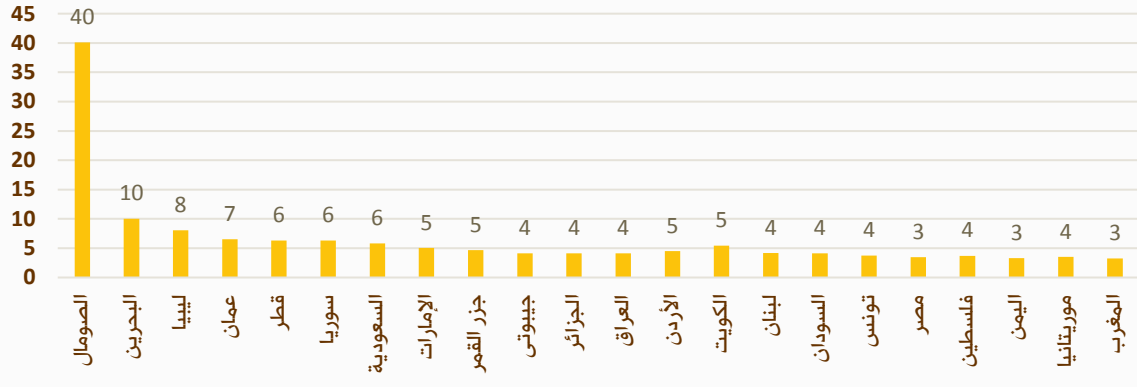
¹⁰⁶ سكاي نيوز العربية، أفاق الطاقة المتجددة في العالم العربي،

<https://www.skynewsarabia.com/business/909919-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A>

الدولة بها أنشطة اقتصادية ليست كثيفة في استهلاك الطاقة.

استخدام الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ بينما هناك بعض الدول يكون معدل الاستخدام فيها أكثر استدامة؛ ويرتبط ذلك بكفاءة القطاع الصناعي، أو يرتبط بأن

شكل (2-7) مؤشر 3.1.7 كثافة الطاقة مقاسة بنسبة الطاقة الأولية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، <http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html>

التوصيات

جهة التنفيذ	التوصية المطلوب تنفيذها
وزارات الطاقة	<ul style="list-style-type: none"> - تسهيل إجراءات التصريح والاعتماد والترخيص، وكافة الإجراءات الإدارية الأخرى لإنشاء وتشغيل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية، أو عمليات التسخين والتدفئة والتبريد من مصادر الطاقة المتجددة، ودعم البنية الأساسية لشبكات النقل والتوزيع. - إدماج النساء في اللجان المختصة برسم السياسات المتعلقة بقطاع الطاقة؛ لضمان مراعاة هذه السياسات لمشكلات المرأة، وأن تكون أكثر استجابة لها. - إتاحة المعلومات الشاملة على المستوى المناسب حول طلبات التصريح، والترخيص بإقامة منشآت الطاقة المتجددة. - تحديد الخصائص الفنية الواجب توفرها في معدات وأجهزة ونظم الطاقة المتجددة؛ حتى تكون مؤهلة للاستفادة من الخطط، مع مطابقتها للمواصفات القياسية الوطنية، والنظم المرجعية الأخرى.
وزارات الطاقة والمحليات	<ul style="list-style-type: none"> - التنسيق بين الهيئات فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات لتحديد التخطيط المكاني، مع تحديد جداول زمنية محددة لطلبات التخطيط والبناء. - وضع نظم وقوانين للبناء، واستخدام مصادر متجددة في الأبنية الجديدة، أو الأبنية القائمة التي تجري بها تجديدات؛ متى كان ذلك ملائماً. - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من التركيب السليم للمعدات والأجهزة والنظم؛ بغرض استخدام الكهرباء والتسخين والتدفئة. - مشاركة النساء في مشاريع تخطيط المدن والمساحات العامة لعدة أسباب منها: أخذ بعين الاعتبار الحاجات الخاصة للنساء، التأكيد على أن تكون تلك المدن صديقة للبيئة

جهة التنفيذ	التوصية المطلوب تنفيذها
المجتمع المدني	<ul style="list-style-type: none"> - التوسع فى عقد حملات التوعية التي تستهدف تعريف النساء باستخدامات الطاقة المتجددة، وكيفية تعظيم الاستفادة منها. - لا بد وأن يتبع هذه الحملات عقد مجموعة من التدريبات الموجهة للنساء لإطلاعهن على كيفية استخدام تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود. وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام. وتشجيع الابتكار

المخلفات، والوصول إلى طاقة نظيفة بتكلفة مناسبة. وهناك مفهوم الابتكار الاجتماعي؛ والذي ينطوي على تغيير في أنماط الاستهلاك للأفراد والمجتمعات؛ فيؤدي ذلك إلى الابتكار في الإنتاج الذي يلبي احتياجات الأفراد، كما أن الابتكار الاجتماعي يعني المساواة وعدم التمييز بين الأفراد؛ من حيث النوع، أو العرق، أو الدين، أو اللون، أو المستوى الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في التعليم، والصحة، والمياه والطاقة، وتعزيز الأمن الغذائي، وتشجيع صغار المزارعين على إنشاء أعمال تجارية كذلك.

ويوضح الشكل رقم (9-1) توزيع نسب العاملين في قطاع الصناعات التحويلية؛ كنسبة من إجمالي العمالة؛ بما له من أثر كبير على هيكل التشغيل والإنتاج في المنطقة العربية؛ فقد تراوحت نسبة العمالة المشاركة في قطاع الصناعات التحويلية ما بين أقل من 5٪ في الكويت إلى حوالي 20٪ في تونس، وقد بلغت في الأردن وسوريا 14٪، وفي فلسطين والبحرين 12٪، وفي مصر هناك نسبة 11٪ فقط من نسبة العمالة تعمل في مجال الصناعات التحويلية. وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11٪ (من 27.3 تريليون دولار عام 2014 إلى 24.3 عام 2015) متأثراً بتراجع أسعار النفط... وبرز الانخفاض الحادث ضعف وهشاشة المكون الاقتصادي الريعي العربي؛ المعتمد على ما تنتجه الأرض؛ لا ما ينتجه الأفراد؛ فقد بلغت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية حوالي 11٪ عام 2015.

يتعلق الهدف التاسع بالبنية الأساسية للتصنيع الشامل والمستدام والابتكار، وتواجه النساء عموماً والمرأة العربية خصوصاً قدراً من الغياب عن المشاركة في مجال التصنيع

والابتكار، كما تواجه المرأة تحديات تتعلق بملكية المشروعات الصناعية، ونقص دراسة التخصصات الهندسية؛ ففيما عدا تكنولوجيا المعلومات؛ نجد غياباً كاملاً للمرأة في الدراسات المتعلقة بالصناعات الهندسية الثقيلة، بالإضافة إلى ذلك تواجه المرأة تحدي القدرة على المشاركة في أنشطة مربحة؛ مثل تصدير المنتجات؛ حيث تغيب النساء عن فرص التصدير الحقيقية، ويقل الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في المنطقة عن 0.57٪ عام 2014 من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدول، في مقابل إنفاق عالمي يصل إلى 1.69٪، وإنفاق متقدم يبلغ 2.21٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا وأمريكا الشمالية، وتغيب أي إحصائيات حقيقية حول مشاركة المرأة في ذلك الإنفاق، أو حصولها على جزء منه¹⁰⁷.

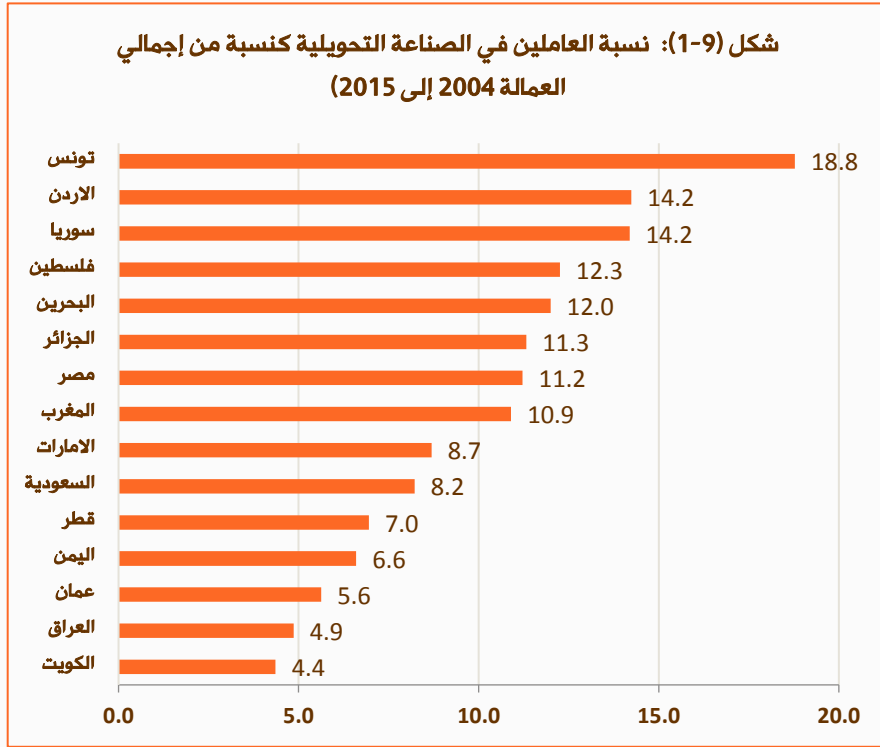
أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف التاسع:

تجد التنمية الصناعية حظاً وفيراً من الاهتمام، ويهدف الابتكار -كبعد أساسي في سياق التنمية المستدامة- إلى خلق توازن بين نمو الاقتصاد الأخضر وبين العدالة الاجتماعية والمساواة والحماية البيئية؛ وذلك بطريقة جديدة ومبتكرة بيئياً؛ فمن خلال مفهوم الابتكار يتم تجاوز الفهم التقليدي لمواجهة الفقر ونقص الموارد (الطاقة على وجه الخصوص)، وقصور الأنظمة البنوية التحتية (خاصة: الصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم) إلى البحث عن فرص جديدة قد تؤدي إلى تقنيات تساهم في خلق المزيد من الفرص والثروة، دون زيادة



¹⁰⁷ United Nations, The Sustainable Development Goals Report 2017, New York, 2017.

وتعد مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي

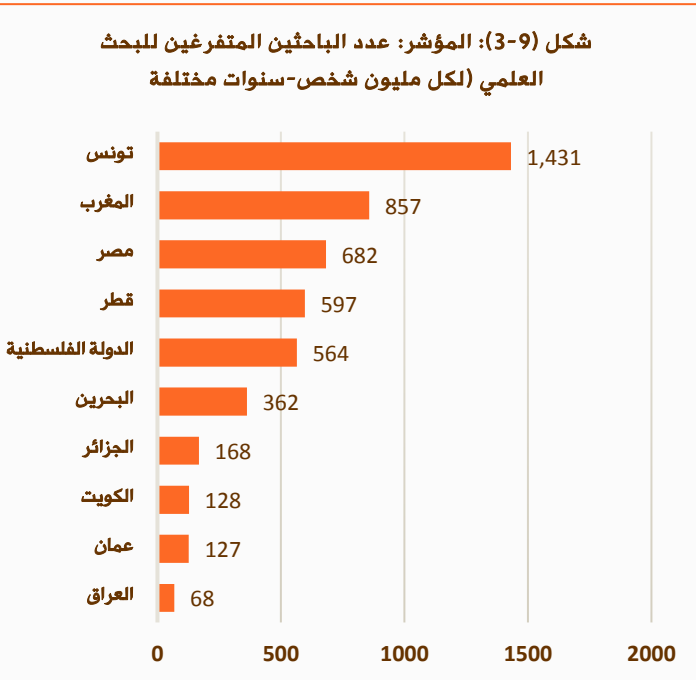


المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة،

<http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html>

الإجمالي منخفضة؛ رغم أنها تعد من القطاعات الواعدة القادرة على إحداث تغيير هيكلي ودائم في الدول العربية؛ تتنوع معه الفرص في زيادة الدخل والتشغيل، وتوطين التكنولوجيا، وزيادة الإسهام في التجارة الدولية.

وبالنسبة لأثر الصناعة على البيئة؛ من حيث معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون؛ تأتي السعودية في مقدمة الدول العربية في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، تليها الإمارات، ومصر، ثم العراق بمعدلات كبيرة نسبياً مقارنة بفلسطين، ولبنان، والأردن.



وتعاني كل الدول العربية من انخفاض معدلات الإنفاق على البحث العلمي خاصة؛ فهي تقل عن 1%، وقد بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها في تونس والإمارات؛ حيث بلغت 0.71 و0.7 على الترتيب، تليها مصر بنسبة 0.68%، وتقل النسبة عن 0.5% لباقي الوطن العربي؛ حيث تبلغ أدناها في العراق (حوالي 0.04%) وتبلغ في كل من السعودية والجزائر 0.07%، وفي البحرين بلغت النسبة 0.1%؛ مما يدل على قلة اهتمام الوطن العربي بأنشطة البحث والتطوير.

عدد؛ حيث بلغ 1431 باحثاً لكل مليون فرد، تليها المغرب، ثم مصر بعدد 857 و682 باحثاً لكل مليون شخص على الترتيب، في حين جاءت العراق في ذيل الترتيب؛ بعدد بلغ 68 باحثاً لكل مليون شخص؛ مما يدل على تدني أعداد الباحثين في أغلب الدول العربية؛ مما ينعكس على تحقيق المعدلات المرتفعة من التقدم والتنمية المستدامة.

أما نسبة مساهمة الصناعات التكنولوجية عالية ومتوسطة التقنية في القيمة المضافة الكلية لقطاع الصناعة لسنوات مختلفة؛ فتأتي في مقدمة الدول العربية قطر (62.3%)، تليها عمان (48%)، والسعودية (41%)، بينما تأتي في نهاية القائمة فلسطين واليمن والعراق؛ بنسب تتراوح ما بين 1% و7%. أما نسبة أداء الدول العربية في مؤشر الابتكار؛ فقد حققت بعض الدول درجات من التقدم مقارنة بدول أخرى؛ فجاءت قطر، والإمارات، والكويت، والسعودية في ترتيب متقدم؛ مقارنة باليمن، والجزائر، ومصر¹⁰⁸.

التوصيات

أما أعداد الباحثين في الدول العربية المختلفة بالنسبة لكل مليون شخص؛ فقد تصدرت تونس ترتيب الوطن العربي بأعلى

جدول (9-1) ترتيب الدول حسب مؤشر الابتكار العالمي لعام 2017		
الدولة	المؤشر (0-100)	الترتيب
الإمارات	43.24	35
قطر	37.9	49
السعودية	36.17	55
الكويت	36.1	56
البحرين	34.67	66
تونس	32.3	74
عمان	31.83	77
الأردن	30.52	83
مصر	26	105
الجزائر	24.34	108
اليمن	15.64	127

المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، <http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html>

المقترح المطلوب تنفيذه	جهة التنفيذ
<ul style="list-style-type: none"> - ضرورة الالتزام بما نصت عليه الدساتير المختلفة فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم لأعمال البحث العلمي والتطوير في مجالات التنمية المختلفة. - وضع المواد القانونية التي تحدد ما يترتب على مخالفة ما ورد في دساتير الدول العربية بشأن النسب المخصصة لأعمال البحث والتطوير في الموازنات العامة. - صياغة تشريعات بها حوافز واضحة للمؤسسات والشركات التي تدعم البحث العلمي. - النص صراحة في التشريعات على حصص واضحة للنساء في الوظائف البحثية، ومنح الدراسة بالخارج؛ خاصة في التخصصات المتقدمة. - تمرير تشريعات وسياسات عمل داعمة للمرأة؛ لاسيما فيما يتعلق بالتساوي في الأجور، وفي الحصول على فرص العمل؛ حيث تقوم عملية التوظيف على معيار الكفاءة لا معيار النوع الاجتماعي أو الجنس. 	الجهات التشريعية
<ul style="list-style-type: none"> - إقرار وزارات العمل لسياسات واضحة؛ تهدف لتمكين المرأة في المجال الصناعي، على أن تشمل تلك السياسات على الآتي: - تقديم المنح، وبعض المزايا التشجيعية للمصانع والشركات التي توظف 10% من عمالها من النساء. 	وزارات العمل

¹⁰⁸ Soumitra Dutta, Bruno Lanvin, and Sacha Wunsch-Vincent, The Global Innovation Index 2017: Innovation Feeding the World. 2017. <https://www.globalinnovationindex.org/>

المقترح المطلوب تنفيذه	جهة التنفيذ
<ul style="list-style-type: none"> - النص على وجود قواعد واضحة لترقية النساء للمناصب القيادية في الشركات والمصانع المختلفة. - خلق آلية للتظلم من تجاهل حقوق المرأة في الترقية للنساء. - تدريب النساء ورفع قدراتهن في المجال الصناعي ذي العائد المرتفع؛ خاصة الصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة ذات العائد المرتفع. - إقرار المعاملة المتساوية في الأجر لدى شركات القطاع الخاص. - تقديم المزيد من المزايا التشجيعية للشركات والمصانع التي تتولى المرأة فيها المناصب القيادية والعليا. وعقد المسابقات السنوية لاختيار أفضل الشركات والمصانع التي تقوم بهذا الأمر. - توفير التمويل المالي والتدريب اللازم للمشروعات التي تتولى مسؤولياتها النساء؛ بغرض تحفيزهن على استمرار العمل في المجال الصناعي. 	
<ul style="list-style-type: none"> - التوسع في إنشاء المدارس التي تقوم بتدريس البرامج التعليمية المتخصصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا الهندسية والرياضيات، وتحفيز الفتيات على الالتحاق بها؛ من خلال تخفيض نفقات الالتحاق، أو توفير المنح لهن، ويكون معيار الكفاءة هو المحدد الرئيسي للالتحاق؛ وليس النوع أو الجنس. - التوعية بأهمية القطاع الهندسي في الدراسة بين خريجي المدارس الثانوية. - ربط الدراسة الهندسية بدراسة ريادة الأعمال؛ بالشكل الذي يمكن المتخرجات من إقامة مشروعاتهن. - تدريب النساء العاملات على النحو الذي يعزز وصولهن لمناصب قيادية داخل أماكن عملهن. - التأكد من وضع البعد الجندي في سياسات التوجيه المهني لطلاب المدارس والجامعات وعدم تكريس التمييز والاحكام المسبقة في اختيار المهن للنساء وبالتالي ازالة العوائق الاجتماعية والثقافية في اختيار مهنة الهندسة والصناعة عند النساء. 	الجامعات والأهلي والمجتمع
<ul style="list-style-type: none"> - إدماج النساء في أنشطة البحث، وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ على النحو الذي يحقق أداء أفضل في هذا المجال. - تشجيع ولوج النساء لميدان البحث والتطوير، وفتح أبواب الجامعات أمام الرجال والنساء على حد سواء. - مشاركة النساء في تطوير أداء المؤسسات المعنية بالتطوير التكنولوجي؛ من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيا الحديثة. - وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي صديق للمرأة؛ حيث يتم إدماج التكنولوجيا الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ على نحو مراعي لاحتياجات النساء. 	الجهات التنفيذية والمراكز البحثية التابعة لها
<ul style="list-style-type: none"> - إقامة مسابقات سنوية للنساء في مجالات الصناعات الهندسية باسم رائدات في المجال؛ مثل المهندسة العراقية زها حديد. - إطلاق منصات ومؤتمرات سنوية للتنسيق والتشبيك بين السيدات العربيات الرائدات في مجالات التنمية الصناعية؛ للنظر في إمكانية التعاون بينهن على المستوى الوطني والإقليمي. - تشجيع ودعم مسابقات العلوم بين الطلاب من مختلف الجامعات العربية؛ بما يحقق التعاون بينهم. - إنشاء مسابقات عربية متخصصة؛ تهدف إلى دعم الابتكار في مجال أهداف التنمية المستدامة. 	الجامعة العربية/ منظمة المرأة العربية

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الصافي، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يصل الإهدار إلى 230 مليون طن.

وتعادل كمية الأغذية المفقودة أو المهذرة سنويا أكثر من نصف محصول الحبوب السنوي في العالم (2.3 مليار طن في 2010/2009)، ويتراوح نصيب الفرد من النفايات من 95 إلى 115 كجم سنويا في أوروبا وأمريكا الشمالية، في حين أن كل المستهلكين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب شرق آسيا؛ يتلقى كل منهم من 6 إلى 11 كجم فقط في السنة.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الثاني عشر:

رغم أن دول المنطقة العربية كانت من أوائل الدول التي اعتمدت استراتيجية إقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدام؛ إلا أن الطلب العربي على الطاقة والمياه والغذاء؛ مرتبط بعدد كبير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية؛ ومنها: النمو السكاني، والتحضر، وندرة الموارد المائية، والظروف المناخية، إلى جانب السياسات الحكومية، وخطط التسعير والدعم.

وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة غير متجانسة فيما يخص متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك؛ حيث يتراوح ما بين 18 و53 في دول الخليج، بينما يتراوح ما بين 7 و13.7 في دول المغرب العربي، ويتراوح ما بين 8.8 و12 في دول المشرق العربي؛ في حين يتراوح في دول الجنوب ما بين 1.72 و114.4¹¹⁰.

ويكشف مسح تم عام 2015 -بشأن الاستهلاك المستدام- عن آثار تدخلات الحكومات بشأن قرارات الشراء، وأنماط الاستهلاك؛ أن نحو 9٪ فقط من القطريين يشترون الأجهزة الكهربائية، بينما ارتفع الرقم نفسه إلى 57٪ في تونس. كما

تستغرق المرأة وقتا أطول في العمل الزراعي مقارنة بالوقت الذي يستغرقه الرجال؛ إلا أنها تواجه عددا من المعوقات؛ منها الافتقار إلى المعرفة بمعايير حفظ الأغذية، إلى جانب عدم امتلاكها لأدوات الحفظ

والتجهيز الفعالة، كما يؤدي الحد من فاقد الأغذية إلى خفض إجمالي نفقات الأسر على الغذاء، وتوجيهها للصحة والتعليم. وبما أن المرأة مسؤولة عن نسبة 85 إلى 90 ٪ من التغذية المنزلية؛ لذا فإن الحملات التي تستهدف المرأة للحد من فقدان الغذاء من الممكن أن تؤدي إلى خفض أكبر في الكميات المهذرة من الطعام؛ مقارنة بالحملات غير المستهدفة للمرأة¹¹⁰. وتواجه المرأة أشكالا متعددة من التمييز؛ بصفتها المستخدم الرئيسي للعديد من السلع والخدمات؛ وتتنوع أشكال التمييز إلى صور مباشرة، وأخرى غير مباشرة؛ ومنها فرض شكل بعينه لطبيعة الملابس المفضل عليها، أو شراؤها لنفس السلعة بثمن أعلى مما يشتريها به الرجل؛ فيما يسمى بالضريبة الوردية.

وتبلغ الخسائر الغذائية والنفايات نحو 680 مليار دولار في البلدان الصناعية، و310 بلايين دولار في البلدان النامية، وتبدد البلدان الصناعية والنامية تقريبا نفس كميات الأغذية (670 و630 مليون طن على التوالي)، وتبلغ الخسائر الغذائية الكمية والنفايات العالمية في العالم حوالي 30 ٪ من الحبوب، ومن 40 إلى 50 ٪ للمحاصيل الجذرية والفواكه والخضراوات، و20 ٪ للبدور الزيتية واللحوم، ومنتجات الألبان، بالإضافة إلى 35٪ للأسماك. وفي كل عام يهدر المستهلكون في البلدان الغنية ما يقرب من 222 مليون طن من إجمالي إنتاج الغذاء

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولين



¹¹⁰Focus on Gender: Women can help lower food losses, Available on: <http://www.scidev.net/global/gender/analysis-blog/focus-on-gender-women-can-help-lower-food-losses.html>

111 دول الخليج العربي: هي: الكويت، والإمارات العربية، والسعودية، وقطر، والبحرين، وعمان، ودول المشرق العربي: هي: العراق، وسوريا، وفلسطين، والأردن، ولبنان، ومصر، ودول المغرب العربي: هي: موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، ودول الجنوب: هي: السودان، واليمن، وجزر القمر، وجيبوتي.

¹⁰⁹ world resource institute, Installment 2 of "Creating a Sustainable Food Future, Reducing Food Loss and Waste, Working Paper, June 2013, available on: http://pdf.wri.org/reducing_food_loss_and_waste.pdf

اقتصاديا في العالم¹¹². كما تواجه المنطقة العربية تحديا كبيرا في توفر المياه؛ حيث تمثل المنطقة العربية نحو 3% من إجمالي سكان العالم؛ وبالتالي فإن معظم البلدان العربية تعاني من الفقر المائي. وعلاوة على ذلك فإن غالبية موارد المياه العذبة تتقاسمها الدول؛ وبالتالي فإن المنطقة تظهر ارتفاعا كبيرا في الاعتماد على موارد المياه العذبة التي تنشأ خارج أراضيها، بالإضافة إلى ذلك؛ فإن تغير المناخ من المتوقع أن يضاعف تحديات المياه كنتيجة لنقص الأمطار.

وجدير بالذكر أن كافة دول الوطن العربي قد استوفت 100% من الأطراف في اتفاقية مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛ فيما عدا فلسطين واليمن، بينما حققت اليمن وتونس والبحرين وقطر 100% من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وتفاوتت استجابة الوطن العربي فيما يخص اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على بعض المواد الخطرة والمواد الكيميائية، ومبيدات الآفات في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

التوصيات

في إطار تحسين أوضاع المرأة العربية في ظل العمران بالوطن العربي، وتحقيق هدف استدامة الإنتاج والاستهلاك؛ تأتي تلك التوصيات:

تعد العلامة التجارية للسيارات من معايير الشراء الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين كانت تكلفة الوقود والسعر من العوامل الرئيسية لشراء سيارة في الأردن، ومصر، والمغرب، ولبنان، والعراق، وتونس؛ وبالتالي تظهر النتائج أن الوعي العام ليس كافيا وحده لتغيير عادات الاستهلاك؛ لذا يجب أن تتدخل الحكومات العربية للتأثير وتوجيه الطلب، ورفع الوعي العام بالاستهلاك المستدام.

ورغم أن معظم البلدان العربية تدعم الطاقة، والمياه، وأسعار المواد الغذائية لأسباب مختلفة؛ لتخفيف العبء على الفقراء، لكن نسبة أكثر من 90% من هذا الدعم تتسرب إلى الأغنياء. وأشار استقصاء للرأي أن نحو 77% من الأفراد يوافقون على رفع أسعار المياه والطاقة إذا تم تعويضها بمزايا اجتماعية أفضل؛ مثل التعليم، والتأمين الصحي، والمعاشات التقاعدية الكافية.

وتحتفظ المنطقة العربية بأكبر احتياطات للنفط الخام في العالم؛ التي تؤثر بشكل كبير على تغير المناخ العالمي؛ من خلال تصدير النفط، والمنتجات ذات الصلة، غير أن الوقود الأحفوري لا يستخدم فقط لأنشطة التصدير؛ حيث يشهد الوطن العربي ارتفاعا في الطلب الداخلي على الطاقة بغرض التنمية؛ إلا أن سوء إدارة الطاقة تسبب في ارتفاع نسبة متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد في دول غرب آسيا من 6 إلى 7.2 طن، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 3.9 أطنان؛ وبالتالي جعل المنطقة واحدة من المناطق الأكثر تلوثا

الجهة المسؤولة	المقترح المطلوب تنفيذه
الجهات التشريعية	إصدار التشريعات التي من شأنها المحافظة على البيئة، وتغليظ العقوبات المتعلقة بالممارسات الضارة في إدارة النفايات الخطرة والمواد الكيميائية.
	إعادة النظر، ومراجعة نظم الدعم الخاص بالطاقة والغذاء لتستهدف الفئات الفقيرة، وتجريم التلاعب في هذه النظم.
الجهات التنفيذية	تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات تتعلق بالاقتصاد الأخضر؛ من خلال توفير حوافز الاستثمار في هذا المجال، والمشاركة في التمويل بما يتناسب مع إمكانيات الشركات العاملة في القطاع الخاص.
	تضمين ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدام في الخطط الوطنية والقطاعية، والممارسات التجارية المستدامة، وسلوك المستهلك.

الجهة المسؤولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	<ul style="list-style-type: none"> - الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة؛ من خلال خلق آلية لمتابعة مدى هذا الالتزام من قبل القطاع العام والخاص على حد سواء. - التأكيد على مشاركة المرأة في عملية الإدارة البيئية؛ من خلال اختيار الرائدات في هذا المجال في المناصب القيادية التنفيذية. - وضع وتنفيذ نظم للإدارة البيئية؛ تتفق مع المعايير والاتفاقيات الدولية؛ بما يعزز المساعدات الإنمائية لهذا الغرض؛ حيث يعد التمويل جزءاً بالغ الأهمية من تعزيز نظام الإدارة البيئية. - إجراء الدراسات التي تحدد استدامة المنتجات بيئياً؛ خاصة الصناعات التي قد تكون ملوثة للبيئة، والنظر في إمكانية التوقف عن العمل بتلك الصناعات، وتوفير البدائل الصديقة للبيئة. - وضع حوافز لتشجيع القطاع الخاص على إنتاج عبوات قابلة لإعادة التدوير. - منح حوافز للشركات والمصانع التي تنتج أجهزة منخفضة الاستهلاك للطاقة؛ خاصة الأجهزة المنزلية. - زيادة التمييز الإيجابي لصالح الأجهزة الموفرة للطاقة والمياه؛ بخفض ضرائب المبيعات أو القيمة المضافة على أسعارها، وزيادة ضرائب المبيعات أو القيمة المضافة على الأجهزة المعروفة عنها استهلاك كميات أكبر من المياه والطاقة. - مراجعة نظم المشتريات الحكومية نحو شراء أجهزة الكمبيوتر والشاشات والطابعات، والكابلات ذات الاستخدام المنخفض للطاقة، وكذلك اختيار الصنابير والتصميمات والمعدات ذات الاستخدام المنخفض للمياه، أو القابل لإعادة التدوير.
المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية	<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع مشاركة المرأة كرائدات أعمال في القطاعات الخضراء والطاقة البديلة، وإعادة تدوير النفايات، والزراعة الخضراء؛ مما يوفر فرصاً للعمل لكثير من النساء؛ لاسيما في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. - توفير التدريب اللازم للسيدات، وإمدادهن بالمعلومات الكافية عن التكنولوجيا الحديثة، وكذا القروض والحوافز المالية والضريبية؛ لتحفيز النساء على الانخراط في الأعمال الحرة بالقطاعات الخضراء.
وسائل الإعلام والمجتمع المدني	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الوعي العام بدور المرأة في ضمان اتباع أنماط استهلاك وإنتاج مستدام، وتعزيز أنماط الاستهلاك الرشيدة، والحد من الهدر والتدهور البيئي؛ وذلك من خلال حملات التوعية المختلفة التي تستهدف الرجال والنساء على حد سواء. - تدريب النساء والفتيات، ومدعمهم بالإمكانيات اللازمة للوقاية من التلوث وزيادة المخلفات؛ للحد من الانبعاثات، وأهمية عملية إعادة التدوير.
القطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> - ضرورة وضع أسعار المنتجات ومواصفاتها على العبوات؛ مما يمكن النساء من الاختيار. - ضرورة تسجيل وجود أي مواد ضارة بالصحة أو بالحوامل أو بالأطفال، أو بالبيئة على العبوات. - تطبيق الحوكمة الرشيدة في إدارة هذا القطاع، من شراكة بين القطاع العام والخاص وأيضاً مشاركة السلطات المحلية والمجتمع المدني في وضع خطة إدارة النفايات. والتأكد أن هذه الحوكمة شاملة ولا تستبعد النساء في كل المراحل.
أجهزة حماية المستهلك	<ul style="list-style-type: none"> - القياس المستمر لاستخدام الأجهزة للطاقة، ووضع مؤشر لذلك القياس. - القياس المستمر لاستخدام الأجهزة للمياه، ووضع مؤشر لذلك القياس. - حماية حقوق المواطنين في إرجاع المنتجات المستهلكة للمياه والطاقة بشكل كبير.

الجهة المسؤولة	المقترح المطلوب تنفيذه
	<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل نظم إرجاع المنتجات، واستبدالها بأخرى منخفضة في استخدام موارد المياه والطاقة. - توفير حوافز للشركات؛ حتى تتعاون في مجال إرجاع واستبدال الأجهزة، وكذلك إعادة تدويرها¹¹³. - التوجيه والإرشاد نحو السلع والمنتجات الموفرة للمياه والطاقة. - إعداد تقارير سنوية عن كفاءة استهلاك الطاقة والمياه والغاز للمنتجات المتاحة في الأسواق العربية، وطرحها للمستهلكين. - السماح بفترات صيانة وضمان أكبر نسبياً للأجهزة الكهربائية والإلكترونية. - دراسة أسعار المنتجات المخصصة للمرأة، في مقابل المنتجات المخصصة للرجل؛ فقد قام قسم حماية المستهلك بولاية نيويورك الأمريكية بتنفيذ دراسة مشابهة على 800 منتج، واتضح أن المنتجات المخصصة للمرأة تباع بأسعار أعلى من تلك المخصصة للرجل؛ بنسبة تصل إلى 56٪ على منتجات العناية الشخصية، و15٪ على الملابس، ويمتد ذلك للعب الأطفال. وتدفع المرأة على مدار حياتها 7٪ زيادة خفية في أسعار المنتجات لأنها امرأة؛ فيما يعرف باسم الضريبة الوردية Pink Tax¹¹⁴

¹¹³ European Commission, the Sustainable Consumption and Production and Sustainable Industrial Policy Action Plan, <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52008DC0397>

¹¹⁴ Julie Menin, from Cradle to Cane: The Cost of Being a Female Consumer, New York City Department of Consumer Affairs, <https://www1.nyc.gov/assets/dca/downloads/pdf/partners/Study-of-Gender-Pricing-in-NYC.pdf>

الهدف الرابع عشر: تحقيق الاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار، والموارد البحرية للتنمية المستدامة

والمحيطات؛ حيث يطل الوطن العربي على المحيط الأطلسي، والبحر المتوسط، والخليج العربي، وبحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر، والمحيط الهندي¹¹⁷. وعلى الرغم من وجود 7 غايات أساسية للهدف الرابع عشر؛ إلا أن البيانات المتوفرة عن هذا الهدف لا تغطي إلا مؤشرا واحدا خاصا بالغاية الخامسة؛ والتي تنص على ما يلي: "بحلول عام 2020؛ يكون قد تم الحفاظ على وحماية 10% على الأقل من المناطق البحرية والساحلية؛ بما يتفق مع القوانين الدولية والوطنية¹¹⁸". كما أن الأرقام المتوفرة في هذا المؤشر لا تغطي جميع دول الوطن العربي؛ حيث يفتقد المؤشر للبيانات الخاصة بالعراق والصومال وفلسطين.

ويوضح الشكل التالي المناطق المحمية في كل دولة بالنسبة للمناطق البحرية والساحلية الموجودة في هذه الدولة، ورغم اقتراب الموعد المحدد لتحقيق هذه الغاية؛ إلا أن 17 دولة عربية لم تقترب حتى من تحقيق الهدف؛ حيث تتراوح النسبة المحمية من المناطق البحرية والساحلية في هذه الدول ما بين 0.02% و4.95% فقط، بينما تخطت دولتان فقط النسبة المطلوبة؛ وهما السودان والأردن؛ حيث بلغت 15.96% و35.22% على التوالي في عام 2016¹¹⁹.

تحتاج النساء في مراحل الحمل والرضاعة إلى التغذية السليمة؛ ومن أهم العناصر الأساسية التي تساهم فيها ما توفره الأسماك؛ وبالتالي فهي مستهلك رئيسي للأسماك.



ويعمل أكثر من 120 مليون شخص حول العالم -سواء بدوام كامل أو جزئي- في تربية الأسماك وصيدها، وكذلك العمليات المتعلقة بها؛ من تعبئة، وتسويق، وبناء للقوارب، وتصنيع لمستلزمات الصيد، وتمثل النساء نسبة 47% من هذا العدد، وترتكز النساء عادة في عمليات ما بعد تربية الأسماك وصيدها¹¹⁵؛ حيث يعملن بشكل كبير في الوظائف والمهام ذات الأجور المتدنية؛ التي لا تحتاج إلى مهارات، أو تحتاج لمهارات متدنية. وقد بلغت نسبة مشاركة المرأة في نشاطي الصيد وتربية الأسماك حوالي 19% من قوة العمل في هذه الأنشطة في عام 2015، بعد أن كانت 12% عام 2008¹¹⁶.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الرابع

عشر:

تطل الدول العربية على عدد من أكثر الممرات المائية حيوية؛ مما جعلها متميزة فيما يتعلق بالوصول إلى المنافذ البحرية

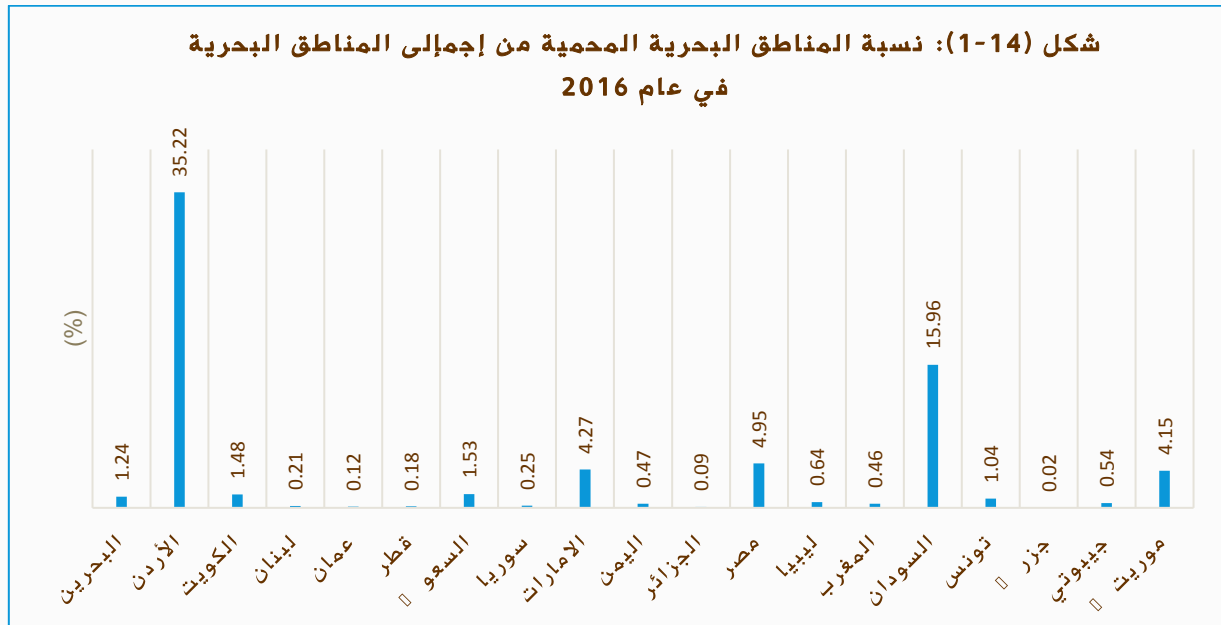
¹¹⁸ United Nations Statistics, Tier Classification for Global SDG Indicators 2017, Available online at: <https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/>

¹¹⁹ United Nations Statistics, Tier Classification for Global SDG Indicators 2017, Available online at: <https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/>

¹¹⁵ <http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-14-life-below-water#notes>

¹¹⁶ Food and Agriculture Organization of the United Nations, Good Practice Policies to Eliminate Gender Inequalities in Fish Value chain, 2013.

¹¹⁷ United Nations Environment Programme, Marine Resources in the Arab Region, 2015.



المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة،

<http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html>

في مهن التسويق والتعبئة والبيع، وما يرتبط بها من قيمة مضافة أعلى¹²²، إضافة إلى هذا فإن رفع قدرات النساء ومنهن فرص التدريب؛ سوف يساهم في تمكينهن في هذا المجال، وبالتالي سوف يؤثر ذلك إيجابيا على الاستخدام المستدام للموارد البحرية¹²³. كما أن إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على مدخلات الإنتاج والمعلومات الكافية عن السوق والتمويل سوف يزيد من قدرتهن على الإنتاج في مجال الأنشطة البحرية بشكل ملحوظ¹²⁴.

التوصيات

من أجل دعم المرأة في الوطن العربي؛ كأحد السبل التي يمكن من خلالها تحقيق الاستدامة في مجال المحيطات والبحار، والموارد الساحلية؛ يجب على الحكومات العربية اتباع عدد من الاستراتيجيات، واتخاذ عدد من القرارات التي من شأنها أن تصب في تحقيق دعم المرأة في الوطن العربي.

يتواجد معظم العاملين في قطاع صيد الأسماك والأنشطة المتعلقة به في الدول النامية؛ وتحديدا في آسيا وأفريقيا؛ حيث تقع الدول العربية فيهما؛ فيوجد تقريبا 85.5% منهم في آسيا، بينما يتواجد 9.3% منهم في أفريقيا¹²⁰. وتشير البيانات العالمية الحديثة إلى أن عدد النساء اللاتي يعملن في صيد السمك يمثلن 19% من إجمالي العاملين في نشاط الصيد عام 2014، وأكثر من 50% من العاملين بقطاع البيع والتجهيز. وتتسم مشاركة النساء في القطاع في أعمال غير مدفوعة لدى الأسرة، ويتسم العاملون في مجال المصايد بالتواجد في قاع السلم الاجتماعي¹²¹. وعلى الرغم من المشاركة الملحوظة للمرأة في بعض القطاعات؛ إلا أن دورها ما زال مهما؛ خاصة في الدول النامية، كما أن مستويات دخولها منخفضة؛ لذلك فإن التنمية المستدامة للقطاعات المتعلقة بالمحيطات والبحار والموارد الساحلية؛ يمكنها أن تتيح فرصا أكثر للمرأة للعمل، وللحصول على دخول أعلى؛ وذلك عند تطبيق سياسات تراعي المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد البحرية؛ خاصة

¹²³ خالد أبو عيشة، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، منظمة المرأة العربية، 2015.

¹²⁴ ibid

¹²⁰ FAO. 2016. The State of World Fisheries and Aquaculture 2016.

¹²¹ FAO. 2010. The State of World Fisheries and Aquaculture 2010. Rome.

¹²² Food and Agriculture Organization of the United Nations, Good Practice Policies to Eliminate Gender Inequalities in Fish Value chain, 2013.

ويمكن تلخيص أهم التوصيات الموجهة للحكومات العربية

فيما يلي:

الجهة المسؤولة	المقترح المطلوب تنفيذه
الجهات التشريعية	<ul style="list-style-type: none"> - إقرار السياسات والتشريعات التي تنص على المساواة بين الجنسين، والمتعلقة بمصائد الأسماك؛ بما في ذلك الوصول إلى الموارد، وأيضا تنقيح السياسات والقوانين القائمة للقضاء على التمييز بين الجنسين¹²⁵. - إدراج القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ كجزء من الاتفاقيات الإقليمية بين الدول العربية الخاصة بالحياة البحرية، وكذلك اتفاقيات التجارة التي تربط بين الدول العربية.
الجهات المختصة التنفيذية	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين سبل وصول المرأة العربية للموارد الخاصة بالإنتاج، وكذلك دعم وصولها للأسواق الخاصة بالمنتجات البحرية¹²⁶. - تسهيل النفاذ إلى الأسواق اللازمة، وفتح فرص تسويقية، ودعم المنافسة بين المنتجين المحليين الصغار¹²⁷؛ من خلال التدريب على تسويق المنتجات. - الاهتمام بتعليم الفتيات وإعطائهن دورات تدريبية، لاسيما اللاتي يسكن في المناطق الساحلية؛ مما يدعمهن في تطبيق الطرق الصحيحة للصيد واستزراع الأسماك؛ حيث يمكن للنساء حينها العمل بشكل جدي ومخطط، وسوف يسهم ذلك في التنمية المستدامة للمحيطات والبحار، والموارد الساحلية في الوطن العربي.
المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية	<ul style="list-style-type: none"> - تسهيل عملية الاقتراض والإقراض متناهي الصغر في مجال الثروة السمكية لصالح النساء، ودعم استخدام وسائل وميكنة أكثر عن طريق التأجير التمويلي. - توفير حوافز مالية وضريبية للمشروعات التي تقوم على إدارتها النساء في مجال الثروة السمكية والاستزراع السمكي؛ لجذب المزيد من النساء للعمل في هذا المجال.
الأجهزة الإحصائية ومراكز المعلومات المتخصصة	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين وتطوير قاعدة المعرفة الخاصة بالحياة البحرية، ويمكن الوصول إلى ذلك عن طريق: <ul style="list-style-type: none"> ▪ جمع وتحليل ونشر بيانات أكثر شمولية، وموثوقة، ومحدثة، ومصنفة حسب بعد المساواة بين الجنسين، مع التركيز بوجه خاص على ملء الفجوات في البيانات الخاصة بمجال الصناعات الصغيرة، ومصايد الأسماك التجارية الصغيرة، وتربية الأحياء المائية وتوفيرها لمتخذ القرار¹²⁸. ▪ تحديد مخصصات الاستثمار حسب نوع ونطاق النشاط، وكذلك تحديد المستفيدين حسب الفئة الاجتماعية والاقتصادية، والفئة العمرية، والنوع، بالإضافة إلى رصد ومتابعة الأنشطة التي تتم بناء على هذه الاستثمارات في القطاع الخاص والمجتمع المدني. ▪ إتاحة البيانات على نطاق واسع، ونشرها بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛ عن طريق الشبكات المهنية والمواقع على شبكة الإنترنت، والمجلات، ووسائل التواصل الأخرى.

¹²⁸ World Bank, HIDDEN HARVEST: The Global Contribution of Capture Fisheries, 2012.

¹²⁵ Arab Women Organization, Guiding Recommendations, 2015.

¹²⁶ Arab Women Organization, Guiding Recommendations, 2015.

¹²⁷ Arab Women Organization, Guiding Recommendations, 2015.

الهدف الخامس عشر: تحقيق الاستخدام المستدام للأرض

الطبية؛ التي تستخدمها معظم النساء كعلاج تقليدي للأمراض¹³⁰، بالإضافة إلى أن محدودية ملكية المرأة للأراضي؛ تحد من قدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأرض لصالحها¹³¹. كما تعد النساء العاملات دون أجر في قطاع الزراعة؛ من أفقر النساء على الإطلاق؛ فهن يقعن في أسر فقيرة، ولا يتلقين أي تعليم يذكر، ويعملن دون أجر؛ وبالتالي فهن من أحق النساء في تلقي معاشات الضمان الاجتماعي، والخدمات الخاصة بكبار السن بعد بلوغهن عمر الستين، وكذلك تلقي المعاشات التي تتعامل مع الاحتياجات الطارئة لأسرهن.

تواجه النساء اللاتي يعتمدن على الغابات في الحصول على الدخل محدودية الوصول إلى الأسواق، والحصول الآمن على الموارد من الغابات



وإستخدامها؛ وذلك رغم سعي الدول العربية من أجل مواجهة ظاهرتي التصحر، ونقص التنوع الحيوي؛ سواء كان هذا عن طريق التصديق على الاتفاقيات المعنية بهذا الشأن، أو وضع خطط محلية لتنفيذ هذه الاتفاقيات، وكذلك وضع القوانين

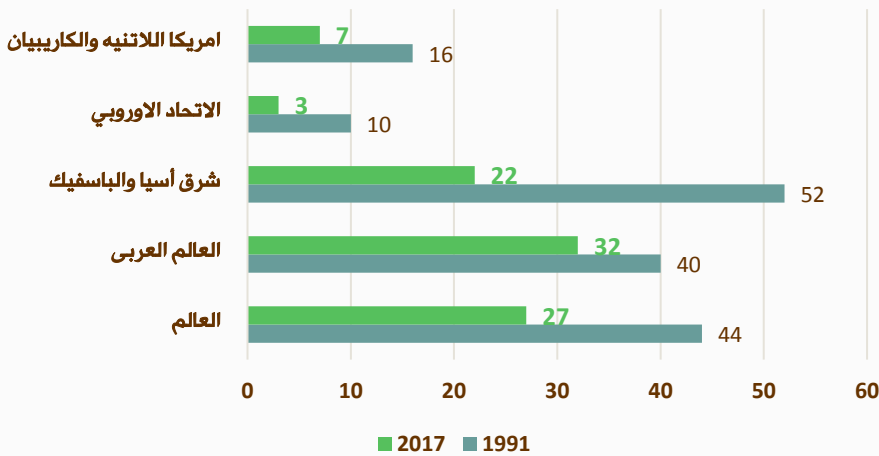
اللازمة للحد من تدهور الموارد الطبيعية؛ خاصة مع التناقص الحادث في مساحات الغابات، مع وجود ظاهرة قطع الغابات لمختلف الأغراض؛ سواء للحصول على الأخشاب من أجل الوقود، أو لزراعة المناطق التي تتواجد فيها الغابات¹²⁹.

ويحدث التناقص في مساحات الغابات في الدول العربية بمعدل سنوي يتراوح ما بين 0.8% و2.4%، وعادة ما تكون المرأة هي الأكثر تأثراً بهذه الظواهر؛ وذلك لأنها أقل قدرة على التعامل مع آثار تدهور الأراضي والتصحر؛ الذي يحدث

بسبب عدم قدرتها على الحصول الآمن على

الموارد الطبيعية وإدارتها؛ فإن المرأة الريفية في معظم الدول العربية -خاصة في الدول العربية الأفريقية- تجمع منتجات الغابات لاستخدامها في الطعام والأدوية، أو إطعام الحيوانات؛ وبالتالي سيكون للنقص في إمدادات هذه المنتجات أثر سلبي على رفاه وحياة أسرته؛ خاصة في حالة فقدان النباتات

شكل (15-1) نسبة النساء من إجمالي العاملين بقطاع الزراعة %



المصدر: إحصائيات الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة. <http://datatopics.worldbank.org/sdgs/SDG-selected-indicators.html>

¹²⁹ The World Bank, Employment in agriculture, female (% of female employment) (modeled ILO estimate), <https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.FE.ZS>

¹³⁰ فداء حداد، حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، 2015، منظمة المرأة العربية.

¹³¹ <http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-15-life-on-land>

تفتقد البيانات الخاصة بستة مؤشرات¹³³. ويتضح من البيانات المتوفرة أن الدول العربية بشكل عام لا تمتلك قدرا كبيرا من الغابات؛ فيما عدا جزر القمر، والمغرب، ولبنان، والسودان، والصومال، وتتراوح النسب ما بين 20٪ إلى 10٪ تقريبا.

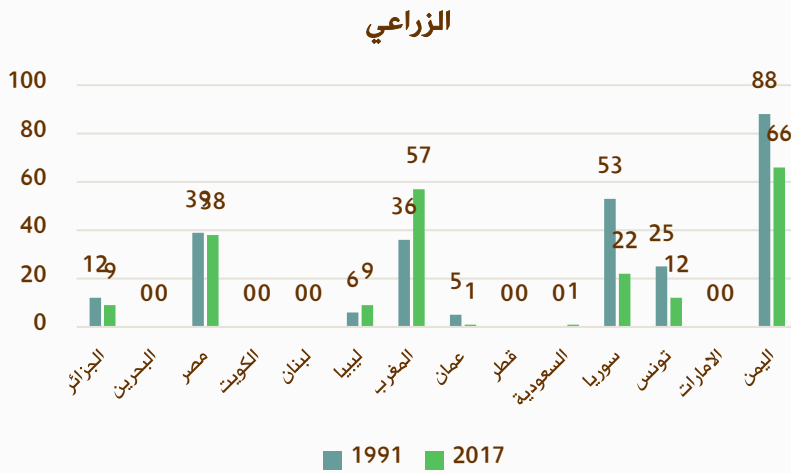
أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الخامس عشر

عشر

تتسم المنطقة العربية بتعدد وتنوع الأقاليم البيئية؛ الذي يجعل هناك أنواعا مختلفة للنباتات والحيوانات، وتمثل هذه

الكائنات قيمة بيولوجية؛ فهي تمثل إرثا قوميا يجب الحفاظ عليه، واستخدامه بالشكل الأمثل. وعلى الرغم من هذا التنوع في الحياة البرية في الدول العربية؛ إلا أن هذه الموارد تتعرض لمخاطر كبيرة وعديدة؛ قد تصل للتهديد بانقراض بعض أنواعها¹³². أما فيما يخص مؤشرات الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة التي تقيس أداء الوطن العربي فيما يتعلق بتحقيق الهدف؛ فيوجد 8 مؤشرات فقط تتوفر بياناتها بالنسبة للدول العربية؛ بينما

شكل (15-3) نسبة النساء من إجمالي العاملين بالقطاع الزراعي



التوصيات

من أجل دعم المرأة لتحقيق الهدف الخامس عشر؛ فيما يلي مجموعة من التوصيات:

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - إقرار وتمير تشريعات من شأنها دعم حقوق النساء في تملك الأراضي؛ من خلال مساعدتهن في الحصول على ميراثهن، أو الحصول على فرص متساوية في شراء الأرض وملكيتهن، والاستثمار فيها. - تحديث القوانين والتشريعات؛ من أجل حماية البيئة البرية، وأخذ دور النساء في الاعتبار عند سنها وتحديثها¹³⁴. - تغليظ العقوبات ضد المخالفين في مجالات حماية البيئة البرية. 	الجهات التشريعية
<ul style="list-style-type: none"> - تحسين فرص النساء في الانتقال من العمالة اليدوية في الزراعة إلى الميكنة، وكذلك للعمل في القطاع المربح من الزراعة؛ وهو مجال تجارة الحبوب والبذور والمنتجات الزراعية والأسمدة. - تعزيز التصنيع الزراعي متناهي الصغر؛ مثل التغليف، والإعداد للتصدير؛ لما له من دور في رفع قيمة المنتجات الزراعية؛ من خلال تدريب النساء على القيام بمثل هذه الأدوار. - إشراك العالقات والسياسيات العربيات في وضع استراتيجيات الاستخدام الأمثل للموارد البرية. 	وزارات الزراعة والري

¹³² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تنسيق وتطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي، 2005، متوفر في:

http://www.aoad.org/ftp/wild_life.pdf

¹³³ UN statistics, Tier Classification for Global SDG Indicators, 2017.

¹³⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره.

المقترح المطلوب تنفيذه	الجهة المسؤولة
<ul style="list-style-type: none"> - التوسع في توزيع معاشات الضمان الاجتماعي بين السيدات العاملات في قطاع الزراعة؛ لاسيما أن هؤلاء النساء يعملن دون أجر، ويقعن في أسر فقيرة؛ لذا فمن الضروري أن تراعي نظم الضمان الاجتماعي المطورة احتياجات النساء ومطالبهن. 	وزارات التأمينات الاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء قاعدة بيانات معنية بإحصائيات الغابات والتصحر، والتنوع الإيكولوجي، ومراعاة البيانات الخاصة بالمرأة¹³⁵. 	مراكز المعلومات والأجهزة الإحصائية
<ul style="list-style-type: none"> - تدريب النساء على تصنيع وتعبئة المنتجات الزراعية؛ مما يجعلها ذات قيمة أعلى. - توعية النساء بالعمل في الأنشطة الزراعية المدفوعة، وتجنب الأعمال غير المدفوعة؛ من خلال حملات التوعية المستهدفة للنساء، وكذلك توعية النساء للاتجاه للعمل في بيع وتجارة المنتجات؛ التي تمثل مدخلات للزراعة؛ مثل الأسمدة، والبذور، وكذلك المخرجات الزراعية؛ مثل تغليف وتعبئة المنتجات الزراعية. - تدريب النساء على تسويق المنتجات الزراعية، والمفاوضة حول الأسعار. - توفير معدات للزراعة والحصاد؛ تقوم النساء بتأجيرها لموسم واحد في شكل تأجير تمويلي. 	الجمعيات الزراعية والأهلية
<ul style="list-style-type: none"> - توفير قروض صغيرة ومنتاهية الصغر للنساء؛ لتنفيذ مشروعات زراعية مدرة للدخل وللإنتاج الحيواني. 	الجهاز المصرفي
<ul style="list-style-type: none"> - تمويل ودعم الأبحاث المرتبطة بمكافحة التصحر والجفاف، والتغيرات المناخية؛ لاسيما ما يتعلق بتأثيرها على المرأة، ودور المرأة في توفير حلول لهذه المشكلات. - لابد وأن تراعي مخرجات هذه الأبحاث احتياجات المرأة وقدراتها؛ باعتبارها رأس مال بشري يمكن استغلاله بالشكل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة¹³⁶. 	الجهات والمراكز البحثية

¹³⁵ المرجع السابق.

¹³⁶ فداء حداد، مرجع سبق ذكره.